الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

الملف الصحفي

العدد ( )

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

5/4/1430هـ الموافق 31/3/2009م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	46
أخبار ذات علاقة (من الصحف المحلية)	52
أخبار ذات علاقة (من الصحف الخليجية)	93

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السعوديون يتصدرون القائمة بأكثر من 660 شكوى

800 نزيل يتظلمون لحقوق الإنسان بينهم 240 سجينة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090328/Con20090328266939.htm

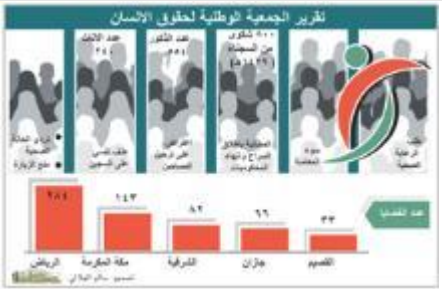

نواف عافت ـ الرياض

كشف تقرير أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تلقيها أكثر من 800 شكوى من السجناء خلال العام الماضي بسبب التظلم من المحاكمات، والمطالبة بإطلاق السراح، وإنهاء المحكوميات، وسوء المعاملة وطلب الرعاية الصحية، واعتراض على ترحيل، وعنف نفسي وتردي الحالة الصحية في السجن، ومنع الزيارة. وبلغ عدد الذكور الذين تقدموا بشكاواهم 554 سجينا والإناث 240 سجينة. وتصدر السجناء السعوديون قائمة المتقدمين بالشكاوى بأكثر من 660 شكوى، بينما بلغت شكاوى السجناء المصريين 25 شكوى، ثم اليمنيين 24 شكوى، والسوريين 20 شكوى، وتلتها شكاوى سجناء من الجنسيات الهندية والبنغلاديشية والأردنية والمغربية والكويتية والأفغانية والتركية والفلسطينية والسودانية والبلغارية والقطرية. وحسب التقرير فقد استأثرت سجون مدينة الرياض بالنصيب الوافر من الشكاوى بأكثر من 284 شكوى، ومكة المكرمة 143 شكوى، والشرقية 82، وجازان 66، والقصيم 33، وتلتها مدن نجران، الباحة، المدينة المنوره، حائل، تبوك، الحدود الشمالية، والجوف. وتوزعت الشكاوى على جهات عدة منها: المديرية العامة للسجون والمباحث العامة ووزارة الداخلية وهيئة التحقيق والادعاء العام والشرط والبحث الجنائي وإدارة الترحيل وإدارة الوافدين والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وذكر التقرير أن الجمعية تلقت شكاوى لسجناء سعوديين في سجون خارجية في الكويت وسوريا والعراق وعمان واليمن ودبي وفرنسا. وأكد التقرير أن الجمعية أرسلت أكثر من 70 خطابا إلى 36 سجنا في المملكة ولكنها لم تتلق أي رد من هذه السجون عن الشكاوى التي وردت للجمعية.

المطلوب فرض الاعتدال

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090328/Con20090328267041.htm?kw

عبدالله ابو السمح

يُعلق الكثير من الآمال في إدخال إصلاحات كثيرة على جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر توقف التجاوزات المتعددة من بعض أفراد الهيئة وذلك بعد تعيين الشيخ عبدالعزيز الحمين رئيساً لها.

وفي مقال الأستاذ تركي السديري في جريدة الرياض (24/3/2009) بعنوان "لمصلحتنا الموضوعية والاعتدال" اشار بوضوح أنه رغم كل ما لدينا من معقولية واعتدال في سلوكنا وفي سياسة المملكة داخليا وخارجيا ورفضنا استخدام العنف ضد مناوئينا في الخارج كما تفعل كثير من دول الجوار لكن أقلية لدينا تحاول أن تعزلنا بما يدعي خصومنا أنه مذهبية خاصة بنا .. ويقول بما معناه إن لدينا إيجابيات ترتفع إلى مستوى المثاليات لكن تصرفات بعض الأجهزة تشوه بتجاوزاتها هذه المثاليات، وضرب لذلك أمثلة من تجاوزات بعض رجال الهيئة، وهي التجاوزات نفسها التي كشف عنها التقرير السنوي الثاني لجمعية حقوق الانسان، وهي تجاوزات تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان ذكرت في التقرير بتفصيل، وقال التقرير "إن الحاجة تدعو إلى تحديد سلطات وصلاحيات منسوبي الهيئة بشكل دقيق حرصا على سمعة أعضائها ومنع ازدياد تذمر الناس من تصرفاتهم وأخطائهم" وأهم اصلاح واجب هو في إلغاء كثير من مواد اللائحة التنفيذية لأعمال الهيئة الصادرة بتاريخ 1407/10/24 ورقم 2740 والمتعارضة تماما وروح الاعتدال الذي يعمل من أجله الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله نحن مع كل المؤملين في الشيخ عبدالعزيز الحمين الذي يعني تعيينه الرغبة في إدخال تعديلات جذرية على جهاز الهيئة وكبح جناح تجاوزات بعض منسوبيها وأرجو أن يكون آخرها ما جرى في المدينة المنورة ونشرت عنه الصحف، لقد فصلت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد مئات أئمة مساجد المخالفين لتفرض الاعتدال منهجا وسلوكا، ونرجو أن لا يتأخر ذلك وتقتدي به الهيئة في عهدها الجديد.

تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خطوة نحو المهنية

المصدر: جريدة الوطن السبت 1 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 28 مارس 2009م العدد (3102) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3102&id=10106&Rname=149

عبد الرحمن محمد اللاحم

ما لفت نظري بعد قراءتي للتقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، هو اللغة (الاحترافية) التي استخدمت في صياغة التقرير، حيث اعتمد التقرير في تناوله للقضايا التي كانت محل التقرير على لغة قانونية وحقوقية رفيعة، ستساهم - في تقديري - في رفع الوعي الحقوقي لدى المجتمع بحيث لا يتم الاعتماد على مجرد الطرح العاطفي وإنما لا بد أن نؤسس لثقافة حقوقية راسخة يكون النص القانوني هو المرجعية فيها، حتى تكون تلك الثقافة مؤصلة لا مجرد عواطف عابرة تتباين بين قضية وأخرى.

لقد استطاعت الجمعية ومن خلال هذا التقرير أن تتحرر من ثنائية (الملائكة) و(الشياطين)، فنحن في النهاية مجتمع بشري ينطبق عليه ما ينطبق على بقية المجتمعات، حيث (الخطأ) و(الصواب)، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في قدرتنا على تعزيز مكامن الصواب ومحاصرة بؤر الخطأ ، وقدرتنا على تصحيح الانحراف أينما وجد ، بآلياتنا الوطنية ، ومن خلال بنيتنا التشريعية ومؤسساتنا الوطنية ، ويبقى الهدف دائماً خلق بيئة حقوقية تؤمن للإنسان حياة كريمة تدفعه لأن يتفاعل مع هذا الوطن وآماله التنموية .

إن التقرير يعد محطة مهمة في طريقنا نحو الانفتاح على الثقافة الحقوقية والانعتاق من شرنقة الخصوصية التي أعاقت حراكنا وعطلت الكثير من الجهود نحو تجذير القيم الحقوقية التي أصبحت في عالمنا اليوم قيماً مشتركة لا تعترف بالحدود أياً كانت ، لذا فإن الوقت أصبح مناسباً لتخفيف العبء عن الجمعية وذلك بإنشاء جمعيات مساندة لها ومتخصصة بأحد الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان كحقوق الطفل وحقوق المرأة وجمعيات خيرية للدفاع عن غير القادرين على دفع أتعاب وغيرها من الجوانب ذات الصلة بملف حقوق الإنسان .

من الجوانب المهمة التي تناولها التقرير القراءة في التشريعات المحلية التي تتعلق بحقوق الإنسان حيث رصدت جملة من التعارض في بعض تلك التشريعات مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها السعودية أو مع بعض المبادئ الحقوقية واقترحت جملة من التشريعات أو التعديلات على الأنظمة السارية ، وتكمن أهمية هذه الخطوة أن النص القانوني هو السياج الطبيعي لحقوق الناس ولابد أن يكون متوازياً مع الحراك الاجتماعي ومتناغماً في الوقت ذاته مع (النَفَس) التشريعي الدولي فيما يتعلق بالقضايا التي باتت هاجساً دولياً مشتركاً ويأتي في مقدمتها قضايا حقوق الإنسان .

وحيث إن نظام الإجراءات الجزائية يعد العمود الفقري للتشريعات المعنية بحقوق الإنسان فإني أجدها مناسبة لإضافة بعض الملاحظات على هذا النظام إضافة إلى ما ذكر في تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، خصوصاً أنه يخضع في هذه الفترة لمراجعة من قبل المؤسسة التشريعية لكي يتلاءم مع التغيرات القضائية الجديدة وأولى تلك الملاحظات أن ينص النظام وبشكل صريح على بطلان أي إجراء يكون مخالفاً للنصوص الواردة فيه لاسيما إذا ما تعلق بالضمانات الجوهرية للمحاكمة العادلة وحقوق الدفاع حتى لو أدى الإجراء الباطل إلى تحقيق المقصد منه بحيث ينص على "أنه لا يعتد بالدليل إذا كان وليد إجراءات صدرت مخالفة للنصوص الواردة بالنظام " ، وعلى أن ينص أيضا على أن تقضي المحكمة بالبطلان و لومن تلقاء نفسها و في أي مرحلة تكون عليها الدعوى ،لأن القول بغير ذلك سيفرغ النظام من محتواه ويخالف مقصد المشرع الذي يستهدف حماية حقوق الأفراد والموازنة بين حرية الفرد وحقوق المجتمع وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات الإجرائية التي تحدد الآلية القانونية للتعامل مع المتهم وصلاحيات رجال الضبط الجنائي التي لا يجوز لهم تجاوزها أو القفز عليها، والملاحظة الأخرى التي أعتقد أنه من المهم إضافتها في التعديلات الجديدة على نظام الإجراءات الجزائية النص على "أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته " وهو نص أساسي في كل التشريعات المشابهة في العالم حيث نجده يتصدر أي نظام يتعلق بالإجراءات الجنائية بل إن بعض الدول تدرجه في دساتيرها لأهميته

ولأنه يشكل القاعدة الأساسية في معايير المحاكمة العادلة ، لذا فإنه من المهم أن يتفادى ذلك النقص في التعديلات الجديدة لهذا النظام .

أخيراً فإنه إن كان ثمة ملاحظة على تقرير الجمعية الثاني فهو ما سبق أن ذكرناه في هذه الصحيفة عند إصدار الجمعية تقريرها الأول العام المنصرم حيث لم يتناول بعض الممارسات التي صدرت من بعض الجماعات الدينية إزاء بعض الأنشطة الثقافية سواءً بأعمال بدنية تستهدف منع إقامة تلك الأنشطة بآليات غير قانونية أو من خلال فتاوى أو بيانات تحريضية أصدرت ضد مجموعة من المثقفين والمفكرين وطالبت بمصادرة حقهم في الرأي والتعبير عنه حيث إن هذا السلوك لا زلنا نعتقد أنه ينال من حرية الرأي والتفكير خصوصاً أنه أصبح ظاهرة تتنامى بشكل مطرد فانتهاك حقوق الإنسان كما يكون من الجهاز الحكومي فإنه أيضاً قد يقع من تيارات فكرية أو قوى اجتماعية معينة الأمر الذي يحتم التصدي له بذات الحزم الذي يتصدى به للتجاوزات الصادرة من الجهات الرسمية .

الرياض

القحطاني: (إسرائيل) تحاول استغلال قضية المعتقل العطوي سياسياً

مسؤولون حقوقيون: نسعى لإدراج حقوق الإنسان في كافة مراحل التعليم.. والعنف الأسري في مقدمة القضايا

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 ربيع الأول 1430هـ - 27 مارس 2009م - العدد 14886
http://www.alriyadh.com/2009/03/27/article418786.html

تبوك - نواف العتيبي: جدة - سالم مريشيد:

قال مسؤول بارز في جمعية حقوق الإنسان إن الانجازات التي حققتها الجمعية لم تكن لتتحقق لولا دعم خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد.

وأشار الدكتور بندر الحجار نائب رئيس مجلس الشورى خلال لقاء بجامعة تبوك حضره الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية «حقوق الإنسان» إلى أن الجمعية تسعى إلى وضع منهج حقوق الإنسان في كافة مراحل التعليم العام وانه يجري النظر الآن في موضوع إدخال مقرر أو مبادئ حقوق الإنسان في الجامعات.

من جانبه قال الدكتور القحطاني ان الجمعية أنجزت أكثر من 60% من القضايا التي تولتها.

وأشار إلى ان موضوع المعتقل السعودي في فلسطين المحتلة عبدالرحمن العطوي قائلاً: إن الجانب الإسرائيلي يريد من قضية العطوي أن تكون ورقة رابحة للاستغلال السياسي.

وفي موضوع ذي صلة، نفى الدكتور عبدالله المعطاني مدير «هيئة حقوق الإنسان» بمنطقة مكة المكرمة وجود أي تجاهل أو عدم مبالاة من جانب الجهات الحكومية لما تتخذه الهيئة من قرارات ومطالبات.

وأشار إلى ان أكثر القضايا التي ترد إلى الهيئة تتعلق بالعنف الأسري والمساجين والتحرش الجنسي والخلافات الأسرية.

وأكد أن المرأة في المجتمعات المسلمة معززة ومكرّمة أكثر من نساء الغرب.

النظر في حضانة "روان" الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090328/Con20090328266934.htm

عكاظ ـ المدينة المنورة

تنظر المحكمة العامة في المدينة المنورة الأسبوع المقبل في قضية حضانة (روان) وهي فتاة تبلغ من العمر (16 عاما) ادعت والدتها أن والدها المنفصل عنها منذ 5 سنوات يريد تزويجها لرجل خمسيني. وقال والدها (ح.أ.ع) إن شكوى طليقتي لحقوق الإنسان تهدف للتأثير على المعاملة المنظورة في المحكمة بشأن الحضانة. حيث سبق أن تنازلت لوالدتها في الحضانة واعتماد 400 ريال شهريا مصروفات نفقة، رغم أن القاضي قد حكم بالحضانة لي لكنني أبديت رغبتي في إبقاء الطفلة عند أمها. وبشأن ما ادعته لحقوق الإنسان قال: لا يمكن أن أزوج ابنتي لرجل يكبرها بأضعاف سنها، وقد اتصلت برئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني ورغب في معالجة الأمور بشكل ودي. من جهته أوضح القحطاني لـ«عكاظ»، أن خطاب والدة روان معروض للدراسة لدى الدكتور حسين الشريف ولم تتحدد توجهاتنا في حل موضوعها بعد. يذكر أن «عكاظ» قد نشرت يوم الثلاثاء المنصرم عن دعوى والدة روان ضد طليقها لدى حقوق الإنسان.

إسرائيل تريد من الأسير العطوي ورقة رابحة للاستغلال السياسي

نائب رئيس الشورى: نظام لحقوق المرأة والطفل قريبا

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090328/Con20090328266927.htm

أحمد العطوي ـ تبوك

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد الحجار لـ «عكاظ» أن نظاما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة سيصدر قريبا للحد من حالات العنف الأسري في المجتمع وإيجاد آلية لمعالجتها بمشاركة الجهات ذات العلاقة. وأوضح أن الجمعية أنهت بنجاح 60 % من القضايا الواردة إليها. وأضاف رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مفلح بن ربيعان القحطاني لـ «عطاظ»، أن الجمعية أوكلت قضية الأسير السعودي في إسرائيل عبد الرحمن العطوي إلى أحد المحامين، ولكن «للأسف أخذ المحامي القضية لحسابه الخاص ولم يبلغنا بما آلت إليه القضية، ومع ذلك مازال ملفه مفتوحا في الجمعية حتى الآن»، مبينا أن الجانب الإسرائيلي يريد من الأسير ورقة رابحة للاستغلال السياسي. وكان رئيس اللجنة تسلم الأربعاء الماضي قضية سيدة من تبوك تدعى أم عادل، تطالب بإنهاء تعليق طلاقها منذ أربع سنوات، حيث إنها تعيل أطفالا وتشتكي من مماطلة طليقها ورفضه الحضور للمحكمة لإصدار صك الطلاق، أو الالتزام بنفقة أطفالها.

الرياض

القحطاني في ندوة تبوك حول حقوق الإنسان:

إصدار نظام جديد لحماية حقوق الطفل والمرأة..

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 ربيع الأول 1430هـ - 27 مارس 2009م - العدد 14886
http://www.alriyadh.com/2009/03/27/article418777.html

د. القحطاني يستقبل الشكاوي

تبوك - نواف العتيبي:

التقي الدكتور بندر الحجار نائب رئيس مجلس الشورى والدكتور مفلح القحطاني رئيس حقوق الإنسان بطلاب وطالبات وأعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك وبحضور وكيل إمارة منطقة تبوك عامر الغرير ومدير شرطة المنطقة اللواء حمد الحواس ومديري الدوائر الحكومية والأمنية وذلك من خلال الندوة الخاصة (حقوق الإنسان) التي نظمتها جامعة تبوك بفندق صحاري تبوك مساء (الأربعاء) حيث تحدث الحجار في البداية عن تجربته في مجال حقوق الإنسان وعن مراحل تأسيس الجمعية وأنشطتها.

وأكد بأن الجمعية استلمت قضية المحتجزين السعوديين في غوانتناموا وبعد الدراسة ودراسة القوانين الدولية تأكدوا بأنهم لم يحاكموا وهذا مخالف للقوانين وطالبت اللجنة إما بمحاكمتهم أو الإفراج عنهم.

وأكد بأنه خلال الانتخابات البلدية الماضية تم توزيع أكثر من 1500 شخص من الجمعية بصفتها جهة محايدة على المقار الانتخابية في مختلف مناطق المملكة وتم إصدار تقرير حيال هذا الأمر. وتم عمل دورة لرجال الأمن في كل من الرياض وجدة والدمام لتثقيفهم بدور الجمعية ولاقت هذه الدورة نجاحاً منقطع النظير.

وأشار إلى ان الجمعية تمتلك مكتبة تعتبر الأولى على مستوى الدول العربية وقريبا سوف نجعلها مكتبة اليكترونية ليتم الاستفادة منها وأكد الحجار أن هذه النجاحات التي قامت بها الجمعية لم تكن للتحقق إلا بتوفيق الله ثم بدعم من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين واستطاعت الجمعية أن تمارس عملها بشكل طبيعي.

وأكد الحجار بأن التجاوزات موجودة بكل العصور ونحن بالجمعية أتينا لوضع الخطوط الحمراء والمملكة ليس بها أي نظام مخالف للشرع وأن النظام الأساسي الحكم يحمي حقوق المواطن ولا ينتهكها كما يدعي البعض.

وأكد بأن لجنة حقوق الإنسان بالمملكة انضمت إلى منظمات دولية لأجل تحسين صورة الأحكام الشرعية للدول الأخرى وخصوصاً في أحكام الإعدام فإن هذا الحكم لايصدر إلا من ثلاثة قضاة وللمحكوم حق المرافعة والاعتراض ومن ثم ترفع للتمييز عند خمس قضاه آخرين ومن ثم تقرر أذا تؤيد الحكم أو تلغيه أو تضع عليه ملاحظات.

وتناول قضية حرية الرأي وحرية الاعتقاد وأكد بأن حرية الرأي موجودة وحرية الاعتقاد كذلك موجودة ولكن بضوابط معينة وأنها لاتسيء لأحد أيا كان. ومن ثم عرج إلى موضوع وضع منهج خاص بحقوق الإنسان في المراحل الجامعية

وتم بالفعل مخاطبة الجامعات والأمن العام وتم عمل ورشه عمل حضرها الجميع وتم عمل توصيات ورفعها إلى المقام السامي والذي بدوره حولها إلى وزارة التعليم العالي وحولت من بعدها إلى الجامعات والنظر هل سيتم إعداد مقرر بذلك أو إدخال مبادئ حقوق الإنسان في مناهجها وتتطلع الجمعية إلى وضع منهج حقوق الإنسان في كافة المراحل الدراسية.
وأكد الحجار بأن هناك نظام جديد سيصدر وهو نظام حماية الطفل والمرأة. وأكد كذلك بأنه تم نشر حقوق ثقافة الإنسان وتم توقيع عدد من الاتفاقيات الدولية وأصبحت المملكة الآن عضو في مجلس حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ومن ثم قامت عدة مداخلات من الجانبين النسائي والرجالي وقد عرض الدكتور فواز الجهني عميد كلية التربية والآداب إلى الحديث بأن حقوق الإنسان ضمنها له ديننا الحنيف لكن في الجانب الغربي ولد بسبب زحف عسكري وتسلط كنسي في العصور المظلمة وتأمل الجهني بأن يكون موقف الجمعية ليس الدفاع فقط بل يتعدى إلى النقد الهادف البناء وكذلك مداخلات أخرى تؤيد موقف الجمعية من قضايا حقوق الإنسان. وعن آخر ما آلت إليه قضية الأسير السعودي عبدالرحمن العطوي بالسجون الإسرائيلية أكد الدكتور مفلح القحطاني بأن الجمعية أوكلت إليه أحد المحاميين ولكن للأسف أن المحامي أخذ القضية لحسابه الخاص و مع ذلك لايزال ملفه مفتوح بالجمعية إلى الآن وأكد بأن الجانب الإسرائيلي يريد من العطوي أن يكون ورقة رابحة للاستغلال السياسي.
وفي سؤال آخر عن نسبة انتهاء القضايا التي تولتها الجمعية أكد بأن هناك أكثر من 60 % من القضايا تم إنهاؤها.
وعن إمكانية فتح فرع بمنطقة تبوك أكد بأن هذا الأمر قيد الدراسة إلى الآن.
مقتطفات من الندوة:

* تسلمت جمعية حقوق الإنسان ممثلة برئيسها الدكتور مفلح القحطاني أول قضية من إحدى المواطنات تدعى أم عادل وتتمثل قضيتها بطلاقها من زوجها منذ أربع سنوات وتعيل أسرة وتشتكي من مماطلة زوجها ورفضه للحضور للمحكمة لإصدار ورقة طلاقها ولعدم التزامه بنفقة أطفالها.
* توافد العديد من المواطنين إلى رئيس الجمعية وتسليمه لطلباتهم وشكاويهم.
* قدم المحامي سعيد العطوي نفسه كمرشح قوي للدفاع عن الرئيس السوداني عمر البشير.
* شهدت الندوة حضوراً من الجانبين الرجالي والنسائي.

الحجار: حقوق الإنسان تستعد لإصدار نظام لحماية المرأة والطفل

المصدر: جريدة الوطن السبت 1 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 28 مارس 2009م العدد (3102) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3102&id=95504&groupID=0

تبوك: سعد الشهراني

أكد نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر بن محمد الحجار أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستعد لإصدار نظام لحماية المرأة والطفل في القريب العاجل، مشيرا إلى أن أنظمة حقوق الإنسان في المملكة بدأت تأخذ مسارها الصحيح محليا ودوليا.

جاء ذلك في المحاضرة التي أقامتها جامعة تبوك أول من أمس على هامش توقيع مذكرة التفاهم بين الجامعة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الثلاثاء الماضي، وشهد المحاضرة وكيل إمارة منطقة تبوك عامر بن محمد الغرير و مدير جامعة تبوك الدكتور عبد العزيز بن سعود العنزي ورؤساء ومديرو الدوائر الحكومية في المنطقة.

وأشار الحجار في معرض محاضرته التي جاءت بعنوان "حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول" إلى وجود بعض التجاوزات إلا أنها لا تصل إلى ما يحدث في بعض البلدان لأخرى.

وقال إننا أصبحنا في حاجة ماسة إلى جهات معينة لمتابعة حقوق الإنسان مثل "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" و"هيئة حقوق الإنسان" وأصبح من الواجب المضي قدما في سبيل نشر هذه الثقافة بين شرائح المجتمع وخصوصا الجيل الجديد، مشيرا إلى أن الفرق بين جمعية حقوق الإنسان والهيئة أن الأخيرة تتولى تمثيل الدولة في هيئة حقوق الإنسان الدولية أما الجمعية الوطنية فهي الجهة التي تتولى متابعة القضايا الحقوقية في الداخل.

وعقب المحاضرة فتح المجال للمداخلات، حيث أجاب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، على استفسار أحد الحضور حول القضايا الحقوقية التي تم إنجازها من خلال الجمعية، وقال إنها بلغت أكثر من 6 آلاف قضية وهذا يعد إنجازا جيدا منذ تأسيس الجمعية حتى الآن، مضيفا أنها سوف يكون هنالك فروع للجمعية في مختلف مناطق المملكة وسوف تكون تبوك أولى هذه المناطق.

كشف أن جمعية حقوق الإنسان تنوي فتح فروع في المناطق الـ13...

الحجار يهاجم "جهات غربية": ينتقدوننا رغم انتهاكات"أبو غريب" و"غوانتانامو"

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/27//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/03-2009/Article-20090326-445a2bfd-c0a8-10ed-000c-e0bb88ca9a2d/story.html

تبوك

في اعتراض واضح على انتقادات المنظمات الغربية للسعودية في مجالات حقوق الإنسان، هاجم نائب رئيس مجلس الشورى رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية سابقاً الدكتور بندر الحجار، جهات غربية تحاول تشويه سمعة السعودية، بانتقادها تطبيق حد القصاص بحق القاتل، معترضاً على «ازدواجية المعايير».

وقال: «لا بد من تصحيح الصورة عن الواقع المغلوط، فهم يعترفون بانتهاكاتهم لحقوق الإنسان في سجني أبوغريب وغوانتانامو»، مؤكداً أن الجمعية تسلمت قضية المحتجزين السعوديين في غوانتانامو، «وبعد درس القوانين الدولية، تأكدنا أن المحتجزين لم يحاكموا، الأمر الذي يعد مخالفاً للقوانين الدولية، ما دفع الجمعية للمطالبة بمحاكمتهم أو الإفراج عنهم».

وذكر الحجار في محاضرة له في جامعة تبوك، عقب توقيع مذكرة التفاهم بين الجامعة وجمعية حقوق الإنسان، أول من أمس بعنوان «حقوق الإنسان... الواقع والمأمول»، أن «الجمعية» غير حكومية ومستقلة مالياً وإدارياً، وليست خاضعة لإشراف أو رقابة أي جهاز حكومي، وأنها أنشئت في 1425/1/18هـ، لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، وفقاً للشريعة الاسلامية.

وأكد أن الجمعية تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة، مواطنين ومقيمين وزائرين، وتتعامل مع الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية داخل المملكة وخارجها، مشيراً إلى أنها أصدرت تقريرين، تناولا أحوال حقوق الإنسان في السعودية، فضلاً عن إصدارها بروشورات تبيّن حقوق الوافد، إضافة إلى تقرير عن المعتقلين في غوانتانامو باللغتين العربية والانكليزية، كما عملت على مراقبة الانتخابات البلدية في نسختها الأولى، ودربت 1500 شخص على هذا الموضوع، وأقامت دورات تدريبية لرجال الأمن.

وكشف الحجار عن نية الجمعية افتتاح مكاتب لها في المناطق الإدارية الـ 13، يضم كل واحد منها قسماً للرجال وآخر للنساء، لتنضم إلى الفروع الموجودة في مكة المكرمة ومنطقة جازان ومنطقة الجوف والمنطقة الشرقية، إذ تتلقى هذه الفروع الشكاوى المقدمة وتدرسها، لافتاً إلى أن أقل مكتب يتلقى شكاوى هو مكتب منطقة الجوف.

وأوضح أن الجمعية ردت على تقرير وجّه للمملكة، يدعي «التمييز في التعليم بين الطلاب السعوديين والمقيمين»، بوجود 178 مدرسة للجاليات المقيمة من غير العرب، يدرس فيها 100 ألف طالب، وتدرس 20 منهجاً بلغاتها، في حين أن عدد الطلاب المقيمين في المدارس الحكومية، بلغ 592 ألف طالب في مراحل التعليم المختلفة. وعلق على تقرير آخر عن تنفيذ عقوبة الإعدام أو القصاص في السعودية، فقال: «ينظر الغرب إلينا على أننا أمة تعدم كل يوم، وأوضحت الجمعية أن هذا الحكم موافق للشريعة الإسلامية، ولا يمكن التنازل عنه، وأنه لا يطبق إلا في حال تستوجب الإعدام، كما لا تتم الموافقة عليه إلا بعد صدور الحكم، والمصادقة عليه من التمييز».

أما عن حرية المعتقد، فأوضح أن المملكة لا تجبر أحداً على تغيير دينه، «فيمكن لأي أحد أن يمارس معتقده في منزله، وبالنسبة للدعوة إلى الدين، فلا تكون إلا بالحكمة والموعظة الحسنة».

وأشار إلى أن من بين تطلعات الجمعية، تعليم حقوق الإنسان في جميع المراحل والكليات العسكرية، وإدخال مبادئ حقوق الإنسان في المناهج، مع خلق بيئة مواتية لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال التوقيع على مذكرات التفاهم بين الجامعات وجمعية حقوق الإنسان.

وذكر الحجار أن نقطتين في ميثاق حقوق الإنسان الدولي لم توافق عليهما السعودية، الأولى هي حق الزواج من دون أي قيد، والثانية ألا يعطى للشخص الحق في تغيير دينه.

محامٍ سعودي «ينبري» للدفاع عن البشير

شهدت نهاية المحاضرة التي ألقاها الدكتور بندر الحجار أحداثاً عدة لافتة، إذ ما ان انتهت محاضرته حتى تسلم رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أوراق «أم عادل»، كأول قضية تتسلمها حقوق الإنسان ميدانياً من منطقة تبوك. وتطالب «أم عادل» وهي امرأة مطلقة لم تحصل على ورقة طلاقها، بالحصول على صك الطلاق الخاص بها. وتدعي أن مطلقها يضربها وأطفالها، وتشير إلى أنها تعيش على صدقات المحسنين، ولها أربعة أعوام وزوجها يرفض الحضور للمحكمة لإصدار ورقة طلاقها، لكي لا يلزم بنفقة أطفالها. كما تسلم القحطاني من عدد من المواطنين معاريضهم وشكاواهم. وفي الوقت الذي عرج فيه الحجار على حقوق المتهم والقبض والمحاكمة، قام محامٍ يدعى سعيد العطوي بترشيح نفسه للدفاع عن الرئيس السوداني عمر البشير، أمام المحكمة الجنائية الدولية.

أحياناً... - جمعية حقوق الإنسان... شكراً

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/28//
http://www.daralhayat.com/opinion/editorials/03-2009/Item-20090327-49224dad-c0a8-10ed-000c-e0bbb30de6dd/story.html

عبدالعزيز السويد

قلت لبعض الإخوة العاملين في حقوق الإنسان «لاحظ أني لم أحدد هل هم من الجمعية أم من الهيئة!» إنهم أكثر الناس حاجة إلى أطباء أو معالجين نفسانيين، لأن التماس مع، ومباشرة التصدي لهموم وقضايا الناس مسألة شائكة ومعقدة، هي مثل المتوالية الهندسية تتكاثر بسرعة... خليتها تنقسم إلى خليات لا تحصى في لحظات. وكلما كان الإنسان محدود القدرة أمام قضية أو قضايا كان تعرّضه أو إصابته بأثر نفسي معيق... شبه مضمون.

ولست أعلم هل استحدث الإخوة في جمعية حقوق الإنسان وكذا الهيئة أقساماً نفسية لعلاج الأعضاء والموظفين أم لا. أحوال الكُتّاب - أو بعضهم على الأقل - ليست بعيدة عن العدوى. محدودية قدراتهم وإمكاناتهم معروفة مع سيل من الرسائل يشابه ما يصل إلى حقوق الإنسان، الصحف أيضاً لم توفر عيادات نفسية للعاملين فيها... ولاحظت أن بعض العاملين في حقوق الإنسان عند بدايتها اندهش من حجم الشكاوى وتنوعها، وهو أمر لا يدهش الكاتب والصحافي لخبرة تورط فيها.

صدور التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان في السعودية يشير إلى نضج التجربة، وفيه شجاعة أدبية لم نرها في دوائر أخرى. التقرير جاء شاملاً محاولاً التطرق إلى مختلف الهموم العامة التي تمس حقوق الإنسان، والذي يتذكر الصدمة التي أحدثها صدور التقرير الأول للجمعية بما حفل به من شفافية وصراحة لن يستغرب أن يحدث تقريرها الثاني صدمة أخرى.

جهود الرصد في التقرير واضحة، ومحاولة التوازن بذكر ردود الجهات التي تعرّض لها التقرير تحسب للجمعية، كما أن إشارة التقرير إلى أنظمة ومواد يقترح إصلاحها فيه تقديم اقتراحات جاهزة للتطبيق. الكشف الصريح من دون قيود في التقرير يشير إلى أن إمكانية ومساحة العمل - والكتابة أيضاً - المتوافرة رحبة فسيحة لمن يريد العمل، وهو يبيّن أن هناك جهات لم تستثمر هذه المساحة، ومما حفل به التقرير شجاعة في التطرق للانتكاسة الإعلامية التي حدثت خلال السنوات الماضية، وهو أمر لم تتطرق له الصحف كما يجب - وكذا هيئة الصحافيين - على رغم أنها المعنية أساساً، إضافة إلى بعض برامج تلفزيونية تعرضت للإيقاف.

التقرير بما احتواه من إشارة إلى الجمود في الشورى والإصلاح ومكافحة الفساد وغيرها من قضايا تهم الوطن والمواطن، يرفع مؤشرات الأمل ويدفع للتفاؤل ويعزز الانتماء، وهو جهد مشكور يحسب للإخوة في الجمعية فلهم كل التقدير، والمنتظر من الجهات التي تطرّق لها التقرير أن تستفيد من ملاحظاته... من منظور أن كل ما ورد يصبّ في المصلحة العامة.

بيانات إحصائية لرصد حالات العنف على الطلاب

مقرر لحقوق الإنسان ضمن المناهج الجديدة للجامعات

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/04/02هـ) 29/ مارس/2009 العدد : 2842
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090329/Con20090329267172.htm

محمد الزهراني ـ الطائف ، سعيد الباحص ـ الدمام

يعتزم عدد من الجامعات إدخال مقرر خاص لحقوق الإنسان ضمن مناهجها الأكاديمية الجديدة التي ستعتمدها للمرحلة المقبلة. وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية نظمت أخيرا ورشة عمل لتعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي، بمشاركة جميع الجامعات والكليات الأمنية والعسكرية والكليات الخاصة، ورفعت كافة توصياتها إلى المقام السامي ووزير التعليم العالي وتم التوجيه بدراستها من قبل الجامعات التي بدأت في إدخال منهج لحقوق الإنسان في مناهجها الأكاديمية الجديدة. وأضاف، أن الورشة هدفت إلى تحديد أفضل الوسائل لتعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي. لافتا إلى أن الجامعات تدرس حاليا تدريس حقوق الإنسان لجميع التخصصات أم يقتصر تدريسها على تخصصات معينة، وهل سيتم تدريسها في جميع المراحل والمستويات أم يقتصر تدريسها على مستويات معينة أو تدرس كمادة مستقلة أم تدمج مفرداتها في مواد موجودة، ولا تزال بعض الجهات المختصة تبحث ما هو الأنسب من كل هذه الخيارات. وتوقع بدء تدريس مناهج حقوق الإنسان اعتبارا من العام الدراسي المقبل. من جهة ثانية، بدأت اللجان المشكلة لحقوق الإنسان في وزارة التربية والتعليم في كافة المناطق والمحافظات في إعداد البيانات الإحصائية الخاصة لرصد حالات العنف ضد الطلاب.

الأولى تلقت شكاوى موظفين من داخل الثانية

"حقوق الإنسان" في مواجهة "الأمر بالمعروف" اليوم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 2 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 29 مارس 2009م العدد (3103) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/writerdetail.asp?issueno=3103&id=10143&Rname=254

الرياض: عبدالله فلاح

في لقاء هو الأول من نوعه يلتقي اليوم وفد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر برئاسة الشيخ عبدالعزيز الحمين مع وفد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور مفلح القحطاني.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" عن تلقي جمعية حقوق الإنسان لشكاوى وتظلمات من أعضاء في هيئة الأمر بالمعروف ضد جهازهم بسبب مطالبات مالية وإدارية. ورجحت المصادر ذاتها أن تكون هذه المسألة محورا للنقاش في لقاء الجمعية بالهيئة، إضافة لشكاوى وتظلمات أخرى من المواطنين ضد الهيئة، فضلا عن تقرير حقوق الإنسان الأخير، وما تضمنه من وجهات نظر بخصوص تحديث الهيئة.

كشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" عن تلقي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من الشكاوى والتظلمات من بعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضد جهازهم بسبب مطالبات مالية وإدارية.

يأتي ذلك في الوقت الذي تستقبل فيه الجمعية عدداً من الشكاوى والتظلمات من بعض المواطنين والمقيمين ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثناء مباشرتهم لأعمالهم الميدانية.

وأكدت المصادر نفسها أن تلك المواضيع إضافة إلى ما تضمنه تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأخير من وجهات نظر بخصوص تحديث نظام الهيئة بما يمكنها من القيام بأعمالها على أكمل وجه ستناقش اليوم وذلك خلال قيام وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني يرافقه عدد من أعضاء الجمعية بزيارة للرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز الحميّن في مقر الرئاسة بالرياض اليوم.

وسيتطرق الحديث خلال الزيارة التي هي الأولى من نوعها عقب تعيين الشيخ عبد العزيز الحميّن رئيسا عاما لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى المواضيع التي تدخل في اختصاصات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أعتبره مجرد انطباعات شخصية لاحد أعضاء الجمعية

مركز الحوار الوطني: تقرير حقوق الانسان غالط الحقائق

المصدر: صحيفة سبق الألكترونية الأحد 3 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 29 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4725

(سبق) الرياض: انتقد مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ما تضمنه التقرير الثاني لجمعية حقوق الإنسان في المملكة خاصة فيما يتعلق بعمل وأداء المركز. ولاحظ المركز أن ما ورد في التقرير مجرد انطباعات شخصية لأحد أعضاء الجمعية، سبق وأن نشرها في إحدى الصحف ولم يستند فيها إلى معلومات محررة أو مقاييس موضوعية لأعمال المركز وردود فعل المجتمع السعودي تجاهها، فضلا عن إهمال محرره الهدف الأساسي للمركز ومتطلبات إستراتيجيته.

وقال المركز إن الرد على التقرير يأتي لتصحيح بعض الأفكار الخاطئة التي احتواها عن المركز، وارتكز على أن القارئ المقارن لبعض نصوص التقرير يصل إلى حكم عادل وواضح عن طريقة التفكير التي أنتجت تقييم التقرير لبعض الأمور، ومنها إنجازات المركز.

واستشهد المركز بما ورد في إحدى فقرات التقرير والتي تضمنت القول "أن الحوار الوطني الذي نجح في دوراته الأولى شهد بعض التراجع منذ تحوله إلى ما يسمى بالقضايا الخدمية التي انتهت إلى تحويل الحوار إلى مجرد مواجهة يتبادل فيها المسؤولون وبعض شرائح المجتمع التهم والانتقادات حول مسائل إجرائية، دون حوار حقيقي حول القضايا المصيرية التي تواجه المجتمع وسبل حلها، هذه التحولات تشير إلى دخول المجتمع مرحلة جمود في عملية الحوار الوطني، مما يستدعي قيام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بمراجعة وتكثيف آليات عمله " ثم تأكيده في فقرتة أخرى أن هذا العام تأثر المؤسسات الإعلامية الرسمية بروح الشفافية في معالجة قضايا المجتمع، ونخص هنا قناة الإخبارية التي استطاعت من خلال مجموعة من البرامج تقديم تغطية تتسم بدرجة عالية من الصراحة والنقد لأداء الكثير من الأجهزة الحكومية" ومن هنا يشير المركز إلى التناقض الواضح الذي طبع التقرير.

وبين المركز أن محرر التقرير لم ينتبه إلى أن اللقاءات التي يقيمها المركز ليست في ذاتها الغاية التي وجد ويعمل لها ، بل هي في الوقت الذي تحقق فيه منافع أخرى لمشروع الإصلاح، وسيلة مهمة للهدف الأساسي لوجود المركز، وهو خلق اتجاه جديد في المجتمع السعودي في الاتصال والتواصل،ودون وجوده قد تعاق مسيرة الإصلاح ولا تضمن استدامتها.

وعدد المركز الانجازات التي حققها والآليات التي اعتمد عليها من خلق عادة الحوار المنضبط بآدابه وأخلاقياته، والمنتفع بما يتاح من تقنياته في المجتمع ، والتوجه إلى الأجيال الناشئة، وعقد الشراكة بين المركز ومؤسسات التعليم، وبخاصة وزارة التربية والتعليم، وعدد من الجامعات والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والرئاسة العامة لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وما نتج عن ذلك من أنشطة وبرامج تعبيراً عن دخول المركز لعمق المجتمع، ونجاحه في تسريع عملية نشر ثقافة الحوار.

وأوضح أن محرر التقرير لو زار المركز، واطلع على إنجازاته، أو على الأقل زار موقعه على الشبكة العنكبوتية، لكان له بلا شك رأي آخر، ولتوصل إلى صيغة للقرار فيما يخص المركز أقرب إلى العقلانية والموضوعية، وأبعد عن الخطابية والتعبير عن مجرد الانطباع الشخصي.

حامي حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/04/02هـ) 29/ مارس/2009 العدد : 2842
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090329/Con20090329267157.htm?kw

القرار يعكس الخبرة المتراكمة للأمير نايف في المجال الإداري، وبالأخص في وزارة الداخلية، ومن خلال تعامل الجمعية مع الوزارة لمسنا جهده المقدر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
الدكتور مفلح القحطاني - رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

عاملات "ولادة مكة" يلجأن لـ "حقوق الإنسان"

المصدر:جريدة المدينة الأحد، 29 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121412

عبدالله راجح العبدلي - مكة المكرمة
لجأت العاملات السعوديات في مستشفى النساء والولادة بالعاصمة المقدسة امس الى فرع جمعية حقوق الانسان بالعاصمة المقدسة لانصافهن من الظلم الذي تعرضن له من الشركة المكلفة بالنظافة والتي الغت عقودهن واعدت عقود جديدة وخفضت الرواتب من 1000ريال الى 600ريال منها 150ريالا تدفع للتأمينات الاجتماعية واستقبل عضو الجمعية المتعاون سليمان الزايدي عدد من العاملات واستمع الى شكواهن من الظلم الذي تعرضن له من الشركة التي يديرها وافد من احدى الجنسيات العربية
وبين عضو الجمعية سليمان الزايدي أن قبول المرأة السعودية لوظيفة عاملة نظافة في مستشفى عام تأكيد لوجود حاجة ماسة دعتهن الى القبول بهذه الوظيفة المتواضعة جدًا انه بدون شك ان ما دفعهم للجوء الى الجمعية لما وقع عليهمن من ظلم.

أشكل المشاكل: عندما يصبح مجلس الشورى انتخابا

المصدر: جريدة الوطن الأحد 2 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 29 مارس 2009م العدد (3103) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/writerdetail.asp?issueno=3103&id=10143&Rname=254

حسن عسيري

عادة كنت أتابع من خلال بعض الكلام أشكل عشر مشاكل مما أعرفه أو يصلني على البريد الإلكتروني عن أصعب المشاكل في حياتنا، ولكني آثرت التوقف مؤقتا عن متابعة ذلك وأن أستعرض ما قد يكون أشكل المشاكل فيما لو حصل ومن هنا عشت هذه الحالة الدرامية، في عام 2032، عندما أصبح قديما جدا "أبيض وأسود جدا"، يأتي حفيدي ليحكي لي عن أحوال مجلس الشورى السعودي قائلا: "ويا جدي، أصبح مجلس الشورى عندنا انتخابا، وأخذت القبائل تتقاتل في حملاتها الانتخابية، وهاجت النعرات القبلية، وهُدرت النقود في إعلانات الصحف ومقابلات التلفزيون، ورفعت اليافطات بمسافات تكفي لخياطة غترة فوق الكرة الأرضية، وفُرشت المنادي والمظابي أكواما أكواما. ويا جدي نجح من دفع أكثر، وسقط من كان مؤهلا أكثر لأن جميع الأصوات كانت مبحوحة".

هذه حكاية رواها حفيدي الذي لم يأت بعد، ولكن التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي أوصى بأن يكون المجلس انتخابا بدلا من تعيينا، سيعجل من وصول حفيدي الذي تنبأ بكارثة "محدثي الديموقراطية" والتي ظنوها مجرد كراسي من المخمل يجلسون عليها مرتدين البشوت وهم ينظرون إلى كاميرا التلفزيون لنقل وقائع جلساتهم. ولذلك أرى أن التقرير كان مميزا جدا وشفافا أيضا ولكنني أرى أن اقتراحهم أن يكون الوصول لمجلس الشورى انتخابا رأي في غير محله وخفت أن يرى من يقرؤه خفايا تأثير هذا الاقتراح أنه ربما يعكس رغبة عامة الناس وأنا أكاد أجزم أن مجتمعنا يعي تماما أننا لسنا جاهزين لذلك بل ونحتاج إلى وقت ربما يكون طويلا ولكنه مهم أن نمر به

ولكن كيف يمكن أن تكون الديمقراطية مشكلة ضمن "أشكل المشاكل" بالنسبة إلينا؟ وهل يمكن أحيانا أن يكون العقل ضيقا والفكرة واسعة فلا يركب هذا مع ذاك؟ نحن لسنا مستعدين لخوض التجربة الديموقراطية بعد، علينا أولا أن نبدأ من الأسفل صعودا إلى الأعلى. يجب أن نقوم بتأصيل انتخاب الأفضل في الأحياء ثم في المدارس، ومن ثم الجامعات، ومن ثم النقابات المهنية، حتى نصل إلى قمة الهرم الانتخابي ممثلا في مجلس الشورى.

الجارة الكويتية عندما انقضت على التجربة الديموقراطية، أصبحت الانتخابات لعبة المجتمع، وأحاديث المجالس، وسببا لهدر المال العام، والنتيجة أن المشاريع الاقتصادية العملاقة معطلة تماما، مقابل مشاريع عملاقة تم تأسيسها في السعودية والإمارات وقطر دون تجربة انتخابية.

لا يعني ذلك رفض التجربة الانتخابية بالمطلق، ولكن علينا أولا أن نوجد الجسد الكامل بعد ذلك نقوم بتفصيل الثوب له. إلى حين تأصيل الإيمان الانتخابي، واحترام الآراء الحادة التي تخالف أفكارنا أو قناعاتنا ولكن الآخر يتبناها ويؤمن بها ومع ذلك يجب أن نحترمه، علينا أن نفهم إذا لم يكن هناك صلاحيات أوسع للمحاسبة والمساءلة والمتابعة فإن الفاعلية ستكون محدودة التأثير داخل مجلس الشورى.

الحجار: تطبيق منهج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية قريبا

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 30/3/1420 هـ الموافق 27 مارس 2009 العدد 5646
http://www.aleqt.com/2009/03/27/article_208391.html

نواف العنزي من تبوك

أكد الدكتور بندر الحجار نائب رئيس مجلس الشورى تطبيق منهج مبادئ حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الابتدائي والمتوسط والثانوي قريبا، مشيرا إلى أنه يجري الآن دراسة افتتاح فروع لمكاتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مناطق المملكة، مشيدا بالنتائج التي وصلت إليها اللجنة منذ تدشينها، جاء ذلك خلال المحاضرة التي ألقاها الحجار والتي اقيمت في تبوك تحت عنوان "حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول" وبحضور عامر الغرير وكيل إمارة تبوك وشهدت المحاضرة إجابة الحجار عن تساؤلات الحضور.

من جهة أخرى، وقعت مذكرة تفاهم بين جامعة تبوك والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث وقع المذكرة الدكتور عبد العزيز العنزي مدير الجامعة و الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، بعدها ألقى مدير جامعة تبوك كلمة رحب فيها بالحضور وقال:" إن حقوق الإنسان مهمة جداً وحكومتنا الرشيدة أكدت أهمية هذه الحقوق وذلك بإنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومجلس الشورى". وبين الدكتور العنزي أن توقيع المذكرة يأتي لحرص الجامعة على أن تكون داعماً لحقوق الإنسان، إضافة لسعي الجامعة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق المحاضرات والندوات وعن طريق إنشاء وحدة للحقوق الطلابية في الجامعة لتهيئتهم التهيئة المناسبة.

د. الحجار بجامعة تبوك

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 02 ربيع الثاني 1430 العدد 13331
http://www.al-jazirah.com/86848/fe8.htm

تبوك - عبدالرحمن العطوي

نظّمت جامعة تبوك لقاءً مفتوحاً لنائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر الحجّار بحضور مدير الجامعة الدكتور عبد العزيز العنزي، حيث عرض الحجار تجربته الشخصية (قصة نجاح) وتحدث بكل حميمية مع طلاب الجامعة عن القضايا والأفكار المتعلقة بالخطوات نحو نجاح الفرد في حياته، عبر ثلاث محطات، حسب تجربته، من مرحلة ما بعد الثانوية وحتى وصوله إلى تحقيق آماله وطموحاته في سبيل خدمة بلاده، وتضمن اللقاء حديثاً عن الجوانب المتعلقة بمجلس الشورى وحقوق الإنسان أثناء إجابته عن أسئلة الطلاب التي ركّزت على جوانب حقوق الطلاب في الجامعات وما لهم وما عليهم. حضر اللقاء الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

تقرير حقوق الإنسان - بين الحقوق والواجبات

المصدر: صحيفة سبق الألكترونية الأحد 3 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 29 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=showAuthorMaqal&id=314

حسن جعبور الحازمي

يُعد صدور التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية من أبرز الأحداث على الساحة المحلية في الأيام القليلة الماضية، فقد قدم التقرير ملخصاً لحقوق الإنسان في المملكة. وينقسم التقرير إلى 3 أقسام رئيسية تتوزع على 81 صفحة:

يبحث القسم الأول في ما صدر من أنظمة وتشريعات في المملكة، ذات علاقة بحقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما يشير إلى الحقوق التي لا تزال تعاني فراغا تشريعيا لحمايتها.

أما القسم الثاني فيتطرق لعدد من الأجهزة و المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان للنظر في سجلها خلال العام المنصرم (1429هـ) للتعرف على مدى مساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

كما جاء القسم الثالث تحت عنوان "الواقع والممارسات" و يتناول عددا من الحقوق والقضايا الحقوقية ومنها المرأة والطفل والحق في المشاركة والحق في التعبير عن الرأي ومكافحة الفساد، والأوضاع المعيشية والرعاية الصحية والتعليم، والسجون والسجناء.

في الحقيقة سعدت كثيرا بقراءتي لهذا التقرير الذي أعتبر نشره بهذا الشكل مؤشرا قويا لوجود نية صادقة للإصلاح على أعلى المستويات. فإن كان التقرير الأول للجمعية والذي صدر عام 1427 هـ يركز على الجانب التنظيري والتأصيل لمبدأ حقوق الإنسان كخطوة أولى، حيث أن معرفة الحقوق هي الخطوة الأولى للحصول عليها. نجد أن هذا التقرير قد تحدث بشفافية ومهنية عالية تبرز من خلال الطرح الموضوعي للمشكلات مع إيراد للحقائق دون تضخيم أو تغافل مع عرض للحلول المقترحة للخروج منها.

كما نجد صراحة في النقد البناء للعديد من الجهات الحكومية التي تعودت عدم المسائلة عما تفعل، في الوقت الذي نجد التماس العذر - إن وجد - للجهات المتسببة ظاهريا في الخطأ إذا كان هناك شيء خارج عن إرادتها مع الإشارة إلى الجهة المسئولة عن الخطأ بشكل مباشر. كما أن الطرح الموضوعي يتبن أيضا من خلال الإشادة بالجهود الإيجابية في الاتجاه الصحيح مع ذكر التقصير الحاصل بكل وضوح.

أعتقد أن اشد المتفائلين بدور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لم يكن يتوقع أن يكون التقرير بهذا المستوى من القوة و الصراحة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار حداثة التجربة لدى الجمعية وقلة أعداد العاملين معها مع عدم تعاون بعض الجهات مع الجمعية كما ذكر التقرير.

ومن أجمل ما قرأت في هذا التقرير ما ورد عند حديثه عن نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

" وليس من المبالغة القول إن مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يعد أهم مشروع ناقشه مجلس الشورى منذ إعادة تشكيله باعتباره من أبرز الأنظمة الحديثة في تاريخ المملكة ويؤسس لمرحلة جديدة للعمل الأهلي" ..... " وحتى كتابة هذا التقرير لم يصدر هذا النظام، والجمعية تطالب بالإسراع في إقراره وتؤكد على الحاجة إلى مراجعته لتنقيته من النصوص التي قد تقيد عمل جمعيات المجتمع المدني.

فنحن بأمس الحاجة لجهات أهلية تأخذ على عاتقها توعية المجتمع بمفهوم الحقوق والواجبات فوراء كل حق ضائع هناك واجب مُقصرٌ فيه. بل إن جمعية حقوق الإنسان هي نتيجة لقيام شريحة مهتمة بهذا الشأن بواجبها تجاه مجتمعها.

إن الشعور بالانتماء للمجتمع بشكل جدي بحيث يكون الفرد مؤثرا ومتأثرا بما حوله ، ينتج من خلال المشاركة الجادة في النقابات المهنية والجمعيات التخصصية وأندية الأحياء والجمعيات الخيرية والأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية ومثيلاتها من مؤسسات المجتمع المدني. وأركز هنا على أهمية أن يكون هناك نظام واضح ومساحة من الحرية لهذه الجمعيات لممارسة نشاطاتها بشكل يساعدها في المساهمة إيجابيا في بناء المجتمع المدني الذي يتصرف أفراده بوعي

ومسئولية. وبطبيعة الحال فالعمل المؤسسي الحر يرسخ مبدأ ربط الحقوق بالواجبات ليعطينا جزأ من المسؤولية نحن أفراد المجتمع، فإن كان هناك أفراد منتقصة حقوقهم في مجتمع ما، فهذا يعني وجود أشخاص لا يقومون بواجباتهم بالشكل المطلوب.

لعل قائلا يقول وماذا ينتظر أن يقدم مثل هذا التقرير الغير ملزم لأحد، فأقول إن توعية الناس بحقوقهم وواجباتهم هي الخطوة الأولى لتحميلهم المسؤولية عما يحدث حولهم من تقصير. فالمتسببين في انتقاص حقوق بعض أفراد المجتمع هم أفراد من المجتمع نفسه ، قصروا في أداء واجباتهم. وكثرة الحديث عن هذا التقصير سيكون وسيلة ضغط على المقصرين للقيام بما يجب عليهم من خلال تحميلهم تبعة اجتماعية تدفعهم للقيام بواجباتهم تجاه إخوانهم.

أعتقد أننا كأفراد معنيون بالدرجة الأولى بهذا التقرير فمؤسساتنا هي انعكاس لنا نحن الأفراد. صلاحها من صلاحنا وتقصيرها من تقصيرنا.

فلنعد لقراءة التقرير بعقلية تبحث عن الواجب الذي قصرنا فيه مما أدى إلى ضياع حق.

الحقوق صايرة مزعجة

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-04-03هـ الموافق 2009-03-30مالعدد 13072 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13072&P=4&G=2

د.عبدالله الطويرقي

لا شك أن الجمعيّة الوطنية لحقوق الإنسان بتقريرها الأخير صدّعت رؤوس العديد من الجهات فى البلد.. لا وتسبّبت فى حالة من الاستنفار غير مسبوقة بين مسؤولي هذه الأجهزة التي ورد عليها ملاحظات فى تقرير الجمعية عن الأوضاع الحقوقية فيها.. الكل يريد ان يسارع عبر ماكينته الإعلامية لتبرئة ساحته وابتكار تخاريج تستر الحال بأي شكل وتبعد الشبهة عن الجهاز ومسؤوليه حتى وإن كان على حساب الحقيقة وما هو موجود فى الواقع.. طبعا هذا المشهد التهريجي أظنه مألوفا كثيرا فى اجهزتنا وماكيناتها الإعلامية التي اعتادت على ملاقاة الصوت بالصوت مع شوية حركات مؤسّسيّة مفتعلة لرؤساء الأجهزة لتشتيت انتباه الرأي العام بمسائل جانبية ولا تتعلق بالقضية المناقشة او محور الطرح.. المضحك هذه المرة فى تعاطي ماكينات الأجهزة الرسمية مع ملاحظات تقرير حقوق الإنسان هذه المرة انها اتفقت يا سبحان الله فى الرد بشكل يبدو انه متعقّل وهادئ بل وفيه نغمة موسيقيّة جديدة علينا شوى وفحواها سيدرس المختصون فى الجهاز هذه الملاحظات ومتى ما توافر الرد سيبث للرأي العام وللجمعيّة بالطبع.. والله العظيم شيء سخيف هذا الذي يحدث من اجهزة ما عاد والله يفيد فيها أي شكل من اشكال الرقابة او أي لون من ألوان المحاسبة او أي اسلوب من اساليب المراجعة لأدائها السيّئ وتخبّطات مسؤوليها فى البلد.. إلى متى تضحك اجهزة خدميّة ومرافقية وتتعلّق باحتياجات الناس الحياتية تمارس الصرف الرخيص من الكلاميات اللي ما تودّي ولا تجيب كما نقول.. طبعا لمعلوميّة القارئ الكريم، فهذه الأجهزة التي وعدت بدراسة وتحليل ما ورد من ملاحظات على ادائها فى تقرير جمعية حقوق الإنسان تعرف سلفا ابشركم بالملاحظات، ولديها علم مسبق منذ مبطي بخروقاتها لأن الجمعيّة لا تصدر تقريرها إلا بعد سين وجيم مع هذه الأجهزة.. يعني بالله العظيم هذولي يستغفلون مين فى البلد؟! وللمعلوميّة لا تصدر الجمعية الحقوقية تقريرها إلاّ وقد استنفدت كل الوسائل والسبل للحصول على إجابات وافية ومقنعة على تساؤلاتها من الأجهزة والجهات ولا تضع اسود على ابيض كما يقال إلاّ بعد ان تصل إمّا لطريق ميت او مسدود مع الجهة.. بطبيعة الحال المفروض هنا ان لا تتوقف الجمعية عند حد بث فرمانها السنوي وملاحظاتها على اداء اجهزة رسمية فى البلد، وتتلطّم على شحم كما يقال ولا تنوّر الرأي العام والمسؤولين فى الحكومة بموضة الدرس والبحث والتحليل والتفسير التسكينيّة/ التخديريّة من هذه الأجهزة التي تعرف سلفا بعللها وانتظرت حقوق الإنسان تصدر تقريرها لتخرج علينا بهذا التهريج.. انا اتمنّى على القائمين على جمعية حقوق الإنسان ان يكونوا اكثر شجاعة وينوّروا الرأي العام بمزحة الدراسات والفتاوى الموضة من اجهزة سبق للجمعية التواصل معهم ولم تجد لا ردودا صاحية ولا جديّة واضحة لمعالجة او حتى إعطاء مبررات مقبولة ومقنعة، وإلاّ لم تورد ما اوردته فى تقريرها!!! بيني وبينكم والله إنّي احترم نظافة ادمغة من يديرون الماكينات الإعلامية فى اجهزتنا العامة والذين لا تعييهم الحيلة فى مواجهة مصائبهم.. فهم جاهزون وبمنتهى البراعة فى الصرف على خلق الله وعلى اجهزة الرقابة وقدرتهم على اللّي خلقهم بجد.. على اية حال، اتمنّى على الإخوة والأخوات فى جمعيّة حقوق الإنسان ان لا ينسوا أن يزودونا بنتائج الدراسات والأبحاث التي ستتوصّل إليها هذه الأجهزة على الأقل لنرفع القبعة للجمعية عرفانا بجهودها فى تنمية وعي حقوقي مسؤول فى البلد وفى تصحيح مسار مؤسسات ادائها غير مرضٍ على الإطلاق.

توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين قريباً

هيئة الأمر بالمعروف تفتح مراكزها لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ (الإثنين 1430/04/03هـ) 30/ مارس/2009 العدد : 2843
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090330/Con20090330267354.htm

نواف عافت ـ الرياض

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن الجمعية ستوقع مذكرة تفاهم مع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال الأسابيع المقبلة. وأوضح عقب اجتماع بين وفد من الجمعية والرئيس العام للهيئة الشيخ عبد العزيز الحمين في مكتبه، أن الشيخ الحمين دعا الجمعية لزيارة مراكز الهيئة في المناطق والمحافظات سواء بصفة شخصية أو عملية لمعرفة كل الأمور على أرض الواقع، مؤكدا حرصه على تطوير عمل الهيئة وتحسين أداء منسوبيها. وقال «سعدنا بما سمعناه عن تطور الهيئة، وما لديها من دراسات وخطة استراتيجية، وحصلنا من قيادات الهيئة على إجابات كافية لكل أسئلتنا». وبين أن الاجتماع الذي استغرق ساعة ونصفا، ناقش قضايا عامة، منها: تطوير عمل الهيئة وأدائها، وتطرق لتقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الذي وجه انتقادات للهيئة، وكان هناك تجاوب من الجميع مع ما احتواه التقرير .

ورفض القحطاني ما يقال إن التقرير يعبر عن وجهة نظر الجمعية، مؤكدا أنه خضع للمعايير المتبعة، وكان شفافا ومحايدا ويهدف لتطوير أداء العمل الحقوقي في بلادنا، وهو أكبر رد على ما يصدر من تقارير ضد المملكة تتحدث عن ضعف العمل الحقوقي.

الرياض

عقب لقاء الرئيس العام للهيئات..توقيع اتفاقية لوضع تنسيقي قريباً

رئيس جمعية حقوق الإنسان: التقرير شفاف وهو رصد للواقع ولم يحمل انتقادات

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 3 ربيع الآخر 1430هـ - 30 مارس 2009م - العدد 14889
http://www.alriyadh.com/2009/03/30/article419170.html

الرياض - بندر الناصر:

أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن التقرير السنوي الذي اصدرته الجمعية لم يحمل انتقادات وإنما رصد للواقع وتوضيح للإيجابيات والسلبيات ومقترحات، مبيناً أنه خضع للمعايير المتبعة بإعداد التقارير وكان شفافاً وموضوعياً ومحايداً ويهدف إلى تطوير أداء العمل الحقوقي بالمملكة.

وأضاف القحطاني في تصريح له عقب لقائه الرئيس العام لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معالي الشيخ عبدالعزيز الحمين أننا نشكر القيادة بأن هذا التقرير يصدر من داخل المملكة بمثل هذه الشفافية والموضوعية والذي سيكون دعماً وليس هناك أي أمر مخفٍ بالمملكة، بل الأمور واضحة وهناك جمعيات لحقوق الإنسان تعمل وهو رد على مايصدر من تقارير خارجية تتضمن انتقادات قد تكون غير صحيحة.

وكشف القحطاني عن توقيع اتفاقية بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال الأسابيع القادمة التي سيتم من خلالها وضع إطار تنسيقي بيننا وبينهم.

وبين إلى أننا سعدنا بما سمعناه من تطوير وتدريب للأعضاء وإعداد دراسات ووضع خطط إستراتيجية للهيئة، وتمت المناقشة لبعض القضايا العامة التي حصلنا على إجابات شافية ووافية.

"حقوق الإنسان" متفائلة بردود "الأمر بالمعروف"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 30 مارس 2009م العدد (3104) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3104&id=95920&groupID=0

الرياض: الوطن

اللقاء كان ممتازا وكانت هناك أريحية في النقاش، هذا ما أكده رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عقب اجتماعه أمس برئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز الحمين

ووفقا للقحطاني فقد تناول الاجتماع مجموعة من القضايا العامة، وتم الحصول على إجابات وافية عنها، لافتا إلى أنه سيكون هناك إطار تنسيقي بين الجمعية والهيئة.

وأضاف أن الاجتماع شهد كذلك مناقشة تقرير حقوق الإنسان الذي تضمن توضيحات وملحوظات وتوصيات مهمة حظيت بتجاوب الهيئة.

التقى الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبدالعزيز بن حمين الحمين بمكتبه في الرياض أمس رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدداً من أعضاء الجمعية.

وخلال اللقاء قدم وفد الجمعية التهنئة للشيخ الحمين بمناسبة تعيينه رئيسا للهيئة والدعاء له بالتوفيق في مهامه.

كما ناقش اللقاء عدداً من القضايا المشتركة التي تدخل ضمن اهتمامات الجمعية واختصاصات الهيئة وتطرق الحديث للجهود التي تبذلها الهيئة لرفع كفاءة منسوبيها وتدريبهم وتطوير آلية العمل فيها من خلال الخطة الإستراتيجية التي تنوي البدء بها.

الوطن
AL-WATAN

تقرير جمعية حقوق الإنسان: النقلة النوعيّة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 30 مارس 2009م العدد (3104) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=3104&id=10160&Rname=53

خالد الغنامي

التقرير السنوي الثاني الذي أصدرته الجمعية العامة لحقوق الإنسان إنجاز مشرف لكل مواطن سعودي حاكماً كان أو محكوماً، وهو بحق نقلة نوعية وكبيرة في هذا المجال الحيوي المرتبط ارتباطا جذريا بارتقاء الأمم وازدهارها، حيث الاستثمار الحقيقي الذي هو أهم من البترول والذهب والفضة، الاستثمار في "الإنسان" نفسه، فالإنسان محفوظ الكرامة والحقوق هو الإنسان المنتج والناجح والراقي في تعامله وحياته كلها. هذا التقرير هو إنجاز يستحق الإشادة وإنه واجب - في رأيي - على كل مهتم بمجال حقوق الإنسان وكل ناشط فيه أن يسجل شكره للجمعية الوطنية على ما بذلته هنا من جهد وعلى القدر العالي من الشفافية الذي لمسناه في التقرير والذي يدل على جهود حثيثة تعمل بصمت برغم الانتقادات التي وردت في حق الجمعية من كتّاب كثر – منهم أنا – وبرغم الصعوبات التي تعترض عمل اللجنة وعندما تنشر الجمعية مثل هذا التقرير فهي بلا شك تنطلق من رؤية وطنية مخلصة تؤمن بأن هذا النقد للأداء الحكومي هو نوع من التكامل الذي يخدم الوطن ورخاءه واستقراره في النهاية. ليس لدي الكثير مما يمكن أن أقوله هنا، سوى المرور السريع على أهم ما جاء فيه لأن هذا أفضل ما يمكن أن أفعله، فقد انتقد التقرير أداء العديد من الجهات الحكومية والأجهزة الأمنية مروراً بمجلس الشورى (الذي طالب التقرير بإعادة النظر في آلية تشكيله باستخدام أسلوب الانتخاب بدلا من التعيين على أن يتم هذا تدريجيا) وديوان المظالم والجهاز القضائي بكامله ونظام المرور وهيئة التحقيق والادعاء العام (التي طالب التقرير بربطها برئيس مجلس الوزراء مباشرة) وتحدث في حقل خاص عن حقوق المرأة وحقوق الطفل والمشروع الإصلاحي والانفتاح الإعلامي وحرية التعبير. انتقد التقرير مجلس الشورى فيما يتعلق بأسلوب السرية الذي يتعاطى المجلس به في موضوع مشاريع الأنظمة، واعتبر أن هذا من أهم عيوب العملية التشريعية في بلادنا، وضرب مثلا لهذا بمشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وانتقد العبارات الفضفاضة التي وردت في المشروع مثل ما جاء بشأن منع قيام الجمعيات والمؤسسات بما يتعارض مع النظام العام، وأخذ على المجلس بقاءه في دوره التقليدي المتمثل في دراسة الأنظمة ومراجعة الاتفاقيات الدولية وتقييم أداء الأجهزة الحكومية دون أن يتطور إيجابيا باتجاه توسيع المشاركة وتعزيز دوره الرقابي على أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية، وضرب مثلاً لما كان ينتظر من المجلس، بمشكلة انهيار الأسهم ومشكلة الارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات، مما كان ينتظر من المجلس أن يتدخل فيها بشكل أكثر إيجابية، الأمر الذي لا بد له من توسيع صلاحيات المجلس للقيام بمثل هذه المهام.

الجهاز القضائي بما فيه ديوان المظالم كان له نصيب الأسد فيما ورد، مما جاء هنا هو تسجيل الاحتجاج على أن يرفض النظر في بعض القضايا بحجة أنها تتعلق بأعمال السيادة وانتقد التقرير ما دخل في هذا من اجتهادات فردية لبعض القضاة في تفسير مفهوم " أعمال السيادة ". ومن جملة الأشياء التي اعترض عليها التقرير في هيكلة هذه المؤسسة، اكتفاء شرط التعيين في وظيفة القاضي أن يكون حاصلا على بكالوريوس في الشريعة وأشار إلى أن الأمر يحتاج إلى أن يكون حاصلا على دبلوم في الأنظمة أو القانون بالإضافة إلى بكالوريوس الشريعة هذا لمن سيعين في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية.

من الأنظمة التي انتقدها التقرير، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية والذي وصف الجريمة بأنها إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة ووجه الانتقاد أن هذا التعريف فضفاض وسيؤدي لتجريم الكثير من الكتابات في الشبكة العنكبوتية بحجة المساس بهذه المفاهيم.،كما انتقد التقرير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال تفتيش الممتلكات الخاصة دون مبرر، والقبض على النساء دون محرم، والإجبار على التوقيع على محاضر دون قراءتها، واستخدام سيارات خاصة لنقل من يوقف إلى أحد مراكز الهيئة.

العديد من القضايا التي تتعلق بالمرأة ورد بشكل مستقل لأن المرأة هي بلا شك أكثر من تقع بحقه التجاوزات ولذا وردت عدة مطالبات بشأنها مثل مطالبة مؤسسة النقد العربي السعودي أن تعمم على البنوك بضرورة إلغاء اشتراط موافقة ولي الأمر على حق المرأة الراشدة في فتح حساب باسمها وإلغاء المطالبة بحضور ولي أمرها عند رفعها لشكوى أو تظلم أمام القضاء لأنه قد يكون هو الخصم، وحث كل الجهات الحكومية أن تمتنع عن أية ممارسات تمييزية ضد المرأة وطالب بوضع حد لتزويج الصغيرات في إطار رأي شرعي معتبر وأشار إلى ضرورة إصدار نظام لحماية الطفل من شتى أنواع الإيذاء والإهمال والاتجار والتسول والاستغلال الجنسي. موضوع حرية التعبير ومستوى الشفافية كان حاضراً بقوة هو الآخر، فقد انتقد التقرير التباين في مستوى الشفافية بين الصحف السعودية، وأكد أن الانفتاح الإعلامي من دون "مأسسة " لا يمكن له تحقيق الاستمرارية إذ هو يعبر عن مجرد اجتهادات فردية دون أن يصل الأمر إلى مرحلة التحول التراكمي باتجاه ترسيخ حرية التعبير وضمانها في المملكة مما سيؤدي حتما لانتكاسة، وأن أخطر المؤشرات على هذه الانتكاسة للانفتاح الإعلامي هو ما نقل عن البعض في مجلس الشورى من استبشار بمعاقبة إحدى القنوات الفضائية لمراسلها الذي بث تقريراً عن المجلس أظهر بعض الأعضاء في حالة نعاس أو غياب عن الجلسات.

نحن فعلاً أمام نقلة نوعية، لكن هذه النقلة التي لمسناها في تقرير الجمعية بحاجة لمساندتنا ووقوفنا معها وأهم ما يمكن أن نفعله هو نشر الوعي بهذه الثقافة النبيلة والدفاع عنها ضد من يحاولون تشويهها أو إظهارها وكأنها لم تأت إلا لتمنع قطع يد السارق أو لتوقف حكم الإعدام من التهم التي يقصد منها تشويه الصورة وتجريم هذه الفلسفة وبالتالي تزهيد الناس فيها وتنفيرهم منها حتى سمعت رجلاً عامياً مرة يقول: "من يوم جتنا حقوق الإنسان وحنا ما حنا بخير !!!!".

***كاتب سعودي**

القحطاني التقى رئيس "الهيئة" للمرة الأولى...

"حقوق الإنسان" توقّع مذكرة تفاهم مع"الأمر بالمعروف"

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/30//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/03-2009/Article-20090329-53a38c06-c0a8-10ed-000c-e0bb7e6b7eb7/story.html

الرياض - سعود الطياوي

كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن قرب توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في مجال التدريب وتبادل الخبرات والاستفادة من الدراسات والندوات.

وأضاف لـ«الحياة» عقب لقائه الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبدالعزيز الحمين في مكتب الأخير في الرياض أمس، أن الاجتماع كان صريحاً وشفافاً، لكنه لم يتطرق إلى جميع الجوانب، مشيراً إلى أن وفد الجمعية اطلع على خطط استراتيجية وتطويرية في أعمال «الهيئة» تحتاج إلى بعض الوقت ليتم تطبيقها.

ولفت إلى أن مسؤولي «الهيئة» أبدوا استياءهم من «تضخيم» بعض وسائل الإعلام الأخطاء الفردية التي قد تقع من بعض رجالهم، وأن تلك الوسائل لا تنشر بالطريقة التي أثيرت بها القضية أو المشكلة عندما يتم إثبات براءتهم من تهمة أو خطأ، مشيراً إلى أن مسؤولي الهيئة طالبوا بالتحقق أولاً من المصادر الرسمية قبل التسرّع في النشر، ليتم إحقاق الحق للجميع من دون ظلم أحد.

ويُعدّ هذا اللقاء الأول من نوعه بين رئيسي جمعية حقوق الإنسان وهيئة الأمر بالمعروف المعيّنين حديثاً. وحضر اللقاء من «الجمعية» نائب الرئيس الدكتور صالح الخثلان والدكتور أحمد تركستاني والدكتور صالح الشريدة ورئيس لجنة الرصد والمتابعة بالنيابة الدكتور عبدالخالق آل عبدالحي والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية خالد الفاخري.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مذكرة تفاهم بين "حقوق الإنسان" و"الحسبة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 3/4/1430 هـ الموافق 30 مارس 2009 العدد 5649
http://www.aleqt.com/2009/03/30/article_209438.html

"الاقتصادية" من الرياض

شدد وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس على ضرورة البدء في تجهيز مذكرة تفاهم مشتركة مع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتوقيعها قريبا، إلى جانب مناقشة عديد من القضايا المشتركة والتي تدخل ضمن اهتمامات الجمعية واختصاصات الهيئة.

جاء ذلك خلال زيارة وفد من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس برئاسة برئاسة الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية إلى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث قدم الوفد الزائر التهنئة للشيخ عبد العزيز الحمين بمناسبة صدور الموافقة السامية على تعيينه رئيسا للهيئة.

ويأتي الاجتماع بعد أن رصدت جمعية حقوق الإنسان تجاوزات في تقريرها السنوي إلى جانب أمور إيجابية أكدت الجمعية أنها غير كافية، كما تطرق الحديث عن الجهود التي تبذلها الهيئة لرفع كفاءة منسوبيها وتدريبهم وتطوير آلية العمل فيها من خلال الخطة الاستراتيجية التي تنوي البدء بها.

من جهتها، أوضحت الهيئة أنه تم مناقشة تقرير الجمعية وسيرسل لاحقا متضمنا توضيحات وملحوظات وتوصيات.

"حقوق الإنسان": متابعة مستمرة لضمان التزام الأجهزة الحكومية بحقوق موظفيها

سجلت 310 حالات عنف أسري ومنطقة مكة في الصدارة

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/04/04هـ) 31/ مارس/2009 العدد : 2844
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090331/Con20090331267575.htm

نواف عافت ـ الرياض، محمد عضيب ـ الدمام

كشف تقرير صادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن تلقيها أكثر من 310 شكاوى بسبب العنف الأسري، وتنوعت القضايا ما بين العنف النفسي والبدني والحرمان من التعليم والعنف الناتج من الإدمان، والحرمان من الزواج، والتحرش الجنسي، وطلب إيواء واتهام وقذف، وحرمان من رؤية الأم، والتعدي على الممتلكات، والحرمان من العمل. وتصدر السعوديون قائمة الشكاوى بأكثر من 272 قضية، ثم اليمنيون 10 شكاوى، فالفلسطينيون 5 شكاوى، وتساوى السوريون والأردنيون في عدد الشكاوى بـ 4 لكل منهم.واحتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى في عدد الشكاوى بـ 145 شكوى، ثم الرياض 75، تلتها الشرقية 43 شكوى، ثم نجران، وحائل، وتبوك، والحدود الشمالية، والجوف، والباحة، وعسير، والقصيم. وبلغ عدد الشكاوى النسائية 249 شكوى، ومن الذكور 61 شكوى، ونال الأزواج النصيب الأوفر بأكثر من 104 حالات، والآباء 103، والإخوة 32، والأسرة 23، والأمهات 8 حالات. من جهة أخرى أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«عكاظ»، أن الجمعية ستصدر تقارير غير فصلية عن الجهات الحكومية وبعض النشاطات في ما يتعلق بحقوق الإنسان ومدى التزام هذه الجهات بحقوق موظفيها. وبين أن الجمعية أرسلت نسخا من تقريرها السنوي الثاني إلى العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات العامة وتلقت ردودا إيجابية من عدد منها، وفي انتظار المزيد من الردود، نافيا في ذات الوقت وصول أي انتقاد من أي جهة حول ما تضمنه التقرير. وأكد أن التعاون قائم بين الجمعية والجهات الحكومية بما يخدم المصلحة العامة ولا يؤثر على حقوق المواطن والمقيم.

الإعلام بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن !

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/04/04هـ) 31/ مارس/2009 العدد : 2844
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090331/Con20090331267669.htm?kw

محمد بن علي الهرفي

جمعية حقوق الإنسان في تقريرها السنوي الذي وفقت فيه كثيراً هذا العام تعرضت فيه لأداء وزارة الإعلام فأثنت على طريقة معالجة الوزارة لكثير من القضايا الاجتماعية وكذلك انتقادها لأداء بعض الأجهزة الحكومية. لكنها في الوقت نفسه تناولت أداء الوزارة في قضايا مهمة، وطالب التقرير إتاحة وضمان حرية التعبير.

في ظني أن وزير الإعلام يؤمن بمبدأ حرية التعبير، ولا أعتقد أن هناك كائناً بشرياً لا يؤمن بهذه الحرية -على تفاوت في مقدار هذه الحرية- فالوزير شاعر وأديب وكاتب، وإنسان بهذه المواصفات لا يطيق أن يحجر على أفكاره أحد، ولكن السؤال: كيف يمكننا أن نعبر عن هذه الحرية، وما هو المقدار المتاح منها، وعلى أي شيء يعتمد؟!

باختصار شديد: أعتقد أن حرية التعبير حق لكل إنسان، وهذا الحق كفلته الشرائع السماوية والقوانين الأرضية.. لكن هذه الحرية في مفهومها العام تختلف من أمة لأخرى، وذلك بحسب شرائع هذه الأمة أو تلك، فالحرية التي يمنحها القانون الفرنسي للفرنسيين تختلف عن الحرية التي تمنحها الشريعة الإسلامية للمسلمين، فالإسلام لا يسمح بالدعوة لما يخالف ثوابته لأن مثل هذه الدعوات تشكل خطورة على بنية المجتمع وأمنه وتماسك أفراده، أما فيما عدا ذلك فيجب أن تكون حرية التعبير متاحة للجميع.

الوزير قال: «إن لدى المملكة وسائل إعلامية كثيرة تستطيع من خلالها التعبير عن نفسها بصورة جيدة».

والحقيقة أن المملكة لديها وسائل إعلامية يندر وجودها في أي دولة أخرى.

لكن هذه الوسائل كلها -كما أعتقد- لم تستطع أن تعبر عن تطلعات المجتمع السعودي، ولم تستطع -أيضاً- أن تعبر عن مكانة بلادنا في المجتمع الدولي، والذي أراه أن بعض هذه الوسائل تجاوزت كثيراً حدود حرية التعبير التي تتبناها بلادنا بحسب الضوابط الشرعية التي تؤمن بها، والبعض الآخر قاوم هذه الحرية لأنه قد لا يؤمن بها أو يخشى من السماح لمن يؤمن بها متوهماً أن هناك قيوداً وضعتها هذه الوزارة أو تلك على حرية الكاتب، فهو بالتالي يتصرف بحسب ما تمليه عليه أوهامه.

دعوني أقترب من الموضوع قليلاً، صحافتنا المحلية تضع بعض الخطوط على كتابها، هذه الخطوط ليست من أي جهة حكومية وإنما من هيئة تحريرها، فهي تظن أن هذا المقال قد تعترض عليه هذه الجهة أو تلك فيمنعه، وقد ترى أن هذا المقال ينافي قناعاتها الشخصية فتمنعه أيضاً، ومن هنا رأينا أن صحافتنا مازالت تسير ببطء، فالناس يريدون شيئاً متميزاً يعبر عن مطالبهم وآلامهم وآمالهم.

وما قلته عن الصحافة أقوله عن الإذاعة والتلفزيون، فالمواطنون لا يكادون يتابعون هذه الأجهزة إلا قليلاً ولهم في القنوات الأخرى بديلاً سهلاً ومستمراً.

ومرة أخرى: الحرية المعتدلة هي التي ستغير المشهد بأكمله، وإتاحة الفرصة لكل الأحداث، مهما اختلفت، هي التي ستثري أجهزة إعلامنا وستجعل المواطن يرى فيها كل ما يريده، وبغير ذلك ستبقى هذه الأجهزة تراوح في مكانها.
أما الثقافة وهي جزء مهم من مكونات الوزارة، فهي الأخرى بحاجة شديدة إلى إصلاح؛ لأن واقعها الحالي لا يسرّ إلا القلة من المثقفين -هكذا أعتقد- ولعل مطالبة رؤساء الأندية الأدبية التي قدموها للوزير عندما اجتمعوا به في جدة والتي طالبوه فيها أن يكون اختيار رؤساء الأندية بالانتخاب وليس بالتعيين.
هذا المطلب ناديت به قبل أكثر من عقدين، وقلت: إن الأدباء ليسوا كغيرهم وأنهم لن يقتنعوا بمن يفرض عليهم ولن يتعاونوا معه، وأن الانتخاب هو الحل ولا شيء سواه، ولعل واقع الأندية الحالي يؤكد ذلك.
مطلوب من الوزير أن يعمل لإرساء قاعدة الانتخاب للأندية حتى يساهم كل أدباء المملكة في نشر الثقافة التي أشعر أن كل مواطن بحاجة إليها.
أما من يمثل بلادنا في الملتقيات الثقافية في الخارج، فالواضح وخلال السنوات الماضية أنه يتم اختيارهم بعناية شديدة بحيث لا يخالف توجه الواحد منهم توجه الشخص الذي اختاره!! هذه القضية هي الأخرى بحاجة إلى تدخل الوزير العاجل لكي تمثل بلادنا كافة الأطياف الثقافية وكلها قادرة ومؤهلة.
أمام الوزير قضايا كثيرة وكبيرة -أعانه الله عليها- فالإعلام لن يرضي الجميع ولكنه قد يقنع الغالبية وهذا دور الوزير الذي يتطلع إليه المواطنون.

تقرير حقوق الإنسان .. قفزة نوعية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 31 مارس 2009
http://al-madina.com/node/122047

مهنا الحبيل

بعد مراجعة وقراءة متأنية في فقرات التقرير الثاني للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي أصدرته في آذار مارس المنصرم كان الانطباع لديّ واضح من حجم ما حققه التقرير من تطور نوعي في رصده للتجاوزات الضخمة على الحالة الحقوقية للمواطن، ومنذ أن قرأت ردود الفعل المشيدة بالتقرير عزمت على مطالعته شخصيًّا خشية من أن تكون الفقرات المختارة هي للتهليل الإعلامي.

غير أنّ المؤكد من حديث التقرير عن الأجهزة المعنية بالتجاوزات والقصور في أدائها الحقوقي الإنساني الذي يشمل كل أوجه الحقوق الطبيعية للفرد المقرّة في أصل الشريعة الإسلامية والمتداول الاتفاق على غالبيتها العظمى من تجارب الوعي الإنساني الحقوقي العالمي، وهي تعني بالضرورة حين تغيب، حالة من التخلف والقهر للمواطن وبالتالي بعثرة آماله وتحويله من مشروع كيان إنسان فاعل حين تعاد له حقوقه وتحترم شخصيته الاعتبارية كفرد كرّمه الخالق وجعل الشارع الضروريات الخمس كلها تصبّ في احترام حقوقه وحمايته فيسمو بشخصه ووطنه وأمّا حين تغيب فيخسر الإنسان والوطن معًا.

وأولى الخطوات الرئيسية للتقدّم في هذا المسار ويسجل للدولة ولمشروع المليك الإصلاحي هو أن يجد التقرير طريقه إعلاميًّا وتداوله على نطاق واسع مع التأكيد أنّ ترجمة معالجة التجاوزات في جميع الأجهزة بفاعلية ووضوح هي شق النجاح الثاني الذي نتمنى أن يتحقق لسعادة الإنسان والوطن جميعًا.

ملاحظتان مهمتان

سوف استعرض بعض النقاط التي وردت في التقرير بعباراته أو بتضمينات تفيد بالمعنى ويبقى للكاتب مجال لتسجيل رأيه الذي أبداه بقضية مهمة غابت عن التقرير وهي تُضفي عليه لو وجدت مزيدًا من المصداقية الواسعة والموثقة وتعطيه مكانة لدى المواطن المتطلع إلى إنصافه حقوقيًّا وبالتالي تنجح الجمعية في تحقيق غرض رئيسي لمشروع الإصلاح وهو وجودها كملجأ للمواطن أوكلت لها القيادة العليا البحث عن ما يتعرض له من تجاوز وانتزاع لحقوقه والتعدّي على شخصيته الاعتبارية، وهذا الخطأ هو غياب تسمية أمثلة محددة من هذه التجاوزات وهو مفهوم معمول به في ثقافة حقوق الإنسان خاصة في الحالات الصارخة للتجاوز الحقوقي.

وعلى كل حال فإننا نؤكد بأن المسيرة لا تزال طويلة وتحتاج إلى تحديد وتكثيف أكبر في المسيرة الحقوقية لم يصل إليها التقرير لكن تبقى قفزته متقدمة بالفعل في لغته وثقافته وصراحته، والنقطة الثانية الجديرة بالملاحظة هي أن الجمعية تتوسع في قضايا حقوقية مهمة لكون أنها لا يترتب على طرحها أو الحديث عن جهتها عوائق أو مواجهات مع الجهات الرسمية التي تقل فيها صفحات التداول الخاصة بتجاوزاتها، مع تأكيدنا بأن كل الحقوق مطلوب مراعاتها ورصد التجاوزات عليها.

جولة في التقرير

في فقرة قانون الجمعيات الأهلية المتداول في مجلس الشورى، وبرغم مراجعة مسوّدته الأولى ووجود تعديلات عليها إلاّ أنّ القيود لا تزال مستمرة برأي الجمعية، ويفهم منها أن هذه القيود تعطّل استقلال هذه الجمعيات وتفرض عليها بعض التدخل المؤثر على مهمتها الرئيسية المستقلة أصلاً في نظامها العام عن الأجهزة الرسمية، وعلى كل حال فإن النظام لم يصدر في نسخته النهائية؛ ولذا فإن معالجة هذه القيود يفترض أن تتم سريعًا، وممّا لفت انتباهي مسألة مناقشة بعض الجمعيات للنظام مع المجلس وهي خطوة إيجابية لكن هل هذه الجولات في الحوار تشمل عريضة أوسع وذات حضور في الشارع.. الجواب ينطلق من الجانبين مجلس الشورى والمهتمين بالشأن العام .

مجلس الشورى وقول لافت

وفي خطوة متقدمة ونوعية للغاية انتقد التقرير وضع مجلس الشورى وأنه لم يشهد أي تطور إيجابي لا من ناحية ممارسة الرقابة وتفعيلها لمتابعة القضايا الحيوية للمواطن ومنها قضية حقوقه الاقتصادية ومعيشة الفرد، ولا في وضعه وما يمثله للمشاركة الشعبية واستمرار التعيين بديلاً عن الانتخاب المباشر كقضية حقوقية مركزية تضمن تحقيق المشاركة الشعبية للمواطنين، وانتقد التقرير ما سمّاه بالسرية والإبهام في مناقشة مشاريع القرارات التي ترد للمجلس من مجلس الوزراء في حين ينبغي اطّلاع المواطن بكل شفافية، بل وإتاحة الفرصة له لطرح وجهة نظره على المواقع أو الوسائل الإعلامية.

ودعا التقرير مجلس الشورى أن يشمل بمراجعته للميزانية كل وزارات الدولة بما فيها وزارات المالية والداخلية والدفاع والجهات الممولة من المال العام، وهي لغة ذات شفافية راقية وصادقة اتبعها التقرير مع مجلس الشورى والجهات المعنية، وانتهى إلى الدعوة الصريحة بتحقيق مبدأ الانتخاب ولو نصف المجلس، وكذلك تفعيل الأدوات الرقابية بمحاسبة الوزراء، ورغم أنّ هذه المطالبات رئيسية لتحقيق دولة المواطنة والحقوق بحسب الفقه الدستوري الإسلامي إلاّ أنها لا تزال غائبة وينخفض فيها الصوت مع تراكم الإحباط ويُسجل للجمعية تأكيدها عليها .

جمعية حقوق الإنسان والتقرير الجريء

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 04 ربيع الثاني 1430 العدد 13333
http://www.al-jazirah.com/81324/lp1d.htm

محمد بن عبداللطيف آل الشيخ

لا تملك وأنت تقرأ (التقرير الثاني) الذي أصدرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة إلا أن تشعر بالفخر وأنت تعاصر هذه النقلة النوعية، والجريئة، التي خطتها البلاد في الداخل فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته تشعر أن الأفق القادم يحمل الكثير من الإرهاصات للرقي بهذه المجالات التي تحمل الكثير من بشائر التطور والتحديث في مثل هذه القضايا الإنسانية.

بدءاً لابد من القول إن الجهة التي أصدرت القرار (جمعية سعودية)، تعمل من الداخل، ومرخص لها بموجب الموافقة السامية رقم 24-2 في تاريخ 18-1-1425هـ الموافق 9-3- 2004م، أي أنها إحدى مؤسسات المجتمع المدني (النظامية) التي بدأت تتبلور في الداخل، وتقوم بمهماتها المدنية على أرض الواقع.

أما ثانياً فقد كان البيان إضافة إلى جرأته، وموضوعيته، وأمانته في الطرح، مستوفياً إلى درجة غير مسبوقة، وربما مفاجئة، كثيراً من الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة، كما يعتبر - في تقديري - تطوراً لا تُخطئهُ العين في هذا المجال الذي يعتبر (جديداً) على ثقافة الإنسان السعودي، وبالذات إذا نظرنا إليه من زاوية (اقتحامه) لكثير من القضايا الحقوقية التي كان الحديث عنها في الماضي يعتبر خطاً أحمر لا يتجرأ أحد على ملامسته، فضلاً عن تخطيه.

تطرق التقرير بالنقد الموضوعي، وأحياناً (اللاذع)، إلى أغلب الجهات الحكومية التي لها احتكاك مباشر بالإنسان، ابتداء من الجهات الأمنية، ومجلس الشورى، والجهاز القضائي، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإعلام وتحديداً هيئة الصحفيين، وديوان المراقبة العامة، وحتى مؤسسة النقد. وكانت لغته رصينة، ومتزنة، وفي الوقت ذاته حازمة ومحترفة، بالشكل الذي جعله يضاهي في الطرح والتناول والمعالجة، تقارير الجمعيات العالمية ذات الخبرة الطويلة في مجالات حماية حقوق الإنسان، التي تنتشر وتتكاثر في كل أنحاء العالم، وبالذات في المجتمعات الأكثر رقياً وتطوراً وشفافية في متابعة مثل هذه القضايا الحقوقية.

ولعل أهم النقاط التي تعتبر جريئة، وهامة، وجديدة على الواقع السعودي ما جاء في بعض التحليلات التي علقت على هذا التقرير، فقد أشارت (جريدة السياسي الإلكترونية) على الإنترنت إلى أن التقرير طالب بوضوح وبلغة مباشرة: (بتعديل نظام ديوان المراقبة العامة، ومنحه حق التحقيق مع أي مسؤول حكومي يتهم بالفساد، وتبديد المال العام، وكذلك سرعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز هيئة الرقابة والتحقيق، ومنح مجلس الشورى صلاحيات رقابية، (سابقة ولاحقة)، على كافة الأجهزة الحكومية (دون استثناء)، وتحديد إجراءات جزائية صارمة، واتخاذ (الشفافية) مبدأ في الكشف عن الفساد، وعقوبات المتورطين فيه). ولا شك أن هذه النقطة (بالذات) فيما لو تم تنفيذها بالفعل ستصبح محل ترحيب من كل الفعاليات الوطنية، وستكبح جماح الفساد، وستساعد على محاصرته في أضيق نطاق.

من جهة أخرى فإن كون هذا التقرير صادرا من جمعية سعودية في الداخل، ومرخص لها، سيسحب البساط من تحت أقدام كثير من (الأدعياء) الذين يعملون في الخارج، ويتمولون من جهات مشبوهة، ويتذرعون بحماية حقوق الإنسان، لتمرير أجندة تسعى إلى هدم أركان الوحدة الوطنية، وهذه نقطة جوهرية تحمل من الدلالات الكثير.

ورغم أن التقرير نشر في بعض وسائل الإعلام المقروءة في الداخل، وفي موقع الجمعية على الإنترنت، وصار حديث مجالس النخب في المملكة، إلا أن تجاوب الجهات الحكومية مع هذا التقرير، وما أثاره من انتقادات، كان في رأيي أقل وبكثير مما كان متوقعاً.

الرياض

أضرار أبراج الجوال .. عفواً المعلومة ناقصة!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع الآخر 1430هـ - 1 ابريل 2009م - العدد 14891
http://www.alriyadh.com/2009/04/01/article419523.html

محمد فهد البهلال

لا تزال المعلومة ناقصة ومتناقضة حول ما إن كانت أبراج الهاتف الجوال تؤثر على صحة الإنسان أم لا. قبل أيام عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورشة عمل في مدينة جدة حول أضرار أبراج الهاتف الجوال، والضوابط اللازمة لتوفير شروط السلامة، وشاركت في الورشة عدة جهات منها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ومختصون في مجالات: الطب، الجمعيات المدنية، والشركات المقدمة لخدمات الاتصالات المتنقلة.

وتأتي هذه الخطوة الإيجابية من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد تزايد شكاوى المواطنين وشعورهم بالقلق من المخاطر الصحية التي يمكن أن تسببها أبراج الهاتف الجوال التي أصبحت منتشرة بشكل لافت في الأحياء السكنية.

وكما هو معلوم فإن مسألة المخاوف من التأثيرات الصحية التي تنتج عن الإشعاعات المنبعثة من أبراج الجوال، ليست حديثة، و قد نُشرت العديد من الدراسات والأبحاث عنها. و لكن المشكلة أن هناك تناقضاً بين هذه الدراسات، ففي حين أن البعض منها يشير إلى أنه لا توجد مخاطر صحية من هذه الأبراج، يحذر البعض الآخر من تأثير هذه الأبراج على الصحة. ففي الوقت الذي ذكرت فيه منظمة الصحة العالمية في وقت سابق إلى أن مسوحاتها الميدانية أثبتت عدم تأثير إشعاعات أبراح الجوال على صحة الإنسان، نجد أن دراسات في بعض الدول تحذر من هذه الأبراج. ففي عام 2006م، أعلن معهد ملبورن الملكي للتقنية في أستراليا إغلاق مؤقت لبعض مباني كلية إدارة الأعمال التابعة للمعهد بعد اكتشاف خمس حالات لأورام دماغية في الشهرين السابقين للقرار وحالات أخرى في عام 1999م و 2001م. وقال المختصون وقتها أنهم يشتبهون في أن الإشعاعات المنبعثة من أبراج الجوال في سطح المبنى هي المسئولة عن هذه الحالات.

في ظل هذا الوضع، يجد الشخص العادي نفسه في حيرة وقلق، فلا الدراسات و والجهات المختصة طمأنته بصورة قاطعة بسلامة أبراج الجوال، و لا هي أشارت إلى المخاطر وعملت على معالجتها. من هنا فإن الحل هو إجراء المزيد من الدراسات العلمية يقوم بها ذوو الاختصاص وتشارك فيها جميع الجهات المعنية، ونشر نتائج هذه الدراسات.

نأمل أن تظهر ورشة العمل التي سوف تقيمها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات يوم الأربعاء القادم بالرياض حول أضرار الإشعاعات الصادرة من هوائيات المحطات اللاسلكية بنتائج ودراسات تبدد القلق والتساؤلات التي يتداولها الجميع عن مخاطر هذه الإشعاعات.

تقرير حقوق الإنسان: الغاية الكبرى

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 1 أبريل 2009
http://al-madina.com/node/122667

أ. د. سالم بن أحمد سحاب

على مدى يومين متتاليين (الأربعاء والخميس 25-26 مارس) كتب الأستاذ محمد صلاح الدين عن التقرير السنوي لحقوق الإنسان معقباً على الجهد الكبير الذي بُذل فيه إعداداً وجمعاً لمادته وتصنيفاً لمضمونه وإشارة إلى القصور الذي يعتري الجهات المعنية مباشرة بحقوق الإنسان مثل وزارة العدل والمحاكم الشرعية ومجلس الشورى وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها.

وأوضح أبو عمرو أن جماع كل ذلك هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغايته الكبرى التواصي بالحق ممثلاً في رفع المظالم وإعادة الحقوق وكف الأذى ودفع الجور ومحاربة الفساد. ولعلي لا أضيف جديداً إن قلت إن مادة التقرير جاءت من المواطن المتضرر سواءً كانت أنثى مستضعفة عصفت بها شهوة انتقام زوج سابق، أو طفلاً ألقي في أحضان أب متوحش بفضل قاضٍ يطبق الأحكام حرفياً دون تمحيص ولا سؤال، أو رجلاً ضاعت حقوقه بين إدارات متعددة وأخرى بالتنفيذ غير ملزمة، أو سجيناً تاهت أوراقه في زحمة البيروقراطية فمكث في السجن بضع سنين.

ومن هنا، ولكي يتواصل هذا الزخم من التنبيه على حالات التقصير في تحسين أوضاع حقوق الإنسان، فلا بد من استمرار الرفع بكل مظلمة يراها المواطن أو المقيم أو يعيش فصولها. نعم على الجمعية دور مفصلي من حيث التأكد من صدقية ما يصلها، والتثبت عبر أكثر من شاهد وصاحب حق أو مظلمة.

أعلم أننا للأسف الشديد نصاب بالإحباط سريعاً، فنلجأ إلى رفع الرايات البيضاء دون بذل ما يكفي من الجهود لتصحيح المعوج وتقويم الخطأ. ليس أقل من تثبيت الشكوى وتنظيم الحقائق وتوثيق المشاهد ثم الرفع بها إلى الجمعية لتجد طريقها نحو التصحيح أولا ثم في التّضمن في التقرير القادم تاليا. والحق يُقال إن إجراءات تقديم الشكوى باتت سهلة ميسرة بفضل الآلية الموضوعية على موقع الجمعية على الإنترنت. لم يعد مقبولاً التراخي في توثيق الحالات التي يشتم منها خرقاً لحقوق الإنسان سواء كانت مظلمة كبيرة أو إهانة صغيرة أو حتى تعطيلاً للمصالح دون مبرر.

هلموا إلى هذا الخلق الكريم... خلق التعاون على دفع المظالم ورد الحقوق!!

"حقوق الإنسان" تتبنى قضية عاملات النظافة بمكة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 1 أبريل 2009
http://al-madina.com/node/122594

عبدالله راجح العبدلي - مكة المكرمة

كشف عضو جمعية حقوق الانسان المتعاون سليمان الزايدي أن الجمعية كلفت محاميًا بدراسة الأوراق والترافع عن العاملات السعوديات بمستشفى النساء والولادة بالعاصمة المقدسة اللاتي قامت الشركة المكلفة بنظافة المستشفى بإلغاء عقودهن، وعمل عقود جديدة تم فيها تخفيض الرواتب من ألف ريال الى 600ريال. ومن جهة اخرى تقدم عدد من العاملات امس بشكوى الى امارة منطقة مكة المكرمة، للتظلم من قرار شركة النظافة بتخفيض رواتبهن، والمطالبة بايجاد حل لمشكلتهن. وابدت العاملات استغرابهن من صرف رواتب العاملات الاجنبيات وعدم صرف رواتبهن لشهرين وواحد وعشرين يومًا. وعلمت "المدينة" أن العاملات غير السعوديات اللاتي تم استقدامهن وصلن من خارج المملكة، وبدأن في مزاولة العمل بالمستشفى.

العيبان: القضايا الحقوقية تتطلب عملاً أكثر وحديثاً أقل

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 5 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 1 أبريل 2009م العدد (3106) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3106&id=96135&groupID=0

الدكتور بندر العيبان

الرياض:علي القحطاني

استضافت أمس هيئة حقوق الإنسان " الحكومية " رئيس وأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (الأهلية) في مقر الهيئة بالرياض، واستمر الاجتماع الذي كان من المقرر الانتهاء منه في غضون 45 دقيقة ليصل إلى أكثر من 60 دقيقة، وسط أجواء نقاش بناءة كما وصفه رئيسا الهيئة والجمعية الدكتور بندر العيبان والدكتور مفلح القحطاني.

وشدد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان على أهمية دور الجمعية، وقال لـ"الوطن " إن جهود الجمعية مقدرة ونعمل على تشجيعها، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب التي تتطلب المزيد من الدراسة والتثبت والتأكد قبل إصدار أي حكم نهائي ، وبالذات في القضايا الحقوقية
حيث يتطلب عناية وعملاً أكثر وحديثاً أقل.

وقال الدكتور العيبان في تصريح صحفي في أعقاب اللقاء أتمنى أن أكون عند حسن ظن القيادة الرشيدة بما أوكل إلي من مسؤوليات جديدة.وأضاف سعدنا في الهيئة بزيارة رئيس وأعضاء جمعية حقوق الإنسان، واستمعنا لما تفضلوا به من آراء قيمة ونقدر آراءهم وهي بلا شك هدفها الرفع من مستوى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وأكد العيبان تطلع الهيئة إلى الاستماع لما لدى الجمعية من وجهات نظر تقدمها حيث يتم العمل على دراستها في الهيئة، وكذلك النظر فيما يمكن للهيئة أن تساعد به الجمعية لأداء دورها.

وحول رؤية الهيئة لما ورد بشأن تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قال العيبان كانت الزيارة للتهنئة وأكدت لهم أن الهيئة كانت مرحبة وداعمة للجمعية وستستمر كذلك في دعم أعضائها وأهدافها التي أنشئت من أجلها، وأضاف أن الهيئة تستمع دائماً لطروحات الجمعية وستناقشها بكل موضوعية، وسنعلمهم بما نتفق عليه، وقال العيبان " مازلت أدرس ما ورد في تقرير الجمعية".وأشار إلى أن الهيئة لاتسعى للمقارنة أو النظر للمهمة من منطلق منافسة إلا على العمل بما يخدم المواطن والأهداف التي أنشئت الهيئة والجمعية من أجلها.من جانبه أشار رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إلى أن الاجتماع ناقش بعض القضايا التي ثبت من خلال الرصد السابق أنه يمكن أن يكون للجهتين رأي مشترك، وتم طرح تشكيل لجنة لدراسة مثل هذه القضايا ووضع توصيات بشأنها ورفعها للجهتين لإيجاد حلول لهذه القضايا بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى، مضيفاً أن الاجتماع مع الهيئة طرح كل ما يتعلق بشأن حقوق الإنسان في الداخل والخارج، وآلية التعاون بين الجهتين.وقال القحطاني إن الهيئة أطلعت الجمعية على مشاركتها في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان وكان هناك حديث حول تقريري الهيئة والجمعية.

وحول وجود وجهة نظر لدى الهيئة بخصوص ما ورد ذكره عنها في تقرير الجمعية الأخير، قال: لم يتم ذلك، وإنما كان نقاشا تضمن عددا من الموضوعات.وعن ردود أفعال الجهات الحكومية التي ورد ذكرها في التقرير الأخير للجمعية قال القحطاني ما وصلنا كان ردود إيجابية، وتوجها للأخذ بالإيجابيات وتلافي السلبيات.

الرياض

التقى رئيس جمعية حقوق الإنسان

د. العيبان: القضايا الحقوقية تتطلب عملاً أكثر وحديثاً أقل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 ربيع الآخر 1430هـ - 1 ابريل 2009م - العدد 14891
http://www.alriyadh.com/2009/04/01/article419403.html

د. بندر العيبان ود. مفلح القحطاني خلال اللقاء

الرياض - بندر الناصر:عدسة - أحمد الكيادي

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الهيئة لا تسعى إلى المقارنة بعملها مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بل التركيز فقط على العمل بما يخدم المواطن ويخدم الأهداف التي رسمها خادم الحرمين الشريفين حفظه الله، أما ما يتعلق بجهود الجمعية فنحن نقدرها ونعمل على تشجيعهم فيما يقومون به مع الأخذ بالاعتبار بالجوانب التي تتطلب الدراسة والتثبت لأي أمر ودراسة قبل إصدار الحكم النهائي بالذات فيما يتعلق بالقضايا الحقوقية التي يتطلب الأمر عناية أكثر وعملا أكثر وحديثا أقل.

وأضاف العيبان في تصريح له عقب لقائه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني انه ليس من أعمال الهيئة تقييم الجمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني بأي شكل من الأشكال إنما رصد الجوانب التي تتعلق بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقصور، مؤكداً أنه خلال اللقاء استمعنا إلى آراء قيمة نقدرها تهدف إلى الرفع من مستوى نشر ثقافة حقوق الإنسان وتوسيعها وحمايتها لأفراد المجتمع جميعاً، ونتطلع إلى أن نستمع لما لديهم من وجهات نظر ونعمل على دراستها والنظر في كيفية مساعدتهم بأداء أدوارهم مؤكداً أن السياسة التي كانت تسير عليها الهيئة تحت رئاسة الرئيس الأسبق تركي السديري كانت وستكون كذلك محل تقدير وستبقى.

من جانبه قال الدكتور مفلح القحطاني إن اللقاء تضمن طرح كل ما يتعلق بالشأن الحقوقي وآلية التعاون فيما بيننا والقضايا التي من خلال الرصد السابق أصبح من الإمكان رأي مشترك.

وأضاف أن هناك أفكارا ومقترحات لإنشاء لجنة لدراسة مثل هذه الآراء ووضع توصيات بشأنها ومن ثم رفعها لرئاسة اللجنتين لمحاولة ايجاد الحلول للقضايا من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية.

وأضاف: تلقينا توجهات إيجابية عقب اصدارنا التقرير من عدة جهات للأخذ بالإيجابيات وتحسين السلبيات.

أبرز توصيات التقرير الأخير لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 1 أبريل 2009
http://al-madina.com/node/122412

Admin Admin

- اعادة النظر في النصوص الواردة في نظام المطبوعات ونظام المعلوماتية ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية التي قد يساء استخدامها .
- اعادة النظر فيما تضمنه نظام المرور الجديد من اشتراط في من يحصل على رخصة القيادة العامة (الا يكون قد سبق الحكم عليه قضائياً في جريمة اعتداء على النفس، او العرض، او المال، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره). او "ان يكون طالب الرخصة-مهما كان نوعها- قد ادين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات، او صنعها، او تهريبها، او ترويجها، او حيازتها، ما لم يكن قد رد اليه اعتباره).
- الاستمرار في مشروع الاصلاح السياسي بما يضمن توسيع المشاركة الشعبية ويدعم الاستقرار الاجتماعي.
- العمل على استقلال هيئة التحقيق والادعاء العام وربطها مباشرة برئيس مجلس الوزراء.
- الاستعجال في تنفيذ ما لم ينفذ من مشروع تطوير القضاء وعلى وجه الخصوص بالنسبة للقضاء العام- العمل على تفعيل الامر السّامي الكريم الصادر بشأن المحافظة على حريات الناس.
- توسيع صلاحيات مجلس الشورى لتشمل المراقبة وخاصة مراقبة الميزانية وحق مساءلة الوزراء والنظر في امكانية انتخاب عدد من اعضائه بدلاً من تعيينهم.
- العمل على وضع مدونة للاحوال الشخصية بما يضمن حق المرأة والطفل ويتوافق مع الرأي الراجح في الفقه الاسلامي.
- العمل على تعديل لائحة هيئة الصحفيين السعودية بما يضمن استقلالها وتمكينها من القيام بدورها في دعم الصحفيين والدفاع عن حقوقهم ويعزز حرية الصحافة في المملكة.
- اعادة النظر في نظام معاشات التقاعد ونظام التأمينات الاجتماعية بما يتلاءم والظروف التي طرأت خلال السنوات الاخيرة وكان لها آثار سلبية على المستفيدين من هذه الانظمة او السماح للفئات الاقل دخلاً منهم بالاستفادة من مخصصات الضمان الاجتماعي ودعم الجمعيات الخيرية. المبادرة باصدار نظام الجمعيات والمؤسسات الاهلية وانظمة الحماية من الايذاء وتخويل ادارة الحماية الاجتماعية الصلاحيات اللازمة ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بمهامها على مستوى مناطق المملكة المختلفة.
- انشاء هيئة رقابية عليا تتولى الاشراف على المشاريع التنموية الكبرى لضمان تنفيذها وفق معايير وضوابط دقيقة والتأكد من انتهائها وفق المواعيد المحددة واقتراح ما يلزم بشأن أي صعوبات تواجه تنفيذها.
- تحديث انظمة الهيئات الرقابية وفي مقدمتها ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق ودعمها بالموارد البشرية والفنية التي تمكنها من القيام بدورها في حماية المال العام والوظيفة العامة من الاستغلال.
- المبادرة بتمكين هيئة مكافحة الفساد من مباشرة اعمالها ودعمها بالموارد البشرية والمالية التي تمكنها من القيام باختصاصاتها.
- الحد من اجراءات المنع من السفر وقصرها على الحالات التي يصدر فيها حكم قضائي او تكون مقررة بموجب نص نظامي.
- وضع آلية لرد الاعتبار لان الاجراءات الحالية غير واضحة وغير محددة لا من حيث المدة ولا من حيث الجهة التي يمكن للمعني ان يلجأ اليها ليطلب رد اعتباره -
الاستفادة من خريجي اقسام القانون في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية التي يعتمد الفصل في قضاياها على الانظمة والقوانين- العمل على تحسين الرعاية الصحية في مختلف مناطق المملكة بما يعكس الانفاق الكبير الذي تخصصه الدولة لهذا القطاع.

القحطاني : بعض القطاعات الحكومية تحل مشاكل تستغرق يومين في شهور

المصدر:جريدة المدينة الأربعاء، 1 أبريل 2009
http://al-madina.com/node/122410

ناعم الشهري - تبوك تصوير - عادل العثماني

انتقد د. مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان اداء غالبية القطاعات الحكومية موضحا ان بعض القضايا التي يحتاج حلها يومان تستغرق عدة اشهر بها بسبب نقص الكفاءات الادارية . واكد متابعة اوضاع السجناء السعوديين في غوانتامو والعراق ودول الخليج والأردن وسوريا واليمن داعيا السفارات المختلفة الى القيام بدورها كاملا في هذا الشأن بعد تخصيص الدعم المالي عبر بند مستقل لهذا الغرض . واكد ان حقوق الانسان ليست معارضة سياسية او صنيعة غربية مؤكدا التنسيق مع " الهيئة " لتعزيز وصيانة حقوق الانسان في المملكة . وابدى احترامه لرغبة اسرة المعتقل السعودى العطوى بعدم متابعة الجمعية لقضيته في اسرائيل مشيرا الى تجميد عضوية وزيري التربية والشؤون الاجتماعية .

- كيف تنظرون للمرحلة القادمة في مسيرة الجمعية التي اثار تقريرها الاخير جدلا كبيرا ؟

الجمعية اثبت وجودها واستطاعت المساهمة في اثراء تطلعات القيادة الكريمة بنشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع وايجاد جهة محايدة تعمل على مساعدة او تنبيه صاحب القرار لما يقع هنا وهناك من تجاوزات فردية وتظلمات لا تجد حلولا او من ظواهر تحتاج الى لفت نظر ولذلك اعتقد ان نشر ثقافة حقوق الانسان بات هما ليس على مستوى الافراد وانما لدى المسئولين في بعض قطاعات الدولة بما يؤدي الى قلة التظلمات والشكاوى ، ونحن نتطلع الى الارتقاء بمستوى الاداء المهنى للموظفين الذين يطلعون بمهام مباشرة في لقاء الجمهور . واعتقد ان ذلك لن يتأتى الا بايجاد الموظف الذي لديه القدرة والخبر ة بالانظمة المعمول بها .

فاعلية الجمعية

- على الرغم من دوركم البنَّاء الا ان بعض شرائح المجتمع يشكك في فاعلية الجمعية خلال الفترة الماضية ؟

لا يخفى على الجميع ان مفهوم جمعيات حقوق الانسان ومؤسسات المجتمع المدني حديث على مجتمعنا ويفهم بشكل سلبي واحيانا يعتقد ان هذه المؤسسات تعني معارضة سياسية او انها صنيعة غربية ، والحقيقة اننا نريد الجمعية نموذجا يحتذى في حماية حقوق الانسان من منظور اسلامي وبالتالي تكون عونا للداخل وشرحا للخارج بان الشريعة الاسلامية لديها القواعد الكفيلة بحماية حقوق الانسان . واعتقد من خلال العمل خلال الفترة الماضية ومع صدور تقريري حقوق الانسان اصبح هناك وعي كامل ورصد لما يحدث في مختلف مناطق المملكة وبامكانية الوصول الى صاحب القرار لان الدور المطلوب من الجمعية ومن الهيئات الرقابية هو مساعدة الجهات الحكومية للقيام بدورها الذي نص عليه النظام .

- ما مدى تجاوب الإدارات الحكومية مع الجمعية ؟

تجاوب الإدارات الحكومية مع الجمعية يختلف من جهة الى أخرى فهناك جهات تجاوبها جيد وبعضها مرضٍ واخرى نأمل ان تكون أكثر فعالية لكن هناك مشكلة هامة تعيق عملنا هى نقص الكفاءة الإدارية فبعض القضايا التي لا يحتاج حلها أكثر من يوم او يومين لا تحل إلا بعد أشهر عديدة بسبب عدم اختصاص الموظف او لعدم وجود صلاحيات او عدم قدرته على عرض القضية لمن هو مستعد لاتخاذ القرار ، ولهذا السبب هناك اختلاف في التجاوب والردود ونطمع بتفعيل اداء الجهات الحكومية والاهتمام بالتدريب ورفع الكفاءة الإدارية وهو ما يؤثر على أعمال التنمية وحقوق الإنسان فنحن نريد ان يكون النظام هو المحدد لكل الضوابط ليحصل الجميع على حقوقهم كاملة .

- الجميع تابع جهودكم في قضية المعتقل السعودي العطوي في إسرائيل ولكن في الفترة الأخيرة اتضح أنكم ابتعدتم عنها .. فما هي آلية تبنيكم لهذه القضايا ؟

الجمعية تتابع قضية أي معتقل سعودي بالخارج سواء على اثر تقدم ذويه بتظلم او من خلال رصدها لأي معلومة عن اعتقال أي سعودي بالخارج . ولهذا يجري متابعة اوضاع السجناء السعوديين في غوانتامو والعراق وبعض دول الخليج والاردن وسوريا واليمن والجمعية تذكر سفارات المملكة في الخارج بان عليها التزام بتقديم المساعدة القانونية لاي مواطن سعودي في البلد الذي تقع فيه السفارة اما فيما يتعلق بقضية المعتقل السعودي في اسرائيل عبدالرحمن العطوي فالجمعية تابعت موضوعه ومازال ملفه مفتوحا في الجمعية وكان هناك تواصل في البداية وتولى احد المحامين موضوعه ونحن نقدر أي جهد يبذل سواء بشكل فردي او جماعي لكن للاسف الشديد عندما تكون الجهة التي تحاكم هذا المعتقل عدوة تنتظر منها انتهاك حقوق الانسان لاهداف سياسية . ونحن نحترم رغبة بعض افراد اسرته اذا قالوا بان لا تتابع الجمعية الموضوع لكن نحن نتابع من الشكل الانساني . وقد حاولنا التأكد مما قيل عن رفض بعض الدول استقباله من خلال السفارة السعودية فى مصر ولكن لم نتلقَ أي اجابات واضحة في هذا الشان ونتمنى من الجهات الدولية المعنية في هذا الشان الضغط على السلطات الاسرائيلية لتمكين هذا المعتقل من حقوقه واطلاق سراحه والافراج عنه .

اعداد المعتقلين في الخارج

- هل هناك احصائية واضحة لدى الجمعية عن اعداد المعتلقين السعوديين في الخارج ؟

لدينا احصائيات لكنها ليست مكتملة واغلبها من خلال تقدم ذوي هؤلاء السجناء بتظلمات للجمعية ومن خلال رصد هذه الأسماء يتم المتابعة سواء من خلال السفارات السعودية في تلك البلاد او الصليب الاحمر بما يمكن هؤلاء من الحصول على حقوقهم او ضمان تواصلهم مع أسرهم وتختلف قضاياهم في بعض الدول ففي العراق بشان الاحداث السياسية وفي الدول الاخرى اغلب قضاياهم تتعلق بقضايا جنائية عادية ونامل ان يحصلوا على محاكمات عادلة ومن ثم يكون هناك تنسيق لمحاولة نقلهم لقضاء بقية محكومياتهم في داخل المملكة.

- هذا يقودنا الى سؤال بشأن تشكيك البعض في دور السفارات السعودية في الخارج وعدم تجاوبها مع الجمعية وذوي المعتقلين السعودين في تلك البلاد؟

نحن نحيي توجيهات خادم الحرمين الشريفين في ان يكون هناك بند خاص في ميزانية الخارجية السعودية لمتابعة وتقديم الدعم القانوني للمعتقلين السعوديين في الخارج ومع توفير الدعم المالي ليس هناك أي عذر لسفارتنا في الخارج في متابعة قضايا المعتقلين السعوديين وحتى لو كانوا مخطئين.

- مامدى رضاكم عن المرحلة السابقة لعمل الجمعية ؟

الرضا مسالة نسبية واذا رضي الشخص عن جهد بذل سوف يتوقف عن التطور والحركة والبحث عن الافضل ولذلك الجمعية تعمل وتامل في ان تطور نفسها وفروعها ومكاتبها وخططها المستقبلية وان تغطي جميع المناطق الادارية لكن هذا الامر يأخذ وقته حسب ما يتوفر من موارد مالية وماتقتضيه الحاجة من منطقة الى اخرى حسب الاولوية .

- هل لديكم نية لتفعيل لجان الجمعية في مختلف المناطق ؟

الجمعية تعمل في المناطق التي لا يوجد بها مكاتب او فروع للجمعية بإيجاد أعضاء للجمعية سواء أكاديميين او لهم حظوة ومكانة اجتماعية في مناطقهم بشرط ان لا يكونوا في مناصب تنفيذية تتعارض مع أهداف الجمعية وقد جمدنا عضوية بعض الاعضاء المؤسسين الذين تولوا مناصب تنفيذية كما حصل مع وزير التربية والتعليم ووزير الشئون الاجتماعية السابقين .

- ما مدى صحة ما يتردد عن وجود تناقض بين جمعية حقوق الإنسان والهيئة الوطنية ؟

ليس هناك تناقض فهما يخدمان هدفا واحدا هو تعزيز وحماية حقوق الانسان في المجتمع لكن تختلف آلية العمل فالهيئة جهاز رسمي يرتبط برئيس مجلس الوزراء وتقوم بعملها بناء على الاوامر والتعليمات الحكومية المحددة لها اما الجمعية فلها مزيد من الحرية في هذا الموضوع لانها غير مرتبطة باي جهة ولديها سياسة في التعامل وقدرة على التواصل مع الاخرين دون الالتزام بالروتين .

هيئة حقوق الإنسان

الرياض

التقى مسؤولاً في السفارة البريطانية..

د. العيبان: المملكة حريصة على دعم عدد من الصناديق التي تخدم حقوق الإنسان بموضوعية ومصداقية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 ربيع الأول 1430هـ - 26 مارس2009م - العدد 14885
http://www.alriyadh.com/2009/03/26/article418434.html

د. بندر العيبان

الرياض -و.أ.س :

استقبل رئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور بندر بن محمد العيبان المسؤول السياسي بالسفارة البريطانية نيكولاس هيث والوفد المرافق له حيث رحب رئيس الهيئة بوفد السفارة ، وقدم شرحا لما تقوم به الهيئة من أعمال ومسؤوليات مؤكداً حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على حقوق المواطنين والمقيمين على حد سواء.

من جانبه هنأ السيد هيث رئيس الهيئة على توليه رئاسة الهيئة ونوه بما تعيشه المملكة من تطوير مستمر في مختلف المجالات وكان آخرها الأوامر الملكية التي تضمنت تطوير الهيكل القضائي بمختلف مستوياته، وتطرق الجانبان الى التقرير الدوري الشامل الذي قدمته المملكة لمجلس حقوق الانسان بهيئة الامم المتحدة والتوصيات التي طرحتها الدول المختلفة اثناء النقاش وانها خطوة فاعلة. وأكد الدكتور العيبان أن عملية المراجعة الدورية العالمية لحقوق الانسان تلتقي مع مبادئ العقيدة الإسلامية وتتوافق مع توجيهاتها مشيراً إلى أن الخصوصيات الدينية في حقيقة الاسلام هي خصوصيات تضيف الى المعايير الدولية لحقوق الانسان ولا تنقص منها . وشدد على رعاية هيئة حقوق الانسان لجملة من الجهود الرامية الى تعزيز حقوق المرأة والطفل وكذلك المحافظة على البيئة ومكافحة الاتجار بالبشر وحقوق العمال وتفعيل دور الاسرة باعتبارها المحرك الاساس لثقافة المجتمع. وأوضح أن المملكة تحترم القانون الدولي الانساني وانضمت الى بعض المواثيق الدولية الانسانية التي لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية مثل ميثاق الغاء الرق عام 1393ه واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية او المهنية عام 1418ه وتبعاً لذلك تم تشكيل لجان خاصة للتحقيق في القضايا التي تدخل ضمن إطار هذه الاتفاقية كما انضمت المملكة الى اتفاقية حقوق الطفل في عام 1416ه واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري عام 1418ه واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة عام 1421ه وكذلك اتفاقية مناهضة اخذ الرهائن عام 1410ه وكذلك اتفاقية حظر أسوأ اشكال عمل الاطفال والاجراءات الفورية للقضاء عليها عام 1422ه وما كان متعارضاً مع احكام الشريعة الاسلامية في بعض البنود الواردة في هذه الاتفاقيات المذكورة فإن المملكة تتحفظ عليه ولا تلتزم به هذا بالإضافة إلى بعض الاتفاقيات العربية والاسلامية المتعلقة بحقوق الانسان والتي كانت المملكة طرفاً فيها كما أن المملكة تحرص دائماً على المساهمة في دعم عدد من الصناديق التي تخدم حقوق الانسان بموضوعية ومصداقية.

الرياض

مدير فرع هيئة حقوق الإنسان ل"الرياض":

لا نتدخل في القضايا المنظورة في المحاكم الشرعية والجهات الحكومية متعاونة معنا

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 ربيع الأول 1430هـ - 27 مارس 2009م - العدد 14886
http://www.alriyadh.com/2009/03/27/article418685.html

د. عبدالله المعطاني

جدة - سالم مريشيد تصوير - محسن سالم

نفى الدكتور عبدالله بن سالم المعطاني مدير هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة وجود أي تجاهل أو عدم مبالاة من قبل الجهات أو الدوائر أو المؤسسات الحكومية لما تتخذه هيئة حقوق الإنسان من قرارات ومطالبات بشأن القضايا التي تعرض عليها وهذا يأتي تنفيذا لقرار مجلس الوزراء القاضي بإلزام جميع الدوائر الحكومية بالاستجابة لما يصدر إليها من هيئة حقوق الإنسان..والهيئة تجد تعاونا كبيرا من جميع الجهات الحكومية خصوصاً السجون والإصلاحيات والجوازات وإدارة الوافدين ولم نلمس أي تجاهل منها بما نصدره إليها.

وأوضح أن الهيئة لاتنظر في أي قضية إذا كانت منظورة في المحاكم الشرعية ولا نتدخل فيها لأن شرع الله هو الدستور الذي تقوم عليه هذه البلاد وهو مرجعنا جميعا والأساس في عملنا ولا يمكن أن نتدخل إلا إذا كان هناك طلب لرفع معاناة عن أسرة أو سجين أو مافي حكم ذلك.

وقال الدكتور المعطاني في إجابة عن سؤال ل«الرياض» عن التفاوت في بعض الأحكام في قضايا عادية واعتماد الجلد في كثير منها هناك تنظيم خاص للقضاء لم يفعل ونحن نكتب تقارير لمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان ومعاليه يرسلها للجهات المعنية.. ولكن الأكثر ضررا من ذلك هو توقيف سجين دون حكم ويظل موقوفا لسنوات دون إصدار حكم ضده والنظام ينص على عدم توقيف أي شخص لأكثر من شهر إلا بحكم شرعي..ومن خلال زيارتنا للسجون وجدنا أن هناك أشخاصا موقوفين لسنوات طويلة دون أن يصدر حكم بحقهم.

وحول تقصير هيئة حقوق الإنسان في تعريف المواطن بحقوقه وتفعيل الثقافة الحقوقية بين أفراد المجتمع يقول الدكتور المعطاني: ليس هناك تقصير من قبل هيئة حقوق الإنسان في تفعيل الوعي عند المواطن بواجباته وحقوقه ولكن هناك مايشبه التراخي بسبب كثرة القضايا التي تعرض على الهيئة والتي تأخذ وقت الهيئة، ولكن هذا لا يعفينا من واجب الاهتمام بالجانب التوعوي ونحن بصدد برنامج تثقيفي للرجال والنساء عن طريق المحاضرات وورش العمل خلال الشهر القادم لتفعيل ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

وحول عدد القضايا التي عرضت على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة وحجم ماتم إنجازه قال الدكتور المعطاني: منذ قيام الفرع وحتى الآن بلغ عدد القضايا التي تلقاها الفرع أكثر من (900) قضية وتم حل 70% منها وهذه

القضايا تشمل حماية حقوق السجناء وتبلغ(94) قضية.. والحق في العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمته وتبلغ (102) قضية.. والحق في الجنسية وعددها (28)حالة.. والحق في الحماية من التعسف في المعاملة وحظر التعذيب وعددها (108) حالات.. وحق الرعاية الاجتماعية والصحية وعددها(79) قضية وغيرها من القضايا كحق الكسب المشروع وحق الأمن وحق اللجوء للقضاء والحق في المستوى المعيشي الكافي والحق في الزواج وتكوين أسرة والحق في التعبير والملكية الفكرية وحق السمعة والكرامة وحق الحركة والتنقل وغيرها من القضايا.. مشيرا إلى أن أكثر القضايا التي ترد إلى هيئة حقوق الإنسان تتعلق بالعنف الأسري والمساجين والتحرش الجنسي وبعض الاختلافات الأسرية. وعن جعل المرأة وسيلة من قبل بعض الجمعيات والهيئات لاتهام المملكة بخرق حقوق الإنسان قال المعطاني: من يطلق مثل هذه الاتهامات عن المجتمع السعودي يفهم مجتمعنا بشكل معكوس وقد قابلت مجموعة من المسؤولين عن حقوق الإنسان الأمريكان وكان أكثر الاتهامات ضد المملكة في مجال حقوق الإنسان متعلق بالمرأة وأصدروا هذه الأحكام من خلال ثقافتهم ومنهجيتهم ورؤيتهم للمرأة وهذا يختلف تماما مع رؤية المسلمين لبعض الجوانب الخاصة بالمرأة فهم يريدون أن تذهب المرأة للمسارح وتتبرج وتنطلق دون قيد أو شرط وهذا من وجهة نظرهم حرية بينما هو في نظرنا كمسلمين انحلالاً وتفسخاً بينما يرون المرأة التي تبقى في بيتها وتحافظ على نفسها معقدة بينما المسلمون يرونها محافظة وملتزمة بدينها ولهذا لا بد أن نتعامل مع هذه المفارقات بشكل حذر وألا نندفع من أجل إرضاء تفكيرهم ونظرتهم وتبني كل ماينادي به الغرب للمرأة فالمرأة في المجتمعات المسلمة معززة وأكثر تكريما بينما هي في الغرب تفتقد للكثير من ذلك. وطالب المعطاني بضرورة وضع إستراتيجيات ومناهج إعلامية ذات رؤية وذات منهج لتنقل الصورة الصحيحة عن مجتمعنا وطبيعته لأن معظم هذه الاتهامات تأتي نتيجة عدم فهم المجتمعات الغربية لمجتمعنا والمرأة في مجتمعنا أخذت حقوقها ووفرت لها فرص العمل التي تتناسب مع طبيعتها وتعاليم الدين.. والأحكام الشرعية.

سيدة تتوسط بحقوق الإنسان لدى طليقها

تسوية لاستلام الطفل في الشرطة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090327/Con20090327266870.htm

أحمد السلمي، حسين رديني ـ جدة

لجأت والدة طفل (5 أعوام) من جنسية عربية، لهيئة حقوق الإنسان في جدة تناشدها التدخل لتنفيذ صك شرعي مميز أصدرته المحكمة العامة قبل سنتين، إذ إنها تزوجت وبعد أن أنجبت طفلها، طلقها وبقي الطفل في حضانتها، فرفع والده دعوى لدى المحكمة العامة في جدة لزيارة ولده، وصدر صك شرعي مميز ينظم زيارة الأب لابنه، وينص على أن يزور الطفل والده من الساعة الثانية ظهرا وحتى السادسة مساء يوم الخميس من كل أسبوع، وعند بلوغ الطفل ثلاثة أعوام، يزور والده من الساعة 10 صباحا وحتى 10 مساء كل يوم خميس، وعند بلوغه خمسة أعوام يزور الوالد ابنه في بيت المدعى عليها، أو أحد أقاربها لمدة لا تزيد على ثلاث ساعات كل يوم خميس أو جمعة من كل أسبوع.

وتقول الأم بحسب دعواها لهيئة حقوق الإنسان إن والد الطفل لم يلتزم ببنود الصك الشرعي، حيث فوجئت بخطاب صادر من قاض في المحكمة يقضي بأن يأخذ الأب ابنه من الأم يومين في الأسبوع عن طريق الشرطة، مما جعل الطفل الصغير يصاب بالرهاب والخوف؛ الأمر الذي تسبب له في وضع نفسي، حيث يتعرض للبكاء عندما تحضر الشرطة وتأخذه لتسلمه إلى أبيه الذي لم يتعود عليه منذ الصغر، حيث لم ير ابنه مطلقا منذ السنة الأولى. وأضافت أنه ليس لديها مانع في زيارة والد الطفل لابنه أو العكس في أي مكان، بشرط أن يوثق ذلك في الصك الشرعي، حيث إن خطاب القاضي الأخير عطل الصك الشرعي الذي ينظم حق الحضانة، إلا أنها عندما ذهبت إلى المحكمة الشرعية لتقديم دعوى قضائية ضد والد الطفل رفضت قضيتها!.

وتعليقا على هذه القضية يرى المحامي والمستشار القانوني عبد العزيز صالح نقلي، أن القرار الصادر من أحد القضاة في المحكمة العامة، والذي يوصي بأن يأخذ الوالد ابنه البالغ من العمر خمسة أعوام، ليس فيه مخالفة شرعية أو نظامية مع الحكم السابق ذكره، والذي تم تنفيذه على ثلاث مراحل، لأن الطفل تعدى خمسة أعوام، ويتطلب في هذه المرحلة وجوده أطول فترة ممكنة مع أبيه، حتى يستطيع أن يربيه ويقومه بالشكل الصحيح، أما مسألة استلام الطفل في قسم الشرطة فيجب تسويتها بين الوالد وأم الطفل بالطرق الودية، أو تتعهد الأم بتسليم الطفل في الموعد المحدد للزيارة، ويتعهد الأب بإرجاعه إلى أمه بعد انتهاء مدة الزيارة، دون أن تكون هناك مخالفة من الطرفين.

د. العيبان التقى السفير النرويجي

المصدر: جريدة الجزيرة الأثنين 03 ربيع الثاني 1430 العدد 13332
http://www.al-jazirah.com/83994/ln9.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع
استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان السفير النرويجي لدي المملكة السيد بان بوجيه مارت ونائبه، وقد رحب معاليه بزيارة السفير. وهنأ السفير الدكتور بندر على منصبه الجديد وأبدى أمنياته أن يكون هناك تعاون مستمر بين السفارة والهيئة في كافة المجالات، وأضاف: إنه خلال الأربع سنوات التي قضيتها في المملكة وتشرفت بها شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً في كافة النواحي .

أخبار محلية ذات علاقة

الرياض

باكستان قدمت نص القرار باسم منظمة المؤتمر الإسلامي

مجلس حقوق الإنسان يتبنى قراراً مثيراً للجدل يحظر"ازدراء الأديان"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 ربيع الأول 1430هـ - 27 مارس 2009م - العدد 14886
http://www.alriyadh.com/2009/03/27/article418753.html

جنيف - أ.ف.ب.

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة الخميس قراراً مثيراً للجدل تقدمت به الدول الإسلامية ويهدف الى «مكافحة اهانة وازدراء الأديان» المفهوم الذي يرفضه الغربيون.

وأقر النص الذي قدمته باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي بأغلبية 23 صوتاً مقابل 11 صوتاً وامتناع 13 عن التصويت. ومن معارضي هذا القرار خاصة الدول الأوروبية وكندا وتشيلي فيما امتنعت الهند عن التصويت بينما أيدته دول عدم الانحياز ودول منظمة المؤتمر الإسلامي. ويشير القرار، غير الملزم قانونياً، الى «القلق الشديد من الافكار النمطية السلبية ومن اهانة وازدراء الأديان ومظاهر التعصب والتمييز في مجال الأديان او المعتقدات والتي لا تزال كثيرة في العالم».

وأكد ان «الإسلام كثيرا ما يربط عن خطأ بانتهاكات لحقوق الإنسان وبالارهاب» داعياً أعضاء الامم المتحدة الى «محاربة ازدراء الأديان والتحريض على الكراهية الدينية عامة» ولا سيما في وسائل الاعلام.

وينص القرار أيضاً على ان «ازدراء الأديان يشكل مساساً خطيراً بالكرامة الإنسانية يؤدي الى قيود على الحرية الدينية للمؤمنين بها والى تحريض على الحقد الديني والعنف». وكانت مجموعة من 180 منظمة غير حكومية دعت امس مجلس حقوق الإنسان الى رفض القرار الذي تعتبره تهديداً لحرية التعبير.

وانتقدت هذه المنظمات مفهوماً «ليس له اي اساس في القانون الوطني او الدولي» ويتعارض مع مبدأ حقوق الإنسان نفسه «الذي يحمي الأفراد من العنف وليس المعتقدات من بحث نقدي».

واعتبرت ان هذا المشروع يعكس «الحملة الدؤوبة والمتنامية التي تشنها منظمة المؤتمر الإسلامي لإصدار قرارات دولية وإعلانات وعقد مؤتمرات عالمية لنشر مفهوم (ازدراء الأديان». وقد حذف هذا المفهوم مؤخراً من البيان الختامي لمؤتمر «دوربان الثاني» ضد العنصرية الذي سيعقد في جنيف من 20 الى 24 نيسان - ابريل.

توصية بإنشاء هيئة وطنية ودعوة لتطوير أنظمة المرأة في المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090328/Con20090328266922.htm

عبد المحسن الحارثي ـ الرياض

أوصت ندوة (دور الأسرة في تعزيز الأمن الفكري لدى الأبناء) بضرورة إنشاء هيئة وطنية متخصصة تعنى بالأمن الفكري وتفعيل جهود الجامعات ومؤسسات الإعلام في مواجهة الانحرافات الفكرية. ودعت الندوة في ختام أعمالها التي نظمها الفريق العلمي النسائي في كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري أخيرا تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت سلطان بن عبد العزيز آل سعود حرم مساعد سمو وزير الداخلية للشؤون الأمنية، وبمشاركة 300 من الأكاديميات والمهتمات في مجال التربية والأسرة، إلى تطوير الأنظمة الخاصة بالمرأة عند مراجعتها للمحاكم بما يكفل لها أخذ حقوقها بصورة ميسرة تحفظ لها كرامتها ومكانتها الاجتماعية. وأكدت منسقة الفريق العلمي النسائي في الكرسي الدكتورة وفاء بنت عبد الله الزعاقي أن الندوة أقرت 21 توصية من أبرزها: دعم مراكز التنمية الاجتماعية في الأحياء السكنية بالموارد المادية والكوادر البشرية لتوظيف طاقات الشباب بما يعزز أمنهم الفكري وتأسيس مركز وطني لدراسات الأسرة لتعزيز استقرار الأسرة السعودية ودعم مسيرتها التنموية وتعزيز الانتماء الوطني من خلال طرح مقررات الخدمة التطوعية. كما تضمنت التوصيات توظيف وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني لتوعية الأسرة بالمنهج الوسطي في تربية الأبناء، فيما طالبت المشاركات بوضع ضوابط فيما يطرح في السوق المحلي من الألعاب الإلكترونية ومتابعتها من قبل الجهات المعنية للمحافظة على النشء وسلوكياتهم وطرح مقرر الأخلاق في الإسلام، ومقرر الأسرة في الإسلام لجميع طلاب وطالبات مؤسسات التعليم العالي وتطوير مقرر التربية الوطنية ودعمه بالأنشطة التطبيقية والحوافز التي تسهم في إبداع معلمي المقرر. ودعت الندوة إلى التركيز على القيم الإسلامية والعناية بتدريسها وتأهيل المعلمين للقيام بهذا الدور، وتفعيل دور الإخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين الطلابيين داخل المدارس عن طريق برامج وأنشطة تدعم الفكر المعتدل.المعنية.

مسن يطلب 500 ألف ريال لتطليق زوجته الطفلة

المصدر: جريدة عكاظ (السبت 1430/04/01هـ) 28/ مارس/2009 العدد : 2841
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090328/Con20090328266922.htm

خالد الجابري ـ المدينة المنورة

تنظر محكمة العيص (المدينة المنورة) يوم 11 من الشهر الجاري، قضية رفعتها أسرة ضد مواطن في السبعينيات من العمر، اشترط دفع الأسرة نصف مليون ريال مقابل تطليق طفلتهم (13 عاما)، والتي هربت من عش الزوجية رافضة العودة إليه. وقالت والدة الطفلة لـ «عكاظ» أمس: إن الرجل المسن تزوج ابنتها قبل سبعة أشهر بعد أن أقنع أحد إخوتها، إلا أنها هربت من منزل الزوجية، ورفضت الرجوع إليه، مشيرة إلى أن المسن لم يدفع سوى 30 ألف ريال ، «وفوجئنا به يطلب 500 ألف حتى يلبي لها رغبتها في الطلاق، ما دفعنا إلى مقاضاته». وأضافت أم العروس: لم يحضر الزوج سوى جلستين فقط خلال الشهر المنصرم، مما جعل القاضي يؤجل الجلسة إلى 11 من الشهر الحالي. يذكر أن المسن ثري، ومتزوج من ثلاث نساء، ولديه أولاد وبنات في عمر زوجته الطفلة الهاربة.

والدته تطالب المسؤولين حلاً عاجلاً

الطالب محمد مهدد بالطرد من المدرسة لعدم إضافته في دفتر العائلة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 29 ربيع الأول 1430هـ - 26 مارس2009م - العدد 14885
http://www.alriyadh.com/2009/03/26/article418361.html

كتبت ـ فاطمة الغامدي:

محمد ابن الخامسة عشرة يلاحقه شبح السجن والطرد من الصفوف الدراسية التي التحق بها متأخرا بسبب جور والده ومماطلة إنهاء إجراءات الهوية الوطنية لابنه «محمد»، والدة أم محمد «المطلقة» تؤكد أنها لم تبق جهة أو وزارة إلا وذهبت لها حتى تتمكن من استخراج الهوية الوطنية لابنها، حيث راجعت الأحوال المدنية ووزارة الداخلية وهيئة حقوق الإنسان ولكن دون جدوى لان جميع الجهات تطالب بحضور والده وهو رافض الحضور، وذهبت إلى جازان مقر إقامة والده لإقناعه بمراجعة الأحوال المدنية بجازان، واستخراج الهوية لابني محمد ولكن والده رفض الحضور، مما اضطرني للعودة للرياض حتى لا أتغيب عن عملي كمستخدمة في إحدى كليات البنات، فأنا العائل الوحيد لابني محمد وأخته التي تمكن أهل والدها من إضافتها لبطاقة العائلة بالضغط على والدها، وطالبت أم محمد من الجهات المسئولة تسهيل إجراءات استخراج الهوية الوطنية لمحمد حتى لا يكون عرضة للجهل والطرد من الصفوف الدراسية والحبس والعقوبة على ذنب لم يقترفه، مع العلم ان جميع الأوراق الثبوتية تحتفظ بها المحررة.

الرياض

قاصرات في جحيم الكهولة

الزواج المبكر جريمة شرعية نفذت على أيدي الجهلاء

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 30 ربيع الأول 1430هـ - 27 مارس 2009م - العدد 14886
http://www.alriyadh.com/2009/03/27/article418615.html

تحقيق - سمران القثامي

من الظواهر الاجتماعية التي طغت على السطح مؤخرا في مجتمعنا وارتبطت بأسباب شتى اقتصادية واجتماعية كالتفكك الأسري وانتشار المخدرات وارتفاع معدلات الفقر قضية «زواج القاصرات» التي أمست تحبس أنفاس شريحة من القاصرات وعن المبررات الأخرى التي تعزى لها هذه الظاهرة أي «الزواج المبكر» في بعض المجتمعات صيانة عفاف البنات، والحفاظ على شرفهن والخوف عليهن من العنوسة، أو للتخلص من عبء إعالتهن، خاصة إذا كان العدد كبيراً، أو للاستفادة من مهورهن.

(الرياض) استطلعت آراء عدد من المختصين في الطب والشريعة والقانون عن قضية زواج القاصرات فكان هذا التحقيق.

(رؤية طبية في زواج القاصرات)

عن قضية زواج القاصرات ورأي الطب في هذه الظاهرة أوضح الدكتور علي المضواحي (طبيب) بالقول: من الناحية الطبية لابد أن نفرق بين نوعين من الزواج: الزواج المبكر، والزواج المبتسر. المبكر يمكن أن يقع في سن ال 12، 13،14، وليس فيه أي أضرار صحية على المرأة طالما وهي لا تحمل، لأن الخطر الصحي يحدث عندما يقع الحمل قبل سن ال 18 وبالتالي نحن نقول إذا ارتبط الزواج بالحمل، فيجب أن يتم بعد ال 18سنة وفي رأيه أن الزواج دون حمل «الزواج المبتسر»، ليس فيه ضرر، وهو الذي يحدث قبل سن النضوج، أي قبل سن ال 12، 13، 14 والمرأة لم تستعد بعد فسيولوجياً أو وظيفياً لعملية الزواج. ويضيف: يجب أن نكون حذرين عند تعاملنا مع هذا النوع من الزواج، «حتى عند مطالبتنا بتأخير سن الزواج يجب أن يكون لدينا مبرر صحي واضح يتعلق بالحمل والولادة». وقال الدكتور المضواحي: نحن لا نشجع على الزواج قبل سن الثالثة عشرة ولا نقول للفتاة متى يجب أن تتزوج، ولكن نوسع دائرة الاختيارات، ومن الناحية العلمية إذا كانت الفتاة تستطيع أن تتزوج وعمرها (15عاماً) لا يمكن أن نقول لها لا تتزوجي إلا بعد (18عاماً) ويؤكد الدكتور المضواحي أن الجانب النفسي يختلف من شخص إلى آخر في مسألة الزواج، وإذا كانت الشابة ذات ال 15 عاماً قادرة على تحمل حياة زوجية من غير إنجاب فهذا أمر طبيعي وعن رأي علماء الشريعة الإسلامية لا يبتعد كثيراً عن ذلك، ويعتبرون زواج القاصرات غير جائز إذا ثبت فيه ضرر للمتزوجة.

(«لا ضرر ولا ضرار»)

الباحث في العلوم الشرعية فؤاد دحابة قال إن ظهور كثير من الحالات النفسية والاجتماعية تؤكد وجود أضرار ناتجة عن الزواج المبكر، وقال هذا أمر يدعو إلى عقد مؤتمرات بحثية عاجلة يجتمع فيه علماء الدين والطب والنفس والاجتماع للخروج برؤية واضحة تتماشى مع نتائج هذه الحالات فإذا ثبت الضرر فلا يجوز تزويج القاصرة والقاعدة الشرعية العامة هي قول الرسول الكريم «لا ضرر ولا ضرار».

الشيخ العبيكان إيقاع العقوبة على الأب

من جانبه دعا الشيخ عبدا لمحسن العبيكان إلى نزع الولاية عن ولي الأمر الذي يجبر ابنته على الزواج، مطالبا بالتفريق بين الزوجين وإيقاع العقوبة على ولي أمر الزوجة ومحاسبة المأذون الشرعي الذي عقد النكاح. وأشار العبيكان إلى أن الطفلة البالغة 11 عاماً إذا كانت بالغة وعاقلة وتستطيع التمييز وكانت موافقتها طوعاً من نفسها يجوز زواجها أما إذا أجبرت يفسخ العقد

د.النجيمي لا يجوز تزويج القاصرة

وكانت آخر فتوى بشأن زواج القاصرات والتي كانت معارضة أيضا هي فتوى الشيخ النجيمي حيث قال عضو المجمع الفقهي الإسلامي في السعودية د. محمد النجيمي إنه لا يجوز تزويج الفتاة القاصر التي تكون دون سن الخامسة عشرة سنة، وذلك لقول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم «تستأذن البكر وتستأ مر الثيب»، وأنه لا بد أن تكون الفتاة بالغة راشدة وذلك لا ينطبق على من لم تبلغ الخامسة عشر.

وناشدت د.سهيلة زين العابدين حمّاد عضو لجنة الدراسات والاستشارات بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وزير العدل السعودي الإسراع بالنظر في إمكانية الحيلولة دون حالات تزويج صغيرات، نظراً إلى حجم الآلام النفسية والجسدية التي تلحق بهن، وإمكانية تحديد سنّ أدنى للزواج بحسب معطيات الوقت الراهن.ووصفت سهيلة حمّاد حالات الزواج بالصغيرات ب «النزوات»، لافتة إلى وجوب معاقبة من يتورط في إجبار فتاةٍ صغيرة على الزواج.

(وسائل الإعلام والتوعية بأضرار ومخاطر الزواج المبكر)

طالب عدد من الحقوقيين بإيجاد تشريع يضمن محاسبة من يقوم بتزويج القاصرات وتقديمه للعدالة، «هو ومن يتزوجها»، وعدم حصر المسألة في الجانب التشريعي، وإنما القيام بحملة إعلامية موازية، وتنظيم دورات توعية من قبل المنظمات المدنية المعنية وطالبوا وسائل الإعلام إطلاق حملة توعية بأضرار ومخاطر الزواج المبكر، مطالبين العاملين في المجال الإعلامي وخاصة الصحفيين التعامل مع قضايا الزواج المبكر بجدية أكبر، وعدم اعتبارها مناسبات للانفعال والتعاطف دون القيام بواجبهم، تجاه الظواهر السلبية ومنها الزواج المبكر .

قصص زواج القاصرات

(خمسيني يتزوج طفلة في الثامنة بالقصيم)

أب يزوج ابنته ذات الثماني سنوات لرجل في العقد الخامس من عمره بمنطقة القصيم وتقدمت والدة الزوجة (الصغيرة) بدعوى للمحكمة العامة بعنيزة مطالبة بفسخ عقد نكاح ابنتها والقاضي يقر بصحة العقد. ومن مآسي زواج القاصرات أيضا تزويج فتاتين قاصرتين بالمدينة (شيخه وعبير) عندما أجبرهن والدهن على الزواج بمسنين تجاوزا العقد السابع من العمر فيما تقدمت والدتهن بشكوى إلى المحكمة الشرعية وجمعية حقوق الإنسان ضد زوجها مطالبة بفسخ العقد وإبطاله كونه كما تقول تم دون رضا الفتاتين كما تم «شغاراً» بأن استبدل كل منهما ابنة الآخر لتكون زوجة له دون مهر أو موافقة.

"وضحى" تعذب مجدداً بالنار في ظل مخاوف على أسرتها

المصدر: جريدة الوطن السبت 1 ربيع الآخر 1430هـ الموافق 28 مارس 2009م العدد (3102) السنة التاسعة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3102&id=95526&groupID=0

جدة: سامية العيسى

للمرة الثانية تستقبل دار الحماية بجدة الطفلة "وضحى" البالغة من العمر 12 عاماً، والتي سبق وأن أدخلت نفس الدار في العام الماضي، بسبب إصابتها بحروق شديدة، حيث تبين حينها قيام ابن شقيقها البالغ من العمر 26 عاماً بسكب مادة حارقة على جسدها، أودع على إثرها السجن ثم أطلق سراحه بعد كتابته تعهداً بعدم تكرار فعلته.

وأوضح المدير التنفيذي لدار الحماية بجدة لافي البلوي لـ"الوطن" عن وصول الطفلة وضحى للمرة الثانية برفقة مديرة المدرسة، وبعض معلماتها وأفراد من شرطة جدة، وبالكشف عليها اتضح أنها مصابة بحروق جراء إطفاء أعقاب السجائر في جسدها.

وأكد البلوي أن الشرطة، وجمعية حماية الأسرة، والجهات المسؤولة، تتأهب لحماية جميع أفراد أسرتها المكونة من أشقائها الصغار، ووالدتها الأرملة، حيث اتضح أن جميع أفراد أسرتها معرضون للعنف من ابن شقيقها والذي سبق وأن تم سجنه لمدة 6 أشهر عقابا له على حرق كامل جسدها سابقاً بمادة حارقة. وأوضح البلوي أن الطفلة المعنفة أعيدت إلى الدار من قبل معلماتها ومديرة المدرسة بعد أن اكتشفت إحداهن آثار إطفاء سجائر على جسدها، فقامت مديرة المدرسة على الفور بإبلاغ الشرطة ودار الحماية. وحضر فريق من الجمعية بصحبة سيارة تابعة لشرطة جدة وتم نقل الطفلة وإلحاقها بدار الحماية لرعايتها وعلاجها من أثر الاعتداء الذي وقع عليها.

وأوضح البلوي أن جمعية الحماية الأسرية وبمشاركة الشرطة قامت بالإجراءات اللازمة تجاه الحالة وأسرتها.

من جهة أخرى كشف البلوي عن وصول طفلين آخرين تعرضا للعنف الأسري أحدهما يرقد في غيبوبة بمستشفى السعودي الألماني، وأخرى ترقد في المستشفى الجامعي.

وأهاب البلوي بجميع المواطنين والمقيمين سرعة التبليغ عن أي حالات تتعرض للعنف، استجابة للأنظمة التي أقرتها الدولة ويتم بموجبها حماية الأطفال والنساء من العنف، وإلزامية الإبلاغ عن الحالات التي يمارس فيها العنف ضد الأطفال والنساء.

السيد والعيوني تتناولان "حقوق الإنسان" في ندوة بتبوك

المصدر: جريدة اليوم السبت 01-04-1430هـ الموافق 28-03-2009مالعدد 13070 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13070&P=8

فائز التمامي - تبوك

أقام النادي الأدبي بتبوك ندوة بعنوان «حقوق الإنسان» شاركت فيها د. ثريا السيد وفوزية العيوني وأدارها أحمد الزهراني،

وتحدثت د. ثريا السيد في الندوة عن تعدد مفاهيم حقوق الإنسان ومنه جملة القيم والمبادئ والمصالح البشرية التي استقرت عليها البشرية على شكل مواثيق وعهود من أجل إعلاء كرامة الإنسان وتحقيق المساواة بين البشر.

وتناولت السيد بعض القضايا ذات العلاقه بحقوق الانسان، منها ما يتعلق بالرأي الشائع حول حقوق الانسان كما وردت في المواثيق الدولية والتي يسعى العالم الآن الى تحقيقها وهي في كثير من جوانبها حضارة ثقافية غربية تنتمي الى الغرب وحضارته. وطرحت في تحريم الاسلام زواج المسلمة من غير المسلم مثالاً لذلك، وقالت: من جهة الغرب يرونه تقييدا لحرية المرأة في اختيار الشريك في حين تراه الرؤية الاسلامية انه حفاظ على الترابط الأسري وحماية لعقيدة الأطفال وصون للمرأة المسلمة من كون القوامة عليها رجلا من غير دينها.

وعددت السيد بعض الردود على افتراءات الغرب من خلال بعض الشواهد، موضحة ان ما عرفته الحضارة الغربية حديثا من حقوق الإنسان عرفته حضارتنا الاسلامية ومارسته منذ 14 قرناً لا مجرد حقوق انسان بل فرائض إلهية وواجبات شرعية ولا يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها أو يفرط فيها.

ووافقت فوزيه العيوني د. ثريا السيد في ما طرحته، قبل ان تبدأ إيضاح «هرم ماسلو للاحتياجات»، عبر استعانتها بعرض مرئي، مثل الاحتياجات الفيسلوجية والوقائية والأمنية والحاجة الى التقدير والحاجة الى الحب والانتماء وتحقيق الذات والإنجاز.

وتساءلت العيوني: هل حقوق الأنسان ترف أم نزوة؟، موضحة بعض الأرقام للعنف الأسري وقضايا الإيذاء والهروب بالمملكة في عامي 1426 و 1429.

وأشارت العيوني الى مشاركة المملكة في الاتفاقيات الدولية فيما يخص حقوق الإنسان، وذلك مع ما يتوافق مع الشريعة الاسلامية. وذكرت أبرز ما تضمنه النظام الأساسي للحكم من حقوق المواطن في عدد من مواده الأساسية.

الحياة الكريمة

المصدر: جريدة عكاظ (الأحد 1430/04/02هـ) 29/ مارس/2009 العدد : 2842
=http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090329/Con20090329267269.htm?kw

صالح الفهيد

الحياة الكريمة، هي ما تتطلع إليه شعوب الأرض قاطبة، والشعب السعودي ليس استثناء من هذه القاعدة، ومن هنا جاء تأكيد خادم الحرمين الشريفين في خطابه المهم والتاريخي في مجلس الشورى على مواصلة العمل (لتحقيق كل أسباب الحياة الكريمة للمواطن).

وأعرف أن مفهوم الحياة الكريمة ملتبس لدى كثيرين ويختلف من شخص لآخر، ولكنه يبقى في الواقع أكثر عمقا وأكثر جوهرية من توفير متطلبات الحياة البسيطة من مأكل وملبس مع بعض الخدمات كما يظن كثيرون، فالحياة الكريمة تعني بناء المجتمع الحديث المزدهر الذي يحفظ الحقوق لكل المواطنين بشكل متساو ومتكافئ وعادل. ولا شك أننا سائرون إلى هذا الهدف بثبات وعزيمة وإصرار، ونحن في هذا الوطن ان كنا قد بدأنا المشوار منذ سنوات طويلة للوصول إلى هذا الهدف فإن السنوات الأخيرة شهدت بشكل لافت ومثير للإعجاب تسريع الخطى نحو هدفنا، بفضل الله ثم بفضل القرارات الحكيمة والاستراتيجية التي اتخذها الملك عبد الله بن عبد العزيز على أكثر من صعيد وفي أكثر من حقل،فالانتخابات أصبحت خيارا وآلية معتمدة في كثير من الهيئات والمؤسسات والمجالس وحتما أنها ستطال أجهزة أخرى في الوقت المناسب وبما يحقق المصلحة العامة، والمرأة خطت خطواتها الأولى والمهمة لتكون (نصف المجتمع) قولا وعملا، وقد سنت الدولة العديد من القوانين والأنظمة التي تضمن لها ممارسة حقوقها المشروعة التي كفلها الشرع، ورفعت عنها الكثير من القيود التي كانت تحول بينها وبين مشاركة الرجل في بناء الغد المشرق لهذا الوطن، كما أصبح لدينا منظمات حقوقية تنشر ثقافة حقوق الإنسان وتدافع عنها، وصارت ملاذا لكثير من أصحاب المظالم، ويكفي أن نشير إلى تقريرها الأخير الذي جاء محملا بمضامين ورسائل قوية لا يمكن أن تخطئها العين،فمن كان يتصور قبل عقد من السنوات أن يصدر تقرير ينتقد وزارات ومؤسسات حكومية؟

وهنا تجدر الإشارة إلى حالات كثيرة كسب فيها مواطنون قضايا ضد جهات حكومية وحصلوا على تعويضات معنوية ومالية من هذه الجهات ، بل أن حالات كثيرة رفع فيها مواطنون قضايا ضد إمارات ومحافظات في مناطقهم في مؤشر مهم على أن الثقافة الحقوقية بدأت تنتشر في مجتمعنا، وان المواطن أصبح يدرك جيدا وأكثر من أي وقت مضى حقوقه كاملة ، والأهم أن الدولة تشجعه وتوفر له الفرصة كاملة للدفاع عن هذه الحقوق وتسن التشريعات التي تضمن له فرصة صون حقوقه والدفاع عنها .

والحقيقة أن المجال هنا لا يتسع لتسجيل كل المؤشرات التي تؤكد أننا سائرون وبخطى متسارعة وصادقة وشجاعة نحو مجتمع (الحياة الكريمة) مجتمع يحارب الفساد ويكفل الحقوق الإنسانية لكل أبنائه.

وسيسجل التاريخ بحروف من ذهب لقائد هذه الأمة الملك عبد الله بن عبد العزيز انه أسس لمجتمع الحقوق حينما أكد بصريح العبارة انه (سيضرب بالعدل هامة الجور والظلم) فوضع القطار على السكة الصحيحة، وضبط البوصلة، ولا أحد يشك مطلقا أن هذه المسيرة ستصل إلى مكانها الصحيح ، بعون الله وتوفيقه.

فرص عمل للسجناء المفصولين من وظائفهم

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 29 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121430

فهد الحسني - جدة

كشف مدير فرع صندوق تنمية الموارد البشرية بمنطقة مكة المكرمة هشام لنجاوي أن برنامج توظيف السجناء الذي أطلقه الصندوق وافق على استمرارية دعم نزلاء السجون بعد الإفراج عنهم بما نسبته 50% من راتب السجين، مشيرا إلى أن أهداف البرنامج هي تشجيع المنشآت على فتح فروع لها في السجون في مختف مناطق المملكة وتشغيل السجناء خلال قضاء محكوميتهم وبعدها من خلال المساهمة في دعم رواتبهم الشهرية. وأكد أن الفئات المستهدفة من البرنامج تشمل السجناء المواطنين العاطلين عن العمل، ومنهم الموظفون الذين صدر بحقهم حكم قطعي بالفصل من الوظيفة العامة وفقا لنظام الخدمة المدنية. وأضاف أن الصندوق يسهم في البرنامج لمدة 24 شهرا بمبلغ إضافي للراتب بنسبة 50% من راتب الموظف «السجين» خلال قضاء مدة محكوميته في السجن وفق ما قررته اللائحة التنظيمية لتشغيل السجناء لدعم فترتي التدريب والتوظيف، وبما لا يتجاوز ألف ريال شهريا، مشيرا إلى أنه في حالة انقضاء مدة المحكومية قبل انتهاء مدة الدعم والمحددة بـ24 شهرا، وإذا رغب طرفا الاتفاقية في استمرارية العلاقة التعاقدية، فإن الصندوق يسهم في دعم تلك العلاقة بما نسبته 50% من الراتب للمدة المكملة، وفق آليات وأنظمة الدعم المعمول بها بالصندوق.

وعلى ذات الصعيد وقَّع مدير عام سجون جدة اللواء أحمد الزهراني وهشام لنجاوي «مدير فرع الصندوق بمنطقة مكة المكرمة» أول اتفاقية مع الصندوق لتشغيل 70 نزيلا في سجون جدة وذلك في مقر إدارة سجن بريمان مع مؤسسة عدنان السعودية وذلك ضمن آلية دعم السجناء العاملين لدى الشركات والمصانع المقامة داخل السجون التي أقرها الصندوق بعد أن أبرمت اتفاقية تعاون بين الصندوق والمديرية العامة للسجون تهدف إلى تنسيق الجهود في تنفيذ برنامج دعم تشغيل السجناء.

المملكة تصوت على قرار"أممي" لحماية الأديان من الانتقاد

المصدر: جريدة اليوم الأحد 1430-04-02هـ الموافق 2009-03-29مالعدد 13071 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13071&P=1&G=3

واس ـ الأمم المتحدة

صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يضم 47 عضوا على قرار يحث الدول الأعضاء على حماية الأديان من الانتقاد.

وصوت لصالح القرار 23 دولة من ضمنها المملكة العربية السعودية، بينما عارضته 11دولة معظمها دول غربية وامتنعت 13دولة عن التصويت.

ويحث القرار الدول على الحماية ضد أفعال الكراهية والتمييز والترويع والقهر الناتجة عن الإساءة إلى الأديان والتحريض على الكراهية الدينية على وجه العموم.

وأكدت الدول الإسلامية أن الأديان السماوية يجب حمايتها من الانتقاد في وسائل الإعلام وفي المجالات الأخرى من الحياة العامة، واستشهدوا بالرسوم الكاريكاتورية التي تصور النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) كمثال على الانتهاكات غير المقبولة.

ونص القرار على أنه كثيراً ما يتم الربط خطأ بين الإسلام وانتهاك حقوق الإنسان والإرهاب.

يذكر أن قرارات مجلس حقوق الإنسان غير ملزمة، لكن الغرض منها أن تكون بمثابة توصيات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

استغراب من التناقض بين القطاعين الحكومي والخاص في طلب موافقة ولي الأمر .. النجيمي عضو مجمع الفقه الإسلامي:

النجيمي: مايسري على "العضل" ينطبق على المرأة الممنوعة من عمل لا اختلاط فيه

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 2/4/1430 هـ. الموافق 29 مارس 2009 العدد 5648
http://www.aleqt.com/2009/03/29/article_209031.html

رانيا القرعاوي من الرياض

أجاز الدكتور محمد النجيمي عضو مجمع الفقه الإسلامي للفتاة "غير المتزوجة"، التي يمنعها ولي أمرها من العمل أن تلجأ إلى القاضي ليكون في هذه الحالة وليا لأمرها حتى يسمح لها بالعمل قياسا بمبدأ عضل الفتاة التي يمنعها ولي أمرها من الزواج. ولم يفرق النجيمي بين وضع أولياء الأمور من حيث الصرف على الفتاة وتوفير متطلباتها أو عدمه، معتبرا "أن الفتاة إذا رغبت في العمل وكان العمل مفيدا لها وغير محرم شرعا فإن تغيير ولي أمرها في هذه الحالة يعتبر من حقها، وفي حالة المرأة المتزوجة، فإذا كانت قد اشترطت العمل في عقد الزواج فيحق لها العمل دون إذن زوجها، لقول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ "مقاطع الحقوق عند الشروط".

في مايلي مزيد من التفاصيل:

أجاز الدكتور محمد النجيمي عضو مجمع الفقه الإسلامي للفتاة "غير المتزوجة" التي يمنعها ولي أمرها من العمل، أن تلجأ إلى القاضي ليكون في هذه الحالة وليا لأمرها حتى يسمح لها بالعمل قياسا بمبدأ عضل الفتاة التي يمنعها ولي أمرها من الزواج. ولم يفرق النجيمي بين وضع أولياء الأمور من حيث الصرف على الفتاة وتوفير متطلباتها أو لا، معتبرا "أن الفتاة إذا رغبت في العمل وكان العمل مفيدا لها وغير محرم شرعا فإن تغيير ولي أمرها في هذه الحالة يعتبر من حقها، وفي حالة المرأة المتزوجة، فإذا كانت قد اشترطت العمل في عقد الزواج فيحق لها العمل دون إذن زوجها، لقول عمر بن الخطاب "مقاطع الحقوق عند الشروط " فليس للزوج وقتها أن يرفض عملها، ولكن إذا لم تكن الفتاة قد اشترطت هذا فإن الزوج له حق المنع إذا كان سيوفر لها جميع احتياجاتها، أما إذا كان الزوج لا يصرف عليها وكان العمل مباحا ولا يضر بأولادها وبيتها فإن المرأة من حقها العمل حتى دون إذن الزوج". في السياق ذاته، نصح عبر "المرأة العاملة" مستشارون قانونيون الفتيات الراغبات في العمل باشتراط قبول الزوج عملها في عقد الزواج كيلا يكون من حقه منعها مستقبلا من العمل أو مساومتها على راتبها للسماح لها بالعمل، مبينين أن ذلك يسبب مشكلات كثيرة للسيدات خلال العمل لدرجة تصل إلى قيام الزوج أو ولي الأمر بفصل الفتاة عن عملها على أثر أي خلاف بينهما كوسيلة عقاب لها، وبخاصة مع استمرار الشرط الخاص في نظام العمل الذي يشترط حصول شركات القطاع الخاص على موافقة ولي أمر الفتاة قبل توظيفها. واستغربت حنان أبو زيد المستشارة القانونية من وجود هذا الشرط في نظام العمل في الوقت الذي لا وجود له في نظام الخدمة المدنية، مؤكدة أن هذا الشرط يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تعطي المرأة الحق في العمل كجزء من حقوقها الخاصة. وقالت إنها تعرف كثيرا مثل هذه الحالات إلا أنها دائما تنصح السيدة بالحل الودي أو التفاوض إذا كانت لم تشترط أن العمل والوظيفة من حقها في عقد الزواج لأن المطالبة لدى القاضي بهذا الحق إذا لم يكن الشرط موجودا لن يحقق نفعا للسيدة بتنفيذ رغبتها والموافقة لها بالعمل، فالقاضي يقف مع ولي الأمر في هذه الحالة، خاصة إذا كانت في مستوى اقتصادي مقبول، على الرغم من أن العمل ليس دائما من أجل المال. وأشارت إلى أن شرط موافقة ولي الأمر لا

يقع ضمن مواد النظام ولكنه شرط من الشروط ذكر في قرار مجلس القوى العاملة عام 1408هـ، ومع كل تلك المدة وصدور نظام عمل جديد وتوقيع المملكة على اتفاقيات دولية فإن هذا الشرط ما زال مستمرا وما زالت شركات القطاع الخاص تعطي ولي أمرها الحق في تقديم الاستقالة والفصل من العمل على الرغم من معرفتهم برغبة الفتاة وتطلعاتها بل إن كثيرا من الشركات ترفض توظيف الفتيات قبل التأكد من موافقة ولي أمرها لكيلا تستنزف وقت وساعات تدريب ثم يأتي ولي الأمر ببساطة وفي أعقاب أي مشكلة عائلية فيمنع الفتاة من عملها، مؤكدة ضرورة أن تولي هيئة وجمعية حقوق الإنسان تلك القضية اهتمامهما وأن تنظرا في المطالبة بإلغاء هذا القانون من نظام العمل. من جهته، أشار الدكتور حمدي أبو زيد عضو سابق في لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى سابقا، إلى أن النظام العام يسمح بالعمل إذا وصل الفرد إلى سن 18 عاما وأنه لا يعلم أن النظام يعطي الحق لولي أمر الفتاة بمنعها عن عملها، متسائلا: هل من المعقول أن تكون الفتاة تمتلك مؤهلات تؤهلها للعمل ثم يمنعها ولي أمرها؟ خاصة أن بعض ولاة أمور النساء لهم تصرفات ليست في مصلحة الفتاة، مشيرا إلى أهمية دراسة هذا الشرط إذا كان موجودا وتعديله بما يحقق مصالح الفتاة. واعتبر الدكتور رزق بن مقبول ريس رئيس لجنة الخبراء القانونيين في منظمة العمل العربية، أن شرط موافقة ولي أمرها يعد لاغيا منذ صدور نظام العمل الجديد، لأن هذا القرار كان موجودا في ضوابط عمل المرأة من 30 عاما، وهذا الشرط ليس من ضمن أنظمة ونصوص نظام العمل والعمال وليس من حق الشركات رفض توظيف الفتاة أو قبول استقالتها إذا كان هذا الطلب من ولي أمرها. وبين أن الشروط واللوائح الداخلية هي التي تطبق حتى لو كانت متعارضة مع الأنظمة العالمية. وعبر عدد من الفتيات عن استيائهن من استمرار هذا الشرط، معتبرات إياه أنه وسيلة للضغط عليهم إما لقبول مشاركتها في الراتب وإما التنازل عن حقوق أخرى. وقالت غادة سالم "والدي رجل صعب المراس لدرجة أنه لم يوافق أن نستكمل تعليمنا الجامعي، ولكني قدمت على الجامعة أنا وأختي دون أن يعلم وعند قبولنا في الجامعة لجأنا إلى الأهل والأقارب ليقنعوه بالسماح لنا باستكمال تعليمنا ووافق أخيرا، إلا أنه بعد تخرجنا أبقانا في المنزل رافضا فكرة عملنا أو توظيفنا". وأضافت: "إنني أستطيع أن أعمل دون علمه خاصة أنه يتغيب عن المنزل فترات طويلة، وعندما تحضر لي صديقتي عملا فإن المسؤول يرفض توظيفي أو قبولي إلا بموافقة ولي الأمر، وهكذا فإنني بقيت في المنزل دون أن أستفيد من شهادتي الجامعية. من جانبها، تبرر منيرة العصيمي عدم وجود قضايا في هيئة حقوق الإنسان متعلقة بالأمر ليس بسبب غياب تلك القضايا عن مجتمعنا، ولكن لأن الهيئة ليست جهة تنفيذية، موضحة أن الفتاة غالبا لن تستفيد من الشكوى إلا مزيدا من المشكلات والعوائق. وتساءلت: كيف تكون الفتاة مسؤولة عن تصرفاتها الجنائية عند بلوغها 18 عاما، فتعاقب وتسجن ولا يحق لها أن تعمل في وظيفة عادية وفي شركة قطاع خاص حاصلة على ترخيص من الدولة إلا إذا وافق ولي أمرها على هذا. وقالت إن العمل بالنسبة لها ليس مشكلة فهي تعمل ولكن العائق أن شقيقها، الذي هو ولي أمرها، يهددها عقب كل مشكلة بأن يفصلها ويمنعها من العمل وهو ما يؤثر في حالتها النفسية واستقرارها الوظيفي. أما خلود الغامدي فوالدها لم يكن لديه أي مشكلة في عملها ولكن عندما تزوجت كان زوجها يساومها على مبلغ من راتبها أو أن تترك عملها وعندما رفضت حدثت مشكلات بينهما إلا أنها استشارت محامية وأخبرتها أن عدم اشتراطها للعمل يجعلها خاسرة لو اشتكت للقاضي، وهكذا فإن زوجها منعها أولا من الذهاب للعمل وبعدها قدم استقالتها إلى الشركة التي وافقت عليها دون أن ترجع إلي لأنني أرغب في الاستمرار في العمل. وأبانت فتاة أخرى لم ترغب في ذكر اسمها أن والدها منعها من إكمال تعليمها الجامعي "على الرغم من قبولي في الدراسات العليا، ولم تسأل إدارة الجامعة عن رغبتي وعدم حضوري إلى الجامعة وكأنه من الطبيعي أن يمارس ولي أمري حق فصلي من التعليم دون أي رغبة مني".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"هيومن رايتس": استخدام إسرائيل للفسفور الأبيض في غزة جريمة حرب

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 30/3/1420 هـ الموافق 27 مارس 2009 العدد 5646
http://www.aleqt.com/2009/03/27/article_208309.html

القدس المحتلة – الفرنسية:

أكدت منظمة هيومن رايتس وتش في تقرير لها نشر أمس أن قصف إسرائيل المتكرر بقذائف الفسفور الأبيض لمناطق مكتظة بالسكان في غزة، خلال حملتها العسكرية الأخيرة هو دليل على "ارتكاب جرائم حرب". وكتبت المنظمة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان "إن القصف المتكرر (بواسطة الجيش الإسرائيلي) لقذائف الفسفور الأبيض من عيار 155 ملم المتفجرة جوا أو بالقرب من مناطق مأهولة بالسكان كان بشكل عشوائي، ويدل على ارتكاب جرائم حرب". وأضاف التقرير "أن الجيش الإسرائيلي وبشكل متكرر أطلق قذائف الفسفور الأبيض بشكل غير قانوني فوق أحياء مأهولة بالسكان، ما أدى إلى مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق الأضرار بالبنى التحتية، بما فيها مدرسة وسوق تجارية ومخزن للمساعدات الإنسانية ومستشفى". وقال فريد آبراهامز أحد الباحثين في هيومن رايتس ووتش "في غزة لم يستخدم الجيش الإسرائيلي الفسفور الأبيض في المناطق المفتوحة فحسب لحجب تحركات قواته".

لجان مختصة تتولى التوعية والتثقيف

حقوق الإنسان ترصد حالات العنف بين الطلاب

المصدر: صحيفة سبق الإلكترونية الأحد 3 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 29 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4737

(سبق) جدة: ترصد لجان مختصة بحقوق الإنسان حالات العنف ضد الطلاب بكافة مدارس وزارة التربية والتعليم في كافة مناطق ومحافظات السعودية

وستبدأ اللجان المختصة بحقوق الإنسان في قطاعات وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع إدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية إعداد البيانات الإحصائية عن القطاع التربوي وحالات العنف، كما تتولى عملية الإشراف والمتابعة لعملية التوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات لكافة منسوبي إدارات التعليم بشقيها البنين والبنات وفق تحديد أسماء لأعضاء اللجان في كل إدارة تعليم للبنين والبنات ومن ذلك توزيع النشرات وعقد اللقاءات التربوية الهادفة.

وتدرس اللجان كل القضايا المحالة التي ترفع من اللجنة الرئيسية لاتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية بشأنها، وكذلك توضيح المرئيات حولها وإعادتها إلى لجنة تنسيقية مختصة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تقرير مجلس حقوق الإنسان الدولي ضد إسرائيل

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 1/4/1430 هـ الموافق 28 مارس 2009 العدد 5647
http://www.aleqt.com/2009/03/28/article_208749.html

السفير د. عبد الله الأشعل

في الثالث والعشرين من مارس الجاري قدم البروفيسور ريتشارد فولك أستاذ القانون الدولي المعروف تقريرا إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بصفته مقرر هذا المجلس لشؤون الأراضي الفلسطينية عن أحداث غزة في الفترة من 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008 حتى 19 كانون الثاني (يناير) 2009، أكد فيه أن أفعال إسرائيل في غزة يمكن أن تشكل جرائم حرب خطيرة، وأن حرمان سكان غزة من الفرار من الموت بإغلاق المعابر فى وجوههم يعتبر جريمة ضد الإنسانية، وأكد أن ما قامت به إسرائيل عدوان على غزة. وقال فولك في تقريره إن الهجوم العسكري الإسرائيلي على المناطق الشديدة الازدحام بالسكان جريمة حرب لا جدال فيها، وأكد أن اتفاقات جنيف تشدد على التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين المحيطين بها. وأشار إلى أن الهجوم الإسرائيلي الهائل شكل غير إنساني من الحرب التي تقتل وتشوه وتسبب في أضرار ذهنية. طالب فولك بتشكيل مجموعة مستقلة من الخبراء للتحقيق فى جرائم محتملة ارتكبتها القوات الإسرائيلية وحماس، وأن يشمل التحقيق استهداف إسرائيل المدارس والمساجد وعربات الإسعاف واستخدام أسلحة بينها الفسفور الأبيض. وأكد فولك أن حصار إسرائيل للقطاع من جميع الجهات وهو يضم مليونا ونصف مليون يعتبر انتهاكا خطيرا لاتفاقات جنيف ويشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما أن العدوان على قطاع غزة بشكل غير مبرر قانونا يشكل جريمة ضد السلام، وهو مبدأ استقر منذ محاكمات نورمبرج لمجرمي النازي، وتمنى فولك أن يشكل مجلس الأمن محكمة جنائية خاصة لتحديد المسؤولين في هذه الجرائم.

ومما يذكر أن البروفيسور ريتشارد فولك يهودي الديانة ولكنه رجل منصف ويلتزم بصحيح القانون، وكانت له دراسات في تأكيد قواعد القانون الدولي في الصراع العربي - الإسرائيلي، وقد أبعدته إسرائيل بعد السماح له بالوصول إليها في مهمة رسمية في الأراضي الفلسطنية قبل اجتياح غزة بأيام. كذلك يذكر أن تقرير فولك يتطابق تماما مع تقرير "هيومان رايتس ووتش" وتقرير منظمة العفو الدولية حول هذه الأحداث، وكذلك ممثلي الأونروا في غزة ولجان التحقيق الأهلية التي تفقدت مسرح العمليات، وقد استندت إليها منظمات حقوقية كبيرة لرفع الدعاوى ضد إسرائيل أمام محاكم بعض الدول الأوروبية التي تقبل الاختصاص العالمي، وكذلك المحكمة الجنائية الدولية. ويلاحظ أنه رغم القيمة القانونية الكبيرة لهذا التقرير إلا أنه يعتبر دليلا إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة، ولكن التقرير بذاته يمكن أن يستخدم كأوراق قانونية أمام القضاء الوطني والدولي. كذلك يلاحظ أن فولك اقترح إنشاء محكمة جنائية خاصة بجرائم غزة عن طريق مجلس الأمن وهذا مستحيل بسبب الفيتو، كما أن فولك لم يشدد على تقديم المتهمين الإسرائيليين إلى المحكمة الجنائية الدولية من خلال المدعي العام، وأظن أن إغفاله هذه النقطة يرجع إلى إدراكه حدود مسؤوليته وعدم وجود علاقة بين الأمم المتحدة وهذه المحكمة.

وأخيرا، فمن نافلة القول إن شعور إسرائيل بالأمان من أي عقاب وحمايتها بكل جرائمها سوف يشجع إسرائيل على مزيد منها، ولكن الأخطر هو أن إسرائيل فقدت وجهها البريء الذى أبهرت الغرب به، وهذا التقرير يعد أقوى دليل على ذلك.

خلال الربع الأول من العام الحالي

شرطة الشرقية تسجل 10 حالات تحرش جنسي بالأطفال

المصدر: صحيفة سبق الإلكترونية الأحد 3 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 29 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4729

محمد القحطاني (سبق) الدمام: تنامت المخاوف من تزايد محاولات التحرش الجنسي بالأطفال في المنطقة الشرقية ،حيث باتت تمثل قلقاً كبيراً على المجتمع المحلي ، وهي ظاهرة كانت إلى وقت قريب معدومة لكنها تضاعفت في السنوات الأخيرة.

ووفقاً لبيانات شرطة المنطقة الشرقية التي تلقتها "سبق" فإن محاولات التحرش الجنسي بالأطفال بلغت منذ بداية العام الحالي 10 حالات جميع ضحاياها أطفال سعوديون ، حيث بلغت 7 حالات كان المعتدي فيها من المقيمين (5 منهم من الجنسية البنجلاديشية وواحد من الجنسية الباكستانية وشخص آخر إفريقي الجنسية) ، فيما بلغت الحالات التي اعتدى بها السعوديون إلى ثلاثة حالات فقط ، اثنان منهم في الأربعينات بالعمر وشاب عشريني . وقد تمكنت شرطة المنطقة الشرقية في الشهر الماضي من الإيقاع بمواطن سعودي (38 عاماً) قام بإنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت يهدف إلى استخدام الأطفال جنسياً

وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة الشرقية العميد يوسف بن احمد القحطاني بأن مثل هذه القضايا تتعامل معها الجهات الأمنية كجهة مباشرة للقضية ،حيث تم القبض على الجناة ومن ثم يتم إحالتهم رفق ملف القضية إلى فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمنطقة بحكم الاختصاص .

وأوضح الباحث الاجتماعي الدكتور ظافر الشهري بأن مشكلة التحرش الجنسي بالأطفال تعد مشكلة عالمية موجودة في كافة المجتمعات سواء كانت محافظة أم منفتحة، وتصدر من كافة الفئات سواء كانت الغنية أو الفقيرة، المتعلمة أو الجاهلة. وبين أن هذا السلوك سلوك مرضي يصاب به بعض الأشخاص مما يدفعهم إلى ممارسته ضد بعض الفئات المستضعفة في المجتمع، وبالتالي نحن نحتاج إلى تأهيل ممارسيها وتوعية أفراد المجتمع بمخاطرها وتقوية الفئات المستضعفة كالأطفال في مواجهة المتحرش وصده لكي لا يتمادى في سلوكه . وطالب الشهري الأبوين بأن يحيطوا الطفل بالحنان والحب وزرع الثقة بينهم والابتعاد عن زرع الخوف في نفوس الأطفال بحيث لا يستطيع الطفل أن يكون صريحاً مع والديه نتيجة لذلك الخوف وأن تكون الأم قريبة لبنتها كي تساعدها على حل مشاكلها وليس هناك فتاة بدون مشاكل وقد تكون بين تلك المشاكل مشكلة التحرش الجنسي بكل أنواعه من الكلام إلى الفعل عندها تستطيع الأم أن تقدم النصائح لابنتها .

لجنة المساواة وحقوق الإنسان البريطانية تكرم20 امرأة مسلمة رائدة

هيفاء الفاهوم الكيلاني.. العربية الوحيدة في لائحة النساء المتميزات

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاحد 03 ربيع الثانى 1430 هـ 29 مارس 2009 العدد 11079
http://www.aawsat.com/details.asp?section=54&article=512900&issueno=11079

لندن: «الشرق الأوسط»

اختارت لجنة المساواة وحقوق الإنسان في البرلمان البريطاني السيدة هيفاء الفاهوم الكيلاني رئيسة المنتدى العربي الدولي للمرأة ضمن عشرين امرأة مسلمة كرمتهن في إطار «لائحة النساء المسلمات الرائدات» لهذا العام، وهو مسعى من اللجنة لإبراز صورة مشرقة للمرأة المسلمة بعيدة عن الأنماط التقليدية لصورة المرأة المسلمة الضعيفة وضحية القهر.

والكيلاني التي اختيرت واحدة من بين عشرين سيدة مسلمة رائدة في مجالات الإنتاج المتنوعة ومن مختلف أنحاء بريطانيا، هي السيدة العربية الوحيدة في اللائحة في ما يعتبر تكريسا لجهودها من خلال المنتدى، في تعزيز قدرات النساء العربيات في بريطانيا ومد جسور التواصل بين النساء العربيات ومثيلاتهن في الغرب وتحديدا بريطانيا.

وتهدف لائحة النساء المسلمات الرائدات إلى الاحتفاء بنساء قدمن إضافة نوعية إلى مجالات الإنتاج المتنوعة في بريطانيا وبلغن مراتب متقدمة جدا من النجاح. وبشكل رئيسي، تسعى هذه اللائحة إلى تحدي المفاهيم التقليدية المنمطة عن المرأة المسلمة التي باتت مناقضة تماما للواقع، إذ أظهرت الأبحاث وجود أكثر من مائة ألف امرأة مسلمة يعملن حاليا في بريطانيا وفي مختلف مجالات الإنتاج.

وقد كرمت لجنة المساواة وحقوق الإنسان البرلمانية هذا العام مجموعة من عشرين سيدة مسلمة تميزن في مجالات متعددة بينهن سيدات أعمال وأكاديميات وباحثات وطبيبات وناشطات في مجال السياسة وفي حقوق الإنسان. وأعلنت اللجنة التسميات في حفل عشاء أقامته في مدينة مانشستر شمال بريطانيا، في مسعى لتسليط الأضواء على تنوع المجتمع البريطاني ليس فقط في العاصمة لندن وإنما في مختلف أنحاء البلاد. وكانت اللجنة البرلمانية وجهت في يناير (كانون الثاني) من العام الجاري نداء إلى الأفراد وأرباب العمل من اجل تسمية زميلات أو صديقات لترشيحهن للائحة النساء المسلمات الرائدات لهذا العام. وقد تلقت اللجنة أكثر من 250 ترشيحا لنساء رائدات ومتميزات في نشاطهن، اختارت منهن اللجنة التي يترأسها تريفور فيليبس عشرين سيدة مسلمة يعكسن الوجه المشرق للنساء المسلمات في بريطانيا وتلك صورة غالبا ما تتجاهلها وسائل الإعلام. وتريد لائحة النساء المسلمات الرائدات إبراز مدى المساهمة الثمينة التي تقدمها هؤلاء النساء المسلمات للمجتمع البريطاني، لتكون بذلك رسالة تحفيز وتشجيع للنساء المسلمات سواء المتمكنات منهن في مجال عملهن أو المواهب الجديدة في صدد تفعيل مساهمتهن في المجتمع البريطاني باعتبارهن شريحة بارزة ومعبرة عنه.

الرياض

طالبوا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتنحي عن القضية

أسرة العطوي: المحامي الشمري بذل جهوداً كبيرة لإعادة "ابننا" ونرفض التشكيك بدوره

المصدر: جريدة الرياض الأثنين 3 ربيع الآخر 1430هـ - 30 مارس 2009م - العدد 14889
http://www.alriyadh.com/2009/03/30/article419167.html

متابعة: تركي العمري، نواف العتيبي

قررت المحكمة الإسرائيلية النظر في قضية الأسير السعودي عبدالرحمن العطوي اليوم عقب مطالبة المدعي العام الإسرائيلي بإعادة المحاكمة إضافة إلى تدخل ممثل الأمم المتحدة للنظر مجدداً في قضية العطوي الذي لا يزال رهن الاعتقال في السجون الإسرائيلية .

من جانب آخر أصدرت أسرة الأسير عبدالرحمن العطوي بياناً تؤكد فيه سلامة موقف المحامي كاتب الشمري وتشيد بجهوده في القضية وتجدد الثقة فيه لمتابعة محاكمة العطوي، جاء ذلك رداً على تصريح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني حول تعثر قضية العطوي بسبب المحامي .

وقال المتحدث باسم أسرة المعتقل «العطوي» موسى العطوي في دفاعه عن المحامي كاتب الشمري «لقد تابع الشمري القضية محلياً ودولياً وبذل المساعي والجهود الحثيثة فيها»، مؤكداً على أن دوره معروف لدى الجهات ذات العلاقة ولدى أسرة العطوي .

وأضاف العطوي ان أسرته طلبت من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عدم التدخل في قضية ابنهم الأسير حيث أوكلت مهمة المتابعة لهيئة حقوق الإنسان والندوة العالمية للشباب الإسلامي التي بذلت جهوداً كبيرة، ولا تزال تتابع القضية بالتعاون مع مؤسسة مانديلا الحقوقية في رام الله، مشدداً على رفضهم التشكيك في المحامي الشمري أو الجهات المتابعة للقضية ووصفهم بالتقصير .

وأشار إلى أن الأيام المقبلة ستشهد انتقال قضية شقيقه الأسير إلى منحنى آخر ستساهم بإذن الله في الافراج عنه وعودته إلى الوطن.

"الصحة": 7 حلول عاجلة لمواجهة نقص الأسرّة والدواء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 30 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121873

المدينة - جدة
قررت وزارة الصحة وضع 7 حلول عاجلة لمواجهة نقص أسرة التنويم والأدوية في بعض المناطق والمحافظات ، وطلبت من مديري الشؤون الصحية تنفيذها بشكل عاجل . وقال مصدر مسؤول في الوزارة لـ "المدينة" إن هذه الخطوات تتضمن إعادة تدوير الأسرة، وجراحة اليوم الواحد، ونقل الخدمة الصحية من المستشفى إلى المنزل (الرعاية المنزلية، وكذلك إنشاء دور الضيافة لمرضى خارج المنطقة، واستحداث إدارة لخدمات المرضى بالمنطقة والمستشفيات والمراكز الصحية تعنى بالتعامل مع شكاوى الموظفين، ومعالجتها فورا بالمرونة المطلوبة وفقا للنظام وتخصيص من ساعة إلى ساعتين مرة في الأسبوع لمقابلة المواطنين، والنظر في شكواهم ، وتلقي وجهات نظرهم على أن يكون هذا الموعد ثابتا، ومعلنا لجمهور المواطنين.
واضاف انه سيتم تفعيل مراقبة مخزون الدواء عن طريق النظام المباشر لصرف الدواء ومراقبته بالحاسب الآلي من خلال المراجعة الداخلية لمنع نقص الدواء، والمستلزمات الطبية. من جهته طالب وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور الحواسي كافة مديري الشؤون الصحية بالمناطق والمحافظات البدء بتنفيذ التعليمات الجديدة الصادرة من وزير الصحة مع الرفع بما اتخذ من خطوات في هذا المجال.

خبراء اجتماعيون: 99٪ من حالات العنف ضد النساء والأطفال والمرأة سبب رئيسي وراء الاعتداءات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 30 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121753

فهد الحمياني - الطائف

كشفت لجان حماية الأسرة في الشئون الاجتماعية بعد معاينتها 409 حالات العام الماضي ان 106 حالات وقعت ضد النساء و 106 اخرى ضد فتيات تقل أعمارهن عن 26 عاما، و 196 حالة ضد الأطفال، أما الرجال فكان نصيبهم 8 حالات عنف فقط، وكشف خبراء اجتماعيون ان المرأة نفسها تعد أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه رد فعل لذلك، مما يجعل المعنفين يأخذون في التمادي والتجرأ أكثر فأكثر. وقد تتجلى هذه الحالة أكثر عند فقد المرأة من تلتجئ إليه، ومن يقوم بحمايتها. كما أن هناك أسبابًا ثقافية واجتماعية كالجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وأوضحوا أن من أسباب العلاج الرجوع إلى المنهج الإلهي والشريعة الإسلامية التي تعطي للمرأة كامل حقوق وقد أثبتت التجربة أن القوانين الوضعية لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها، وإن كانت ترفع الشعارات لصالحها. ومعاقبة من يقوم بالعنف ضد المرأة أو الأطفال بإيقاع أشد العقوبات الرادعة كي تشعر المرأة بالأمن والأمان.

المرأة سبب رئيسي للعنف

يقول محمد معيض الجعيد اخصائي اجتماعي ان العنف سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية. ويشمل العنف السب والشتم والضرب والقتل والاعتداء لافتا الى اعتقاد البعض بأن العنف هو لغة التخاطب الممكن استعمالها مع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، ولكنه يأتي مع المرأة اللغة الأولى. وقال إن الرجل ضعيف الشخصية يلجأ للعنف الذي يختلف تماما حسب الشخص الذي أمامه فإذا كان قويا نجده يرفع صوته فقط وإذا كان من أمامه فتاة أو امرأة ينظر لهن بأنهن الحلقة الأضعف في المجتمع عن غيرهم فيستخدم أساليب العنف من ضرب وشتم واهانة.

وتقول د. الجوهرة بنت ناصر خبيرة نفسية إن التعايش مع المرأة ينبغي في كل الأحوال ان يكون سلميا عاطفيا، وحين يأخذ هذا (الأصل) في المسار والتوجه الصحيح في الحياة منحى الضد منه، فهذا يعني أن هناك انحرافا مبالغا فيه، توارده البعض فأعطى النتيجة السلبية المنحرفة عن المبتغى الحقيقي والمقصد النبيل للحكمة الإلهية، وحسب إحصاءات مختلفة فإن حالات العنف ضد المرأة حتى الآن تصل إلى 20% في المملكة، بينما في الدول الغربية تصل إلى 80% مشيرة ان مليونى امرأة فرنسية يتعرضن للعنف والضرب سنويا رغم انها موطن الزهور والورود والعطور ولفتت الى اهمية الالتزام بالتوجيه النبوي بعدم الغضب مستغربة ارتفاع نسبة الطلاق لتصل الى 60% فى بعض المناطق إذا جمعنا النسبتين العنف مع الطلاق وجدنا أننا نتساوى مع الغرب بالنسبة نفسها 80% من حالات العنف بل والنبذ للمرأة لدينا. وأرجعت العنف ضد المرأة الى قصور الإدراك وضعف العقلية وعدم النضج والجهل بالامور الدينية. وحين يوافق هذه الأسباب النظرة الدونية للمرأة عن جهل وعدم فهم تعاليم الاسلام وسوء الطباع فإن ذلك يؤدى الى ضغوط نفسية ويفاقم من المشكلة.

45% من الأطفال يتعرضون للعنف

وتقول منى المالكي رئيسة القسم النسائي بالنادي الادبي بالطائف: العنف ضد المرأة يرجع الى تفكير نسقي مترهل يرى المرأة دائما الحلقة الأضعف في المنظومة المجتمعية، وعندما يوجه للطفل فهو أعمى لايميز بين طفل أو طفلة في هذه السن البريئة فكلهم سواسية أمام تصرف وحشي لايمت للإنسانية بصلة. واوضحت ان هذا العنف تجاوز تعاليم الدين موضحة ان نقص دور الحماية الاجتماعية وفوبيا الخوف الاجتماعي من كلام الناس ساهم في ارتفاع معدل هذا العنف ولذلك لابد من التوعية الدائمة بحقوق المرأة والطفل وتضيف فاطمة سعد الدين أحمد باحثة تربوية : العنف ضد النساء والفتيات مستمر دون هوادة في جميع الدول والثقافات. ورغم حظره إلا أنه في واقع الأمر يتم التستر عليه أو التغاضي عنه ضمنياً في أكثر الأحيان، واوضحت ان اكثر أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة على نطاق العالم هو البدني الذى تتعرض له امرأة واحدة على الأقل من بين ثلاث نساء في المتوسط للضرب ومن متابعتى لبعض الدراسات في هذا المجال تبين أن 45% من الأطفال السعوديين يتعرضون لصور من الإيذاء في حياتهم اليومية. واوضحت ان المؤشر الخطير اللافت للانتباه هو أن 83% من الحالات التي تتعرض للعنف الأسري تصل إلى دور الملاحظة والتوجيه والرعاية عن طريق الشرطة، و 72% من الضحايا يصلون عن طريق أحد الوالدين. واوضحت اكثر من دراسة أن آثار العنف الأسري غالباً ما تظهر بعد سن البلوغ، وتكشف أن 80% من متعاطي الكحول والمخدرات تعرضوا للاعتداء في طفولتهم، وأن 80% من الهاربين من منازلهم يؤكدون أن الاعتداء عامل أساسي في هروبهم، وأن 78% من السجناء تعرضوا للاعتداء في طفولتهم.

خلال اجتماعه مع مأذوني الأنكحة

رئيس محاكم الخبر يشدد على عدم تزويج صغار السن

المصدر: صحيفة سبق الإلكترونية الاثنين 4 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 30 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4767

محمد عبدالله (سبق) الدمام: ناقش رئيس محاكم الخبر الدكتور صالح بن عبدالرحمن اليوسف خلال اجتماعه مع مأذوني الأنكحة بالخبر والبالغ عددهم (14) مأذوناً بالسن المحددة للزواج وشدد على عدم زواج صغار السن ، كما حث المأذونين على سرعة إجراء العقود للراغبين في الزواج وتقديم النصح والإرشاد لهم، وكذلك طرح المعوقات والإشكاليات التي يواجهها مأذون الأنكحة بالشرقية.

من جهة أخرى طالب الدكتور اليوسف الآباء بعدم إجبار بناتهم على الزواج دون موافقتهن، مؤكداً في الوقت نفسه أن المعول في تزويج البنات هي الضوابط الشرعية ومنها حق القبول أو الرفض ، مضيفاً أن على الآباء مراعاة مرحلة النضج والرشد والعقل في بناتهم لأن البنت كلما كانت صغيرة قل تصورها للزواج وحقوقه وواجباته.

وقد عبر مأذونو الأنكحة بالخبر عن شكرهم وتقديرهم لرئيس محاكم الخبر الدكتور اليوسف مطالبين في ذات الوقت بأن يكون هذا الاجتماع شهرياً لكي تعم الفائدة.

كشف عن مناقشة "هيئة الخبراء" لـ "إستراتيجية التوظيف"

نائب وزير العمل : بطالة الإناث ترتبط بالظروف الاجتماعية

المصدر: صحيفة سبق الإلكترونية الاثنين 4 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 30 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4771

الدكتور عبدالواحد الحميد (سبق) الرياض : كشف نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد الحميد أن وزارة العمل انتهت منذ فترة طويلة من إعداد "إستراتيجية التوظيف السعودية" والتي مرت بخطوات إجرائية عديدة، مشيراً إلى أنها الآن تناقش في هيئة الخبراء. وسلط الحميد الضوء على التقرير الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حول القوى العاملة في المملكة ، موضحاً أن البحث اثبت ارتفاعاً طفيفاً في نسبة البطالة وذلك بسبب ارتفاع معدل البطالة بين الإناث . وأوضح الحميد في حوار مع وكالة الأنباء السعودية ارتفاع معدل بطالة الإناث من 24,9% في شهر صفر 1429هـ إلى 26,9% في شهر شعبان 1429هـ ، أما معدل بطالة الذكور فقد انخفض خلال نفس الفترة من 6,9% إلى 6,8% .
وأشار إلى أن عمل وزارة العمل يقتصر على القطاع الخاص ، وبالتالي فإن المواطنين الذين يبحثون عن فرص العمل في القطاع الحكومي فقط لا يمكن لوزارة العمل مساعدتهم لأن هذا خارج اختصاصها.
وأضاف :"على أية حال فمشكلة البطالة تتمثل أساساً في بطالة الإناث أما الذكور الذين يرغبون العمل في القطاع الخاص فالوظائف متوفرة ويمكن إيجاد عمل لهم بسهولة". وعن كيفية معالجة البطالة المتفشية بين الإناث السعوديات قال الحميد :"بطالة الإناث ترتبط إلى حد كبير بالظروف الاجتماعية السائدة ولا تستطيع وزارة العمل وحدها معالجة هذه الظروف، فالقطاع الخاص في المرحلة الاجتماعية الراهنة يجد نفسه أمام معضلة استيعاب النساء السعوديات رغم وجود وظائف كثيرة يمكن للمرأة أن تعمل فيها .. لكن هذا يحتاج إلى توافق اجتماعي حول كثير من الأمور التي لا تزال محلاً للجدل والنقاش في مجتمعنا السعودي".
وتابع :" من المؤلم أن معظم المتعطلات عن العمل هن نساء عاليات التأهيل حيث تمثل الجامعيات المتعطلات عن العمل 78,3% من مجموع النساء المتعطلات.. أما بالنسبة للمتعطلين الذكور فإن الغالبية العظمي منهم لا يزيد تأهيلهم عن الثانوية العامة حيث تبلغ نسبة المتعطلين من هذه الفئة التي لا يزيد تأهيلها عن الثانوية العامة 76% من مجموع المتعطلين الذكور".
وقال الحميد إن الشريحة العمرية الأساسية التي تعاني من البطالة تتمثل في الفئة العمرية (20 إلى 24) سنة حيث يمثل المتعطلون داخل هذه الفئة 46.3% من مجموع المتعطلين السعوديين عن العمل. وهذه الفئة العمرية تعتبر شريحة صعبة لأنها تمثل بداية دخول الكثير من المواطنين إلى سوق العمل . ومن المعروف أن بعض المستجدين في الدخول إلى سوق العمل يصعب عليه أحياناً التأقلم مع متطلبات وظروف العمل أما بسبب الحاجة إلى المزيد من المهارات ، أو بسبب عدم القناعة بالأجر أو عدم تقبل بيئة وظروف العمل في القطاع الخاص، أو بسبب استعجال النتائج وعدم القدرة على التحمل والصبر في التسلسل في سلم الوظيفة صعوداً إلى الأعلى بعد اكتساب الخبرة والتجربة.

يساعد على اكتشاف الاعتداءات النفسية والجسدية...

تدريب "المرشدين" على اكتشاف "العنف ضد الأطفال"

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/29//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/03-2009/Article-20090328-4ea53d62-c0a8-10ed-000c-e0bb4ecfc1a3/story.html

القطيف - محمد المرزوق

ينظم قسم الخدمة الاجتماعية في مستشفى صفوى العام، غداً، لقاءً تدريبياً حول برنامج «العنف الأسري»، تحت عنوان «العنف ضد الأطفال»، يستهدف المرشدين الطلابيين في مدارس البنين الابتدائية في قطاع صفوى. ويضم البرنامج محاضرة وورشة عمل، يقدمها الاختصاصي النفسي أحمد السعيد.

وذكـرت منسقة الخدمة الاجتماعية في المستشفى المشرفة على البرنامج سميرة الدخيل، أن البرنامج «يستهدف الرجال فقط، وبخاصة فئة المرشـدين الطلابيين فـي المدارس».

وبررت قصره على الرجال بأنهم «قليلو الحضور في مثل هذه البرامج، ما دعانا إلى استهدافهم، على خلاف الوضع مع النساء، اللواتي يحضرن في شكل دائم، وبأعداد كبيرة، في البرامج والندوات التي تقام في مدارس ابتدائية، خصوصاً في الفترة المسائية».

مشـيرة إلى أن الفئـة المستهدفة «تساهم في اكتشاف حالات العنف، سواء كانت داخل الأسرة، أو في المدرسة، ما يساعد على الحد منها، ومعالجتها».

وسيتطرق المحاضر إلى «تعريف العنف ضد الأطفال، والفرق بين النفسي والجسدي منه، وأشكالهما، إضافة إلى أضرار العنف، وكيفية الوقاية منه»، وأشارت الدخيل إلى أن المنطقة الشرقية «تُعد من أقل المناطق المسجلة للعنف».

وذكرت رئيسة برنامج «الأمان الأسري الوطني»، أن «ظاهرة العنف ضد الأطفال تضاعفت 10 مرات منذ العام 1999». وشكلت وزارة الصحة، في مطلع العام الجاري، 37 لجنة لمتابعة حالات العنف ضد الأطفال، سبع منها في الرياض، فيما البقية توزعت على المناطق والمحافظات. و«تعمل على حماية الأطفال من العنف».

وأطلقت في الآونة الأخيرة حملة لـ«مناهضة العنف»، تشرف عليها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج «الأمان الأسري الوطني». وذكر رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني أن «الحملة ستمتد ستة أشهر إلى ثمانية».

وأشار إلى «رصد حالات عنف أدت إلى وفاة». وأصدرت «الجمعية» خمسة إحصاءات لقضايا عنف أسري منذ العام 2004، بلغ عددها 1284 قضية، وتصدر العام 2006 القائمة بتسجيل 385 قضية. وتظهر الإحصاءات التي أصدرتها «الجمعية» في العام 2008، تصدر مدينة جدة العنف الأسري، إذ سجلت 137 قضية، تلتها الرياض بـ 59 قضية، وجاءت الجوف في ذيل القائمة بتسجيلها تسع قضايا عنف.

متى يُعاد النظر في ظاهرة التعزير بالجَلْد؟!

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 30 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121795

أسامة أحمد السباعي

انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة «الجَلد بالسياط».. تلك الظاهرة التي أوجدتها بعض الأحكام القضائية التعزيرية، التي لم تكتفِ بالسجن.. بل أضافت إليه جلد المُدان مئات الجلْدات، لدرجة يكاد لا يصدر حكم قضائي تعزيري بالسجن إلاّ مصحوبًا بعدد من الجلْدات يصل بعضها إلى الألف، وربما وصل القليل منها إلى أكثر من ذلك.ونحن مع تقديرنا للنظام القضائي الذي يقوم على مرجعية دينية، ويستقي أحكامه من مصادر تشريعية، غير أنّا نقف محتارين أمام المعايير والمقاييس التي استند إليها القضاء، لمثل هذه الأحكام التي تجاوز الكثير منها أحكام الحدود الشرعية في الجلْد.

ولدينا أمثلة كثيرة على أحكام تعزيرية بلغ فيها الجلْد بالسياط عددًا يفوق حجم الجريمة من ذلك:

• الحكم على شخصين سرقا (خروفين) بالسجن 3 سنوات لكلٍّ منهما، وجلْدهما 3000 جلدة، بواقع 1500 لكلٍّ منهما.

• الحكم على رجل بسجن سنتين وجلْده 200 جلدة، لأنه ضرب زوجته ضربًا مبرحًا أدّى إلى بلع لسانها، وأفضى إلى موتها، (ضرب أفضى إلى الموت: سجن سنتين فقط، و 200 جلدة بس..!) أمّا سرقة خروفين فسجن 3 سنوات، وألف جلدة!.

كيف يمكن أن نستوعب هذا التباين والتناقض في الأحكام؟! لكأنّما الحكم على الزوج هو أقصى ما تستحقه المرأة، والحكم على سارقي الخروفين أغلى من قيمة المرأة، فلابد من تشديد العقوبة على مَن سرقهما..!

• الحكم على عجوز في السبعين من عمرها، بالسجن أربعة أشهر وجلْدها (40) جلْدة على ظهرها.

أعجوز في السبعين تُجلد على ظهرٍ تقوّس، وزال عنه اللحم، وبقي جِلدًا على عظمٍ، وكان هذا المستوى من الحكم بدعوى الخلوة المحرّمة؟!

أعجوز من القواعد من النساء، والتي لا ترجو نكاحًا، ونضبت ميولها الأنثوية، يُحكم عليها بالجَلْد؟ وكيف يتحمّل جسدها الجلْد، وتتقبل نفسها الذلّ والإهانة، وهي في مثل السن المتقدمة من العمر، ولدى القاضي فرصة حكم تعزيري بديل، يكون أكثر ملاءمة لوضعها كامرأة تخطّت سن الحيوية والشباب والقدرة على تحمّل الجَلْد؟!. أوَليس التنبيه والنصح والتوجيه صورًا من صور الأحكام التعزيرية التي تليق بسنّها كجدّة لها أبناء وأحفاد يقبّلون رأسها، ويأتي الحكم التعزيري ليجلْد ظهرها على مسمع وربما على مرأى من أبنائها وأحفادها؟!.

• حتّى مَن حاول الانتحار لم يَسْلم من العقوبة بالسجن والجَلْد! فقد أصدر قاضي المحكمة الجزئية حُكمًا على شاب حاول الانتحار في المسجد الحرام، بسجنه شهرًا، وجَلْده 60 جلدة، ومنعه من السفر إلى الخارج، بعد أن أثبت التقرير الطبي الصادر بحقه تعاطيه الحبوب المخدّرة.وقد اطّلعتُ على مقال للأستاذ خالد السليمان بعنوان: «سياط الانتحار» نُشر في زاويته «الجهات الخمس» في الصفحة الأخيرة من صحيفة «عكاظ» بتاريخ 1430/3/22هـ، تعجّب الأستاذ السليمان من معاقبة مَن يحاول الانتحار بالجَلْد والسجن.. بدلاً من (معاملته كمريض نفسي يحتاج إلى علاج، وإلى الأخذ بيده ليستعيد استقراره النفسي).إنّ الشخص الذي يحاول الانتحار لا يُعدُّ مجرمًا بقدر ما يُعدُّ إنسانًا اضطربت نفسيته، واختل عقله، وفَقَدَ الثقة في نفسه وفي مَن حوله، بعد أن يئس من الحياة، وناله منها ما أحبط آماله في العيش.. عاجزًا عن مواجهة الحياة بمسؤولياتها وظروفها القاسية.

مثل هذا الشخص ليس في حاجة إلى العقوبة البدنية بقدر ما هو في حاجة إلى المعالجة النفسية، وإعطائه جرعة إيمانية، وتعزيز الثقة في نفسه، وملئه بالأمل في أيام أرحب وحياة أفضل.

لقد صدق الأستاذ السليمان حين اختتم مقاله بأن الشاب يحتاج إلى «مَن يحقنه بترياق الأمل في الحياة والإيمان، واستعادة الذات.. لا مَن يضرب بالسّياط».

تُرى.. هل نحن في موقف مَن يشجب أحكام القضاء، أو يعترض على حيثياته؟! كلّا.. إنّما نحن نتساءل عن أسباب التفاوت الكبير في العقوبات التعزيرية، ويؤلمنا ويؤرّقنا الاعتماد في كثير من العقوبات على الجلْد بالسياط، إلى جانب السجن، الأمر الذي لم يكن موجودًا في السابق إلاّ ما ندر.. لدرجة أن البعض أصبح يخشى أن أحكام الجلْد باتت تمثل «موجة» مبعثها التقييم الشخصي أكثر منه معيارًا يقوم على مرجعية شرعية.

إننا جميعًا نؤمن إيمانًا راسخًا لا مرية فيه أن قواعد وقوانين الشريعة الإسلامية يجب أن تتبع وتنفذ بدقة، ولكننا -في الوقت نفسه- لابد أن نعترف أن تطبيق الشريعة في سلك القضاء يقتضي منا توضيح وتوصيف وتقنين للقضاء يبيّن بصورة مفصّلة تطبيق الأحكام القضائية، فلا يترك لاجتهادات لا ضابط لها.

فهل غدونا في حاجة إلى وضع تنظيمات توضّح الحد الأعلى لكل عقوبة تعزيرية، في إطار التنظيمات الجديدة للقضاء؟!

إنشاء دار للحماية من العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/29//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/03-2009/Article-20090328-4ea60bbe-c0a8-10ed-000c-e0bbc5243762/story.html

الدمام
كشف مدير قسم الجمعيات الخيرية في إدارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة الشرقية يوسف اليوسف، عن قرب افتتاح دار للحماية الاجتماعية في المنطقة.
وقال خلال استضافته من جانب لجنة المتقاعدين في «غرفة الشرقية» أخيراً: «إن العمل جار على إنشاء الدار، التي ستكون مسؤولة عن حماية أفراد الأسرة من العنف». وأوضح اليوسف، ان عدد الجمعيات، بحسب آخر إحصائية في المملكة، «بلغ 504 جمعيات، تحتل المنطقة الشرقية المركز الثالث فيها عدداً، بعد منطقتي مكة المكرمة والرياض»، مؤكداً ان إدارة الشؤون الاجتماعية في الشرقية «تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وتذليل جميع العقبات أمام الجمعيات». وتطرق إلى الدور الذي تؤديه دور الأيتام. وأشار إلى «تقديم جميع المساعدات المادية والمعنوية للأيتام». كما بين انه يوجد دار للمسنين «تلقى اهتماماً كبيراً من جانب الوزارة». وطرح أعضاء في لجنة المتقاعدين أسئلة حول كيفية دمج الطفل مجهول الهوية مع المجتمع. وأبان اليوسف ان «الطفل سواءً كان معوقاً أو يتيماً، تتاح له فسحة لممارسة حياته الطبيعية، وهناك رحلات حج وعمرة، ورحلات ترفيهية تنظم في شكل دائم».

الجَلْدُ وقضايا التعزير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 30 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121639

عبدالله فراج الشريف

كتبتُ عدة مرات في قضية التعزير بالجلْد، رغبة مني بالمساهمة في الدعوة إلى إعادة النظر في ما يصدر من أحكام بالجَلْد تعزيرًا، بعد أن شوّهت بعض هذه الأحكام صورتنا في الداخل والخارج، لما تصوّره البعض فيها من قسوة بالغة على المحكوم عليهم بها، خاصة عندما يبلغ الحكم بها آلاف الجلْدات، وبعد أن شعر الناس ألاَّ عقوبة لدى قضاتنا في كل قضايا التعزير سوى عقوبتين لا ثالث لهما: الجَلْد والحبس، وكأنّ لا عقوبة تشرع في التعزير سواهما، كما أن الملاحظ أن عقوبة الجلْد يُتجاوز بها عقوبة الحد حتى في أتفه القضايا، فقلّ أن تجد حكمًا بالتعزير دون المائة جلدة الذي هو حد الزنا لغير المحصن إلاَّ نادرًا، على الأقل في ما يبلغنا من هذه الأحكام، واليوم تطالعنا الصحف بخبر عن إعادة النظر في عقوبة بالجلْد والحبس على سارقي خروفين، صدر بحقهما من قبل حكم بأن يُجلد كلٌّ منهما ألفاً وخمس مائة جلْدة، وأن يُسجن كل منهما ثلاثة أعوام، والذي كتبتُ عنه هنا من قبل عبر مساهمتي في إعادة النظر في هذه العقوبات، وفي التصريح المنسوب إلى رئيس محكمة بيشة، التي أصدرت الحكم، عدة أمور تستثير النقاش، فقد اعتبر فضيلته أن العقوبة التي صدر بها الحكم على الشابّين السارقين مناسبة، ولكنه لا يذكر لنا المعيار الشرعي الذي به حكم أنهما مناسبتان لما وقع منهما، والذي يظهر من الخبر المنشور في صحيفة عكاظ بتاريخ 1430/3/29هـ، أن الحكم قد طلبت هيئة التمييز إعادة النظر فيه، وهو أمر -ولا شك- مشجّع على تغييره، والغريب أن رئيس المحكمة أشار أن من مصلحة القضية أن تبقى قيد السرية التامة، لحين الانتهاء منها، وأشارت الصحيفة إلى أن حتى وكيل المحكوم عليهما مُنع من الاطّلاع على مجرياتها، رغم أن مبنى القضاء على العلنية لا السرية، إلاَّ في أحوال قليلة نادرة، فلا سرية في محاكمة يُراد من إصدار الحكم فيها بعقوبة الردع للمحكوم

عليه، ولمَن تسوّل له نفسه أن يفعل مثل فعله، بل إطلاع الناس على ما يجري فيها مطلوب، حتى أن المحاكم في سائر بلدان العالم تبيح للناس أن يحضروا مثل هذه المحاكمات. والخبر الثاني تنقله لنا الصحيفة ذاتها عن أن المحكمة العامة بمكة المكرمة قضت بسجن شاب خمسة عشر عامًا، وجلْده أربعين ألف جلدة، في حكم غير مسبوق، والتّهمة -كما جاء في الخبر- (إقامة علاقة غير شرعية مع فتاة، واستدراجها إلى خارج النطاق العمراني، وهروبها منه، لتلقى حتفها دهسًا على الطريق السريع، شرقي العاصمة المقدسة)، ولا أدري إن كانت هذه العبارات الوصفية لما وقع من الشاب هي حيثيات للحكم، أم مجرد تصوير من الصحفي الذي نقل الخبر إلينا، إلاَّ أن تكييف القضية بهذا الشكل لا يتوافق مع هذه العقوبة التي بلغت في الجلْد أربعين ألف جلدة، وحد الزنا لغير المحصن أصلاً مائة جلدة، ولا يفيد الخبر أن الزنا أو الاغتصاب قد وقع، بل إن مفهومه يدل على أن الفتاة خشية وقوعه قد هربت، ولم أدرك ما هي مسؤولية الشاب عن وفاة الفتاة، التي ذكر أنها ماتت دهسًا، ثم إن العلاقة التي بينهما لا يحدّثنا الخبر هل تمت بموافقة منهما معًا وهو الظاهر، أم أن الشاب قد خدع الفتاة لتخرج معه، وما لون هذه الخديعة؟ ولِمَ تحمّل الوزر وحده؟ ويبقى البحث عن مبرر الأربعين ألف جلدة إن حُكم بها فعلاً، وأين نجد مستندًا له في دليل شرعي، أو سابقة قضائية؟ ممّا يطرح السؤال الملحّ: لماذا يصر قضاتنا على هذه الآلاف من الجلْدات؟ أعلم ان الأعراض يُحتاط لها، وأن العقوبة على المعتدى عليها يجب أن تكون رادعة، ولكن لا بد لهذا من مستند يرتكز عليه، وأن يكون الفعل الموجب له قد وقع فعلاً، وحد الحرابة لا أظن أنه ينطبق على هذه الحالة التي شرحت بهذا الشكل الذي قرأنا عنه، وهذا هو ما يدعونا اليوم أن نقول: إن الأحكام التعزيرية تحتاج من سلطة القضاء في بلادنا بتشكيلاتها المختلفة إلى إعادة نظر، ولعلّها هي مَن تطالب بجدية تامة تقنين عقوبات التعزير، مع ملاحظة ظرف العصر وما يقع فيه من وقائع لا مثيل لها فيما سبق من العصور، وأن نستعين بالمتخصصين في القوانين، الذين مارسوا القضاء والمحاماة في بلداننا العربية والإسلامية، بل وخارجها، على الأقل لابتكار آليات جديدة لتطبيق أحكام للتعزير في

مختلف مذاهبنا الإسلامية، والتي أُهيل عليها عندنا تراب النسيان، وهي مرصودة في مصادرنا الفقهية الثرية، وتحتاج لمن ينفض عنها هذا التراب، ويستفيد منها، والجميع يعلم أن قضايا التعزير في مجملها قضايا اجتهادية لا نصوص فيها إلاّ ما قلّ من وقائعها، فعلينا ألاّ نشتطّ في القول بأن هذه أحكام الشريعة، أو هي من ثوابتها، ولنا مندوحة عن ذلك باجتهاد جماعي يحقق لنا مزيدًا من العدل في مثل هذه القضايا، تبتكره العقول الذكية، ولا يخرج عن نصوص الشريعة وقواعدها ومقاصدها، وأن مثل هذا الاجتهاد يخدم القضاء
والقضاة أولاً، حيث يرفع عن كاهلهم ما قد يتّهمون به من القسوة، ويحقق الانصاف للمتّهمين والأبرياء معًا، ولكل مَن وقع عليه اعتداء، فإننا في طور التطوير لأداء محاكمنا نحتاج إلى مزيد من الدراسات في هذا المجال، نستدعي لها أفضل ما لدينا من حَمَلَة العلم الشرعي، والخبراء القانونيين.. فهل نفعل؟ هو ما أرجوه.. والله ولي التوفيق.

منظمة المؤتمر الإسلامي ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 30 مارس 2009
http://al-madina.com/node/121626

علي العميري- مكة المكرمة

رحبت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بقرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حثّ الدول الأعضاء على حماية الأديان من الانتقاد والإساءات وتجريم هذا العمل وقال نائب الأمين العام للمنظمة السفير عطا المنان: إن للمجموعة الإسلامية في جنيف الأثر الكبير في صدور هذا القرار حيث تبنت المجموعة الإسلامية هذا القرار وسعت للتصويت عليه وتطبيقه لماله من أثر في إرساء التعايش بين شعوب العالم واحترام الأديان مشيراً إلى أن بعض الدول الغربية وبعض الأفراد سعوا إلى الإساءة إلى الأديان وفي مقدمتها الدين الإسلامي الذي وصم بالإرهاب والتطرف ومن ذلك الإساءة إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم مثلما حدث في قضية الرسوم المسيئة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.
وبيّن السفير عطا المنان أن احترام الأديان أمرٌ في غاية الأهمية لأنه يكرس الاحترام بين شعوب العالم ولابد من أن تحترم الأديان وتعطى الحرية لكل إنسان للتمسك بدينه وعدم المساس بالأديان السماوية مشيراً إلى أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر هذا القرار خطوة على الطريق الصحيح للحد من أفعال الكراهية بين الشعوب .

الفتاة قدمت من الأدلة مايؤكد صحة دعواها

المحكمة العامة تزوج سعودية بعد ثبوت عضل والدها لها

المصدر: صحيفة سبق الإلكترونية الاثنين 4 ربيع الثاني 1430 هـ الموافق 30 مارس 2009 م
http://www.sabq.org/?action=shownews&news=4794

(سبق) خاص: قضت المحكمة العامة بتزويج فتاة سعودية بدون إذن والدها بعد ثبوت عضلها عن الزواج من كفئها في الدين والنسب حسب ما ورد للقاضي من أدلة وإثباتات.

وكانت الفتاة قد ترافعت أمام المحكمة تطالب برفع ولاية والدها في تزويجها بعد أن تقدم احد الخطاب ورفض والدها الاستماع إليه أو تحديد موعد لمقابلته وأكدت الفتاة أن والدها لا يرغب في الشخص المتقدم إليها لكونه من خارج قبيلتهم ومنطقتهم وقدمت للمحكمة شهوداً أكدوا صلاح الخاطب وحسن نسبه وأبدت تخوفها من ضياع فرصتها في الزواج خصوصا وأنها في الثامنة والعشرين من العمر.

وبعد توجيه استدعاء لوالد الفتاة للحضور للمحكمة وإصلاح خلافه مع ابنته رفض ذلك غير مره وأرسل خطاباً خطياً ذكر فيه أن العادة جرت على اقتصار تزويج بنات عائلتهم من الأقارب فقط وهوما رفضته المدعية وقالت إن شقيقة والدها متزوجة من قبيلة بعيده عنهم ولا يوجد مانع من أن تتبعها في ذلك.

وبعد بحث القاضي ملف القضية واستدعاء الخاطب اتضح انه من نسب معروف في منطقة الخرج وانه طالب علم شرعي ويكمل دراسة الماجستير في تخصص شرعي ويعمل إماماً وخطيباً بأحد الجوامع.

وأصدرت المحكمة حكما يؤكد ثبوت عضل المدعى عليه لابنته استنادا إلى عمرها وانه لم يقدم ما يؤثر على الخاطب وشهادة الشاهدين بحسن خلق الخاطب وتضرر البنت من تأخير زواجها، وتولت المحكمة عقد النكاح بعد نزع ولاية الأب درءاً للمفسدة.

علقه في غرفة بمساعدة شقيقه وشقيقته وانهالوا عليه ضربا وتعذيبا

توقيف شاب اعتدى على أخيه وإحالة الضحية لمركز الحماية

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/04/04هـ) 31/ مارس/2009 العدد : 2844
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090331/Con20090331267580.htm

عبد الخالق بركات ـ الباحة

أوقفت شرطة الباحة شابا اعتدى على أخيه الأصغر بالضرب والتعذيب، كما أطلقت سراح شقيق المعتدي بالكفالة. إلى ذلك سجل مركز حماية الطفل في مستشفى الملك فهد في الباحة حالة الطفل طلال محمد (9 أعوام) من ذوي الاحتياجات الخاصة في كشوفات المركز من أجل حمايته من العنف الأسري، وذلك عقب تعرضه للضرب المبرح من اثنين من أشقائه عصر الخميس الماضي في إحدى قرى محافظة القرى التابعة لمنطقة الباحة، وما يزال الطفل طلال منوما في مستشفى الملك فهد في الباحة، حيث يعالج من إصابات في أنحاء جسمه، وقد باشرت شرطة الباحة التحقيق في القضية.
وأوضح مساعد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الباحة الملازم أول عبد الناصر محمد الغامدي أنه تم ضبط شخصين أحدهما يبلغ من العمر (21 عاما) والآخر (19 عاما) وبالتحقيق معهما اعترف أكبرهما بالتعدي على أخيه الأصغر (9 أعوام) بالضرب ومايزال موقوفا، أما الآخر فتم إطلاقه بالكفالة. وأضاف، أن التقرير الطبي أشار إلى أن الشفاء يستغرق أسبوعين. والدة الطفل طلال ذكرت في حديثها لـ«عكاظ» أمس، أنها مطلقة وأن ابنها طلال تعرض لاعتداء من قبل ثلاثة من إخوانه لأبيه ولدان وبنت وجميعهم يكبرونه في العمر بسبب خلاف على بطاطس الأطفال، حيث عذبوه وضربوه وعلقوه في إحدى غرف المنزل وانهالوا عليه ضربا بسلك ولي حتى أصبح جسمه ملونا بالكدمات والعلامات الحمراء والسوداء من أثر التعذيب، ونقل عن طريق الهلال الأحمر إلى مستشفى الملك فهد في الباحة بعد أن باشرت شرطة القرى التحقيق في القضية. مدير مركز حماية الطفل في منطقة الباحة ورئيس قسم الأطفال في مستشفى الملك فهد الدكتور علي سعيد دماس أشار إلى أنه تم تسجيل الطفل طلال في مركز حماية الأطفال في المستشفى وهو مخصص لضحايا العنف الأسري في منطقة الباحة وقال: هناك فريق لحماية الطفل من العنف الأسري في المستشفى مكون من عدة جهات حكومية وهي: الصحة، الشرطة، والشؤون الاجتماعية والأمان الأسري تم تبليغها بحالة الطفل أيضا، كما تم إبلاغ الإخصائي الاجتماعي و إخصائي النفسية من أجل متابعة حالة الطفل .
من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي في صحة الباحة ماجد علي الشطي أن صحة الطفل مستقرة وتحت المتابعة الطبية.

مجلس الوزراء برئاسة النائب الثاني:

لجنة وطنية لرعاية المرضى النفسيين وأسرهم

المصدر: جريدة عكاظ (الثلاثاء 1430/04/04هـ) 31/ مارس/2009 العدد : 2844
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090331/Con20090331267744.htm

واس ـ الرياض

رأس صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة في مدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة أعرب سموه عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على تشريفه وتكليفه بهذه المهمة، ودعا الله أن يكون عند حسن ظن خادم الحرمين الشريفين ولي عهده الأمين، «وأن نعمل وفق توجيهاته ـ حفظه الله ـ في ظل العقيدة من أجل خدمة الوطن والمواطن». بعد ذلك أطلع النائب الثاني المجلس على المباحثات والمشاورات والاتصالات التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال الأيام الماضية، مع بعض قادة الدول ومبعوثيهم ومن بينها؛ الاتصال الهاتفي مع فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، والرسالة التي تسلمها من دولة رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون، واستقبال فخامة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون. وأوضح وزير الشؤون الاجتماعية، وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أكد على المضامين التي شملها الخطاب السامي لخادم الحرمين الشريفين أمام مجلس الشورى يوم الثلاثاء الماضي، التي لخصت رؤية المملكة لما يدور في عالمينا العربي والإسلامي، وما يواجههما من تحديات تفرض على الجميع اليقظة لا الغفلة، والصلابة التي لا تقبل الضعف، والصبر الذي لا يخالجه يأس، والإيمان بالله بلا قنوط، وتأكيده مواصلة مسيرة التطوير في الوطن الغالي، بقرارات تدفع عجلة التطور والتعامل مع المتغيرات لما فيه رفعة الوطن وتحقيق كل أسباب الحياة الكريمة للمواطن.

وأشار وزير الثقافة والإعلام بالنيابة إلى أن المجلس ثمن ما حققه مجلس الشورى من إنجازات خلال سنوات انعقاده الماضية، تصب في مصلحة الوطن والمواطن وشملت مختلف مناحي الحياة.

وبين أن المجلس نوه بتشريف خادم الحرمين الشريفين حفل تسليم جائزة الملك فيصل العالمية يوم السبت الماضي، ودعمه ورعايته المتواصلة لمختلف الفعاليات الثقافية والاقتصادية والعلمية في البلاد.

وقال وزير الثقافة والإعلام بالنيابة: إن صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، أعرب عن تطلع المجلس في أن تحقق القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين التي تعقد اليوم (أمس الاثنين) في الدوحة، المزيد من التوافق والنجاحات لتنقية الأجواء وتحقيق المصالحة العربية، في ظل الجهود التي بذلت عربيا وفي مقدمتها؛ دعوة خادم الحرمين الشريفين في هذا الشأن، وكذا أن تسهم القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في دعم وتعزيز التعاون وتنسيق المواقف بين الجانبين.

كما أعرب عن أمله في أن تصل قمة قادة مجموعة العشرين التي ستعقد في لندن يوم الخميس المقبل، إلى قرارات وإجراءات تسهم في إنعاش الاقتصاد العالمي وتحفيز الاقتصاد الدولي نحو النمو.

وأفاد الدكتور العثيمين أن أعضاء المجلس أعربوا عن تهانيهم لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير

الداخلية، على الثقة الملكية الكريمة بتعيينه نائبا ثانيا لرئيس مجلس الوزراء.وأنهى وزير الثقافة والإعلام بالنيابة بيانه، أن المجلس إثر اطلاعه على جدول الأعمال كان مما اتخذه من قرارات ما يلي:

- الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الجزائري، في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في مجال تبادل تسليم المتهمين والمحكوم عليهم، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

- الموافقة على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الروسي، في شأن مشروع اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

معدة الدراسة: البطالة والتهميش يجبرانهن على العودة إلى الجريمة...

درس طرق إيواء وتوظيف السجينات"المرفوضات من أسرهن"

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/31//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/riyadh/03-2009/Article-20090330-58b8ebf1-c0a8-10ed-000c-e0bb8fc86c45/story.html

الرياض - فاطمة العصيمي

تعكف اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وذويهم على إعداد دراسة بحثية شاملة على عينة من السجينات السعوديات في سجون منطقة الرياض في مختلف الجرائم والمحكوميات، لتسليط الضوء على السجينات اللاتي ترفضهن أسرهن رفضاً تاماً ولا يتم الاعتراف بهن ولا يجدن قبولاً من المجتمع.

وأكدت معدة الدراسة رئيسة القسم النسائي في اللجنة وفاء شماء في حديثها لـ «الحياة» أن الكثير من السجينات بعد قضاء محكومياتهن لا يجدن قبولاً من أزواجهن وأسرهن ورفض أبنائهن، «وهناك حالات عدة كان مصيرها الطلاق».

وقالت إن السجينات يعانين من صعوبات في سبل البحث عن عمل وتأمين وظائف تساعدهن على الاندماج والتكيف في المجتمع وتأمين مصدر للدخل، خصوصاً بعد فقدانهن للحياة الاجتماعية الطبيعية.

وأضافت: «البطالة والتهميش اللذان يواجهان السجينات تجبرهن على العودة إلى ممارسة الجريمة بشكل مضاعف نتيجة الإحباط والرفض من القطاعات الوظيفية التي تعارض أن يكون إحدى منسوباتها لها سابقة في السجن».

وأشارت إلى أن فريقاً بحثياً يضم عدداً من اختصاصيات علم النفس والمجتمع، إضافة إلى أكاديميات من الهيئة الاستشارية لرعاية السجناء التي وجه بتشكيلها أخيراً وزير الشؤون الاجتماعية، إلى جانب مشاركة من كلية الخدمة الاجتماعية.

وتسعى الدراسة إلى التركيز على استثمار طاقات السجينات عبر الاتجاه إلى سوق العمل وعدم الركون إلى الفراغ وإكمال دراستهن، كما تركز على الصعوبات التي تواجه اللجنة كمشكلة السكن للسجينة بعد رفضها من ذويها.

وذكرت شماء إلى أنهم في اللجنة يبحثون عن سكن فردي إضافة إلى دراسة حالات السجينات اللاتي تم فصلهن من وظائفهن السابقة، لافتة إلى أن اللجنة تقوم بتوفير فرص وظيفية وإيجاد بديل، على رغم صعوبة اقتناع أصحاب العمل بتوظيف سجينة نتيجة لنظرة المجتمع وصعوبة إدماجها مرة أخرى.

ونوهت إلى أن بعض السجينات يقضين فترة الحمل والولادة خصوصاً صاحبات المحكوميات الطويلة وبعد الإنجاب ترفض إلحاق طفلها بدار الحضانة وتفضل السجينة أن يبقى الطفل معها ويتربى داخل العنابر، وأشارت شماء إلى أن بقاء الطفل في هذه البيئة يؤثر في بنائه ونفسيته، ومن الأفضل أن ينشأ بعيداً عن العنابر التي تضم فئات اقترفوا أكثر من جريمة وجنحة ولا بد ألا يسلم لها إلا بعد تأهيلها.

وتسعى الدراسة إلى إدراج السجينات ضمن الأسر المنتجة أو العمل بشكل فردي وذاتي وإنشاء مشاريع صغيرة، مشيرة إلى وجود حالة جديدة تعمل اللجنة على إيجاد سكن لها بعد تخلي ذويها عنها.

أكد "الحزم" ضد متجاوزي لائحة العقوبات...

المديرس: ليس من حق المعلم مجرد التفكير في ضرب طالب

المصدر: جريدة الحياة - 09/03/31//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/03-2009/Article-20090330-590bb2fb-c0a8-10ed-000c-e0bbe74ca645/story.html

الدمام - محمد المرزوق

شدد المدير العام للتربية والتعليم (بنين) في المنطقة الشرقية الدكتور عبد الرحمن المديرس، على اتباع أسلوب «الحزم» ضد المعلمين الذين يتجاوزون لائحة العقوبات، ويلجأون إلى الضرب كوسيلة تربوية، مؤكداً «اتخاذ أقصى عقوبة ضدهم، فضلاً عن ردعها لغيرهم»، وأوضح أنه «ليس من حق المعلم اللجوء إلى الضرب أو حتى التفكير فيه».

وأبان المديرس، في لقاء مع الإعلاميين، نظمته العلاقات العامة والإعلام التربوي في «تربية الشرقية»، أمس، «وجود حالات فردية، ارتكب فيها معلمون تصرفات غير أخلاقية، وإن كانت مزعجة، إلا أنها لا تجعلنا نتجاوز عن الغالبية العظمي من ذوي الأخلاق العالية والسلوك الجيد»، مضيفاً «في حال ثبت ارتكاب معلم لتصرف سيئ، يبعد عن التعليم كخطوة إدارية أولى، وتتخذ إجراءات بعد صدور الحكم ضده، والتي تصل إلى حد الفصل من الوظيفة».

واستبعد «تحميل اللجان المختصة بإجراء مقابلات مع المعلمين الجدد، مسؤولية ارتكاب معلمين لمخالفات»، مضيفاً أن «إجراء المقابلات تم حصرها في ثلاث مناطق رئيسة، من بينها الشرقية، ويمر المتقدم بلجان عدة، يخضع خلالها لاختبارات تكشف عن تمتعه بالصفات المطلوبة لشغل وظيفة معلم، إضافة إلى أن المعلمين الجدد يخضعون بعد تعيينهم لسنة تجريبية، وفي حال طرأ أمر مخالف للشروط، نقوم بخطوات استباقية لمساعدة المعلمين على تجاوزها قبل أن تتطور»، مشيراً إلى البدء في «التحضير لإجراء المقابلات وتجميع الطلبات السبت الماضي».

وشرعت «تربية الشرقية» في الحد من لجوء المعلمين إلى «لائحة العقوبات ضد الطلاب ذوي السلوك السيئ»، وتحفيز المعلمين على اتباع وسائل تربوية إصلاحية، وعدم اللجوء للعقوبات إلا بعد استنفادها»، موضحاً أن «الوسائل التربوية التي نحفز المعلمين على العمل بها، تشمل إشراك الطلاب في المناسبات الاجتماعية، والتواصل مع أولياء أمورهم، ودعوة الطلاب لحضور المشاركة في مجالس الإدارة والأخذ برأيهم، وزرع شعور المسؤولية عن التعليم لديهم. كما عملت الإدارة على تنظيم ورش عمل، لتدريب المعلمين على طرق السيطرة على الفصل»، مشيراً إلى أن «الطلاب سيحظون بفرصة للفوز بجائزة الأداء المتميز، التي ستطلق العام المقبل».وذكر أن «الوزارة في طريقها إلى الاستغناء عن المدارس المستأجرة، وإحلال مبان حكومية مكانها. وشهدت الشرقية انطلاقة في ذلك»، مبيناً وجود « 49 مشروعاً تعليمياً قيد التنفيذ في مختلف المناطق. كما أن كثيراً من المدارس المستأجرة دمجت في مبانٍ حكومية»، متوقعاً التخلص من المستأجرة في «السنوات الأربع المقبلة»، مستثنياً «المدارس الواقعة في مناطق مزدحمة سكانياً، والتي لا تتوافر فيها أراض».ولم ينفِ لجوء مدارس إلى فاعلي الخير لسد حاجاتها، أو عمل صيانة، إلا أنه أكد أن «الإدارة تحاول تلبية حاجات المدارس»، مضيفاً أن الوزارة «اتجهت إلى القضاء على البيروقراطية المتعلقة في طلب المدارس للتمويل، كما سيعطى المديرون صلاحيات للتقليل من مراحل تنقل المعاملة، إضافة إلى رصد مبلغ مالي لكل منها».وأوضح أن الصيانة في المدارس تتراوح بين «علاجية ووقائية»، مشيراً إلى أن «العلاجية تطبق في إجازة الصيف، إلا أن هدف القضاء على المشكلة، اضطرنا إلى تمديد الفترة، التي تصل إلى خمسة أشهر في بعض الأحيان»، مضيفاً «يطلب من المدارس التحول إلى الدراسة الليلية، أو الانتقال إلى مدارس أخرى، ريثما يتم الانتهاء من الصيانة».ومنحت «تربية الشرقية» مديري المدارس صلاحيات واسعة في «حال حدوث ظروف طارئة، سواءً بيئية كالأمطار أو غيرها». وذكر المديرس أن مديري المدارس لهم «مطلق الصلاحية. كما أنهم يحلون محل المدير العام، فيقررون الحال التي تمر فيها المدرسة، ويتخذون الإجراءات اللازمة، ويُطلعون الإدارة على ما فعلوه، ولا ينتظر منهم أخذ الموافقة المسبقة»

أغلقوا هذه الملفات: طفلة عنيزة مثلاً!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 31 مارس 2009
http://al-madina.com/node/122231

أ. د. سالم بن أحمد سحاب

رفضت هيئة التمييز في الرياض التصديق على الحكم المتعلق بقضية (طفلة عنيزة) ذات السنوات التسع، والتي عقد لها والدها على رجل في الخمسينات. وأتصور لو أن شخصاً في آخر أرجاء المعمورة قرأ خبر هذا العقد الغريب لاستنتج فوراً أن هذا الجزء من الكرة الأرضية (واسمه الجزيرة العربية) قد اجتاحته كارثة كبرى فقضت على كل النساء البالغات الراشدات فيه، ولم يعد متاحاً إلا بنات العشر سنوات فما دون. باختصار لدينا أزمة إناث تستدعي الاستعانة بالصغيرات لتلبية متطلبات الكهول والشيوخ والمصابين بداء المراهقة المتأخرة.!!

شكراً أولاً لهيئة التمييز، وليتها سبقت فاعترضت كذلك على الحكم بالتفريق بين فاطمة ومنصور على أساس عدم تكافؤ النسب، فرحمت الطفلين اللذين ضاعا، والقلبين اللذين تفرقا. السؤال: إلى متى يستمر عرض مثل هذه القضايا على المحاكم ثم على المحاكم الأعلى للتمييز أو للاستئناف (مستقبلاً) وربما المحكمة العليا؟ ألم يحن الوقت بعد لجعل هذه القضايا من بقايا التاريخ غير المرغوب فيه، والذي لا نود الخوض فيه؟

متى نصحو يوماً وقد تفرغت محاكمنا وانشغل قضاتنا بما هو أهم وأكبر؟ ومتى نستيقظ وقد أدرك هؤلاء أن لا مجال للتفريق بين المرء وزوجه مهما كان حال الفارق في النسب، والذي لن يتجاوز بأي حال الفارق بين الأسود زيد بن حارثة والهاشمية زينب بنت جحش التي أصبحت أماً للمؤمنين فيما بعد.

متى ينتهي بنا الحال إلى معاملة الأنثى الصغيرة عند الزواج بصفتها أدمية تستحق كل اهتمام ورعاية؟ متى ينظر إليها القاضي والمأذون وصاحب القرار نظرة الأب إلى ابنته التي يتربص بها كهل طائش ويسلمها له أب أحمق لا يرى في صغيرته إلا سلعة يقايض بها أو مغنماً يتكسب منه؟

أغلقوا هذه الملفات للأبد! وإنه ورب الكعبة تعاون على البر والتقوى، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر عالي القيمة عظيم المردود.

آمل ألا يطول انتظارنا.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الشورى: المحاكم ترفض البت في 4300 قضية طلاق معقدة.. إلا بـ"فتوى"

مقترح يطالب بإيجاد لجان سياسية واقتصادية واجتماعية لمساعدة "رئاسة الإفتاء" في اتخاذ قراراتها

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء 05 ربيع الثانى 1430 هـ 31 مارس 2009 العدد 11081
=http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11081&article=513095&feature

الرياض: تركي الصهيل

احتاجت ما يزيد عن 4300 قضية طلاق عرضت على المحاكم السعودية خلال الفترة الماضية، لـ«فتوى رسمية» من مفتي عام البلاد الشيخ عبد العزيز آل الشيخ لإتمامها، بحجة وجود شبه في عملية إلقاء الطلاق على النساء المعنيات بتلك القضايا، بحسب تقرير تم مناقشته أمس تحت قبة مجلس الشورى السعودي. وقالت لجنة الشؤون الإسلامية في الشورى في دراستها لهذا الموضوع «تم إصدار عدد 4342 فتوى طلاق خلال العام الماضي». وبررت ذلك «لأن جميع أصحاب الفضيلة أعضاء اللجنة الدائمة ورؤساء المحاكم والقضاة قد تخلوا عن مسألة الفتوى بالطلاق بالثلاث، وما اشتبه بأنه طلاق بائن». وقال الدكتور بكر خشيم عضو مجلس الشورى، إن حصر مسؤولية الفتوى بقضايا الطلاق فيه مشقة على مفتي عام البلاد، الذي يعالج أكثر من 20 حالة من هذا النوع في اليوم الواحد .وفيما طالب خشيم بإيجاد عدد من العلماء المعتبرين لمساعدة المفتي للقيام بهذا الدور، طالب أكثر من عضو بإيجاد مكتب متخصص لإصدار الفتوى في قضايا الطلاق المعقدة، لتخفيف العبء الذي تشكله هذه القضية بالنسبة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وهو ما أكد عليه العضوان الدكتور ثامر بن غشيان وزميله الدكتور محمد آل ناجي. وتعاني الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، من مجموعة صعوبات، تم تلخيصها على النحو الآتي: «عدم افتتاح فروع للرئاسة في أنحاء المملكة مع وجود الحاجة الملحة لذلك، معاناتها مع وزارة المالية عند دراسة الميزانية في كل عام، كثرة فتاوى الطلاق وعدم وجود مكتب متخصص في أمور الطلاق، قلة أعضاء الإفتاء وخصوصا في فترة الصيف لانتقال أعضاء اللجنة الدائمة إلى الطائف». لكن أعضاء في مجلس الشورى، رأوا أن مسألة توسيع دائرة الانتشار الجغرافي للرئاسة أمر غير مفيد في الوقت الحالي، وخصوصا مع دخول التقنية الحديثة في كل المجالات، الأمر الذي يجعل الحصول على فتوى واستصدارها الكترونيا أسهل بكثير من الانتقال إلى الفروع. وتوقف الدكتور خالد العواد عضو المجلس، مطالبا بدعم الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، وتقويتها، لئلا يتم اللجوء للفتاوى الفضائية والمراهقة من صغار طلبة العلم أو ممن هم في الخبايا أو الزوايا أو الخلايا النائمة التي تفتي في أمور خطيرة، على حد تعبيره. ويأتي ذلك، فيما تستعد «رئاسة الإفتاء»، لإطلاق موقع الكتروني باللغتين العربية والإنجليزية، تبلغ تكلفة إنشائهما 11 مليونا و 500 ألف ريال، تم اعتماد 450 ألفا منها للموقع العربي أخيرا، فيما لا يزال مشروع النسخة الفرنسية للموقع متعثرا لعدم وجود الاعتمادات المالية الكافية له. واكتفت لجنة الشؤون الإسلامية بمجلس الشورى، بتوصية أكدت فيها على قرار سابق للمجلس ينص على «فتح مكتب خاص للترجمة والمعلومات في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء وتوفير المتطلبات البشرية والمادية لذلك»، و«دعم إدارة البحوث العلمية والإفتاء بإحداث ما تحتاجه من وظائف للباحثين». وفي جانب آخر، قدم الدكتور حاتم الشريف عضو مجلس الشورى، مقترحا يرمي لتكوين لجان تتبع للرئاسة العامة للإفتاء، في كافة العلوم الكونية (الاقتصاد، الطب، الاجتماع، السياسة، وغيرها)، في خطوة عول عليها بزيادة إدراك العلماء للوقائع والواقع وفق قاعدة «الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، على نحو«يمكنها من التصور الصحيح والدقيق لتتمكن من المشاركة السريعة في القضايا التي نحتاج إلى أن نسمع الاجتهاد الشرعي فيها.«

اللجنة الوطنية لرعاية المرضى النفسيين لا تكفي وحدها لتصحيح المفاهيم الخاطئة

مختصون ينتقدون برامج التأهيل ويطالبون بإيواء المرفوضين من أسرهم

المصدر: جريدة عكاظ (الأربعاء 1430/04/05هـ) 01/ أبريل/2009 العدد : 2845
http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20090401/Con20090401267765.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف، خالد الجابري ـ المدينة المنورة

وافق مجلس الوزراء أمس الأول على إنشاء لجنة وطنية لرعاية المرضى النفسيين وأسرهم، تعمل اللجنة على رسم السياسات الوطنية في مجال رعاية المرضى وأسرهم، التنسيق والمتابعة مع الأجهزة المعنية فيما يتعلق بالعلاج والبرامج التأهيلية، تشجيع إنشاء الدور الإيوائية وتقديم الاستشارات الطبية والفنية والمهنية، وتعزيز برامج الدعم الذاتي للمرضى وأسرهم ماليا وفنيا. وأشار مختصون تحدثوا لـ«عكاظ» أمس إلى أن هذه اللجنة جاءت في وقتها، مؤكدين على أهمية تشكيلها، مطالبين بسرعة تفعيل دورها، ولكنهم شددوا على أن هذه اللجنة وحدها لا تكفي لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن المرضى النفسيين في عيون أفراد المجتمع. فماذا عن هذه الفئة؟ كيف يعيشون؟ ولماذا يتشرد بعضهم ويفترش الجسور والأرصفة؟

تشير إحصاءات غير رسمية إلى أن عدد المرضى النفسيين في المملكة يبلغ نحو 30 ألف مريض، وعلى الرغم من وجود 16 مستشفى لرعايتهم نفسيا، تشتمل على 2953 سريرا، بالإضافة إلى 11 مستشفى جديدا تحت الإنشاء، إلا أن هذه الفئة لازالت بحاجة إلى رعاية أفضل، وتحرك جدي من مختلف الأجهزة المعنية لتصحيح واقعهم المعاش، ودعم العيادات النفسية في المستشفيات (40 عيادة)، وتنفيذ حملات توعوية تنقل الصورة الحقيقية عنهم، حتى يعامل المجتمع المريض النفسي على أنه مريض، مثله كأي إنسان يتعرض لمرض عارض يمكن علاجه، وليس متخلف عقليا ننبذه، ونعزله، ونتجنب التعامل معه، مما يزيد من معاناته، ويجعل علاجه أكثر صعوبة، ويؤخر شفاءه.

ويشكل رفض الأسر استلام أبنائهم أو آبائهم الذين أتموا العلاج، ويحتاجون إلى رعاية منزلية، أحد أهم العقبات التي تواجه مستشفيات الصحة النفسية، وتؤثر سلبا على خطط وبرامج علاج آخرين في أمس الحاجة إلى الرعاية السريرية.

مستشفى الطائف

وتبدو هذه المشكلة أكثر وضوحا في مستشفى الطائف حيث يوجد 300 مريض نفسي يحتاجون إلى رعاية منزلية فقط دون علاج طبي، ويرفض ذووهم استلامهم واحتضانهم. الأمر الذي تسبب في حرمان كثير من مرضى آخرين فرصة الحصول على سرير، في ظل الزيادة الكبيرة التي يشهدها المستشفى.

وعن حرمان المريض النفسي من الرعاية المنزلية الطبيعية، التي تشعره بأنه إنسان سوي، وطبيعي يقول الناطق الإعلامي لصحة الطائف سعيد الزهراني: إن رفض الأسرة استلام مريضهم وحرمانه من الرعاية الاجتماعية يترجم مفهوما خاطئا، ونظرة سلبية من المجتمع تجاه مستشفيات الصحة النفسية، حيث يعتقد البعض أن المرض النفسي جريمة كبيرة، وأن المريض نفسيا يختلف كليا عن بقية الناس، فعندما يهرب نزيل أو يتعرض لحادثة في أحد مستشفيات الصحة النفسية، يتعامل المجتمع مع الحادثة بشكل غريب ومخيف، ولا يخلو الأمر من تضخيم الأمور أحيانا ،فتتكرس المفاهيم المغلوطة تجاه هذه الفئة.

يذكر هنا أن مستشفى الصحة النفسية في الطائف يعد من أكبر المستشفيات المتخصصة في المملكة، ويتسع لـ 690 سريرا وتحتوي قاعاته وغرفه على وسائل للترفيه، وبه مركز متخصص للعلاج بالعمل، يضم أقساما للنجارة، الكهرباء، السباكة، الإلكترونيات، الخياطة، والرسم.

وسبق أن صدرت التعليمات من المقام السامي بإنشاء دار للنقاهة لهذه الفئة من المرضى الذين أتموا العلاج ويعانون ظروفا اجتماعية خاصة، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تتحرك نحو إنشاء الدار في المنطقة.

وفي المدينة المنورة حدد سهل بن علي نور مدير مستشفى الصحة النفسية مشاكل وعقبات أخرى تتعلق بالمرضى النفسيين وطرق علاجهم، وقال لـ«عكاظ»: بالإضافة إلى رفض الأسر استلام مرضاهم، تبقى مشكلة عدم رعاية المريض بعد خروجه من المستشفى مستمرة، فالبرامج التأهيلية اللازمة لإعادة المريض، ودمجه في المجتمع مرة أخرى غير متوفره بشكل كاف، كما أن العملية الترفيهية بالنسبة للمريض، التي تشكل 80 في المائة من تحسن حالتة تحتاج للتطوير والتحسين.

وأوضح مدير مستشفى الصحة النفسية في المدينة المنورة أن أعمار المرضى المنومين في المستشفى تتراوح بين 50 إلى 60 عاما، فيما تتراوح أعمار غير المنومين بين 30 إلى 40 عاما، وجميعهم من السعوديين.

ولفت نور إلى أن المستشفى يرعى 100 مريض نفسياً، يحظون بخدمات علاجية متنوعة تساعدهم على تحسن حالتهم، مبينا أن 70 في المائة منهم رجال، مؤكدا أن 50 في المائة من المنومين لهم سنوات طويلة في المستشفى، وليس لهم معين بعد الله سوى العاملين، حيث يرفض أهاليهم استلامهم.

ويطالب نور جميع شرائح المجتمع تصحيح النظرة الخاطئة تجاه المريض النفسي، ومساعدته على العودة مرة أخرى إلى أسرته ومجتمعه باحتضانه، وتأمين فرصة عمل مناسبة له، إن لم يكن يعمل، «فلو أن كل أسرة استلمت، واحتضنت مريضها النفسي بعد اكمال علاجه الطبي، وأشرفوا على رعايته بطريقة صحيحة، ولم يتركوه وحيدا، فإن ذلك سيعجل بعودته إلى سابق عهده، وتتحسن صحته سريعا».

سعودية تتزوج بعد "عضل" 8 أعوام... وأخرى ترتبط بمقيم "غير عربي"

المصدر: جريدة الحياة - 09/04/01//
http://ksa.daralhayat.com/local_news/regions/03-2009/Article-20090331-5e3e8346-c0a8-10ed-000c-e0bb324d8ef7/story.html

عنيزة - عبدالعزيز القرعاوي

تولّت محكمة محافظة عنيزة أخيراً تزويج فتاتين سعوديتين لمواطن ومقيم غير عربي، بعدما رفض ولياهما تزويجهما لأسباب اجتماعية.

وأوضح المحامي الذي ترافع عنهما منصور الجطيلي لـ«الحياة» أن الفتاة الأولى انتظرت ثمانية أعوام حتى تستطيع الزواج من الشخص الذي ترغب به، إذ أصدرت المحكمة عام 2003 حكماً بصرف الدعوى التي قدمتها الفتاة، لكن القاضي خليفة التميمي فتح القضية من جديد، بعدما رفعت طلباً لإعادة النظر في القضية، وتولى القاضي تزويجها بدلاً من وليها، وصدق الحكم من هيئة التمييز في الرياض.

وأضاف أن الفتاة الثانية التي كانت بكراً رفض وليها تزويجها لمقيم غير عربي نهاية العام الماضي، لكن بعد رفع القضية إلى المحكمة أصدر رئيسها عبدالله البشري حكماً بتزويجها من خاطبها وعقد قرانها مطلع العام بعد استكمال الأوراق النظامية مثل أخذ موافقة وزارة الداخلية على زواج أجنبي من فتاة سعودية.

ولفت إلى أن الفتاتين دخلتا سن العنوسة بسبب عضل وليهما لهما، ورفض تزويجهما من أشخاص مكافئين لهما. وعزا حدوث العضل إلى أسباب غير شرعية مثل الطمع. وحث الجطيلي الدعاة والخطباء على القيام بواجبهم من خلال توضيح مخاطر العضل وأن العاضل لا كرامة له وظالم شرعاً، مشيراً إلى أن بعض العلماء وصفه بالفاسق الذي لا تقبل شهادته.

صحف الخليج

دور الجمعيات الأهلية في المجتمع المدني

المصدر: جريدة الخليج الإماراتية الأربعاء ،2009/04/01
http://www.alkhaleej.co.ae/portal/d5dbf7d4-5e11-43b6-8325-79a3b5738936.aspx

عبد الغفار حسين

"ولقد كرمنا بني آدم" (القرآن الكريم)

في الأسابيع الثلاثة الأخيرة، بعثت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان بثلاث رسائل إلى ثلاث جهات رسمية، تدعوها فيها إلى التخلي عن فكرة إقامة مراكز في داخل مؤسساتها أو ضمن نشاطها الرسمي، لما تسميها (بمراكز لرعاية حقوق الإنسان)، وإحالة هذا النشاط إلى الجهة ذات الاختصاص وذات الدور العملي والمهني، وهي جمعيات النفع العام أو جمعيات المجتمع المدني، التي تعد جمعية الإمارات لحقوق الإنسان أحد أهم المراكز التي تتولى الأمور الخاصة برعاية حقوق الإنسان، شأنها في ذلك شأن الجمعيات المماثلة في أي مجتمع مدني تلتقي فيه إرادة نظامها السياسي مع المجتمع المدني الأهلي، لإيجاد آليات التنسيق والتعاون من أجل الصالح العام، والتمهيد لقيام الليبرالية والتعددية في إدارة المجتمع، والخروج من التقليدية في الإدارة التي لم تعد مستساغة.

وقد بينت جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في رسائلها المشار إليها في مستهل هذا الحديث، أنه لم تجر العادة في المجتمعات الإنسانية المتقدمة سياسياً واجتماعياً، أن تكون مؤسسات الدولة، أو المؤسسات الرسمية التي تملك القرار والتنفيذ، هي الخصم والحكم في نفس الوقت، وعلى هذه المؤسسات أن تفسح المجال للمنظمات الأهلية المدنية أن تقوم بدورها الذي وجدت من أجله، وهو الدور المعاون والمساند، وكذلك دور الموجه والمرشد والمراقب، للحد من أي تنافر بين السلطة والجمهور، وبالتالي تضييق الفجوة التي تنجم عن عدم إشراك الناس في الإدارة، والوصول إلى ما يمكن أن يتعاون فيه الناس جميعهم من أجل المصلحة المشتركة.

وبالرغم من المواقف غير الإيجابية التي يبديها البعض، وكذلك الإغفال واللامبالاة من قبل البعض الآخر لمثل هذه الدعوة الطيبة، لكن وجدنا أن هناك من يستقبل الدعوة بصدر فيه السعة والرحابة، وتجلى ذلك بوضوح في دعوة الجمعية، جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، إلى المشاركة مع وزارة الخارجية للدولة في مناقشة التقرير الدوري الشامل لدولة الإمارات أمام مجلس حقوق الإنسان، الذي عقد في جنيف بسويسرا يوم 3/19، 2009 ومثل هذا التعاون المشترك لإبراز دور الدولة والمجتمع معاً، في رعاية حقوق الإنسان أمام العالم المتمدين، والذي يحصل على ما يبدو وعلى ما أعتقد لأول مرة، بمثابة دليل لا لبس فيه على أن الدولة متمثلة بوزارة خارجيتها تسعى سعياً حقيقياً لخلق آليات قادرة على التوازن المقبول بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني، وهذا تحرك إيجابي يجب الإشادة به وتشجيعه على الاستمرارية، لأنه أسلوب حضاري يبتعد عن الانفرادية في القرار والانفرادية في التنفيذ، ويؤكد للمراقب الخارجي أن هناك محاولات تبذل من أجل إشراك الناس فيما يعني لهم من أمور.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التنسيق والتعاون اللذين تمت الإشارة إليهما، بين الدولة والمجتمع المدني الأهلي، سوف يعكسان التطور الذي بدأ يحصل في المجتمع، ويجعل الجهات المعنية برعاية حقوق الإنسان في العالم المتقدم تؤمن أن هناك رغبة أكيدة في الإمارات لبناء أساس متين للمجتمع المدني المتطور والمتوازن، ويرسّخ في ذهن تلك الجهات، أن الدولة، دولة الإمارات، تراعي أن لا تكون هناك فجوات بين الجمهور والسلطة وتسير على الطريق المستقيم وتبتعد عن الالتفاف، ذلك الالتفاف الذي لا يستحسنه المجتمع الدولي، الذي نحن جزء منه ونشاركه الأحداث في السراء والضراء.

والذي يدعو إلى التفاؤل بالخير هو ما اتضح الآن أن وزارة التربية والتعليم في الدولة تنظر بجدية إلى توصيات جمعية الإمارات لحقوق الإنسان لإدماج مادة حقوق الإنسان وتدريسها في المدارس والمعاهد التابعة للوزارة، ونأمل أن لا يمضي وقت طويل حتى نرى أبناءنا من الطلبة وقد عرفوا ماهية حقوق الإنسان، ومدى الواجبات الملقاة على عواتقهم للعمل من أجل رعاية هذه الحقوق، وبالتالي المساهمة في بناء المجتمع المدني.

وأخيراً لابد من القول إن على الدولة بجميع مؤسساتها، وكذلك المؤسسات في الحكومات المحلية في الإمارات، واجباً كبيراً، وهو النظر إلى جمعيات المجتمع المدني نظرة غير سلبية، وتشجيع هذه الجمعيات على مواصلة رسالتها من أجل خير الإنسان الإماراتي وخير من يعيش على هذه الأرض، لأن أعضاء هذه الجمعيات ليسوا سوى متطوعين من أبناء الوطن والمقيمين يجمعهم هدف واحد، وهو خدمة الإنسان، والاجتهاد من أجل إيجاد مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، وتحقق فيه المبدأ السماوي السامي "ولقد كرمنا بني آدم".

هيومان رايتس" تدعو صنعاء وواشنطن إلى التفاهم حول المعتقلين اليمنيين

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاثنين 30 مارس 2009 العدد 10864
= http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=121826

واشنطن ـ ا ف ب ـ دعت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الاميركية، واشنطن وصنعاء الى حل خلافاتهما، لاتاحة عودة نحو مئة سجين يمني من غوانتانامو الى بلدهم، كما دعت الولايات المتحدة الى الاعتذار والتعويض عمن سجنوا ظلما او تعرضوا لسوء المعاملة.

وتبدي واشنطن ترددا في تسليم المعتقلين، معبرة عن مخاوفها من ان تبقيهم السلطات اليمنية قيد الاعتقال.

وذكرت المنظمة في تقرير من 52 صفحة، نشر امس، ان عدم التوصل الى حل في المفاوضات المتعثرة في شأن المعتقلين سيجعلهم «اكبر عائق امام خطة اوباما لاغلاق معتقل غوانتانامو» كما تعهد في العام 2010.

ووجهت المنظمة المدافعة عن حقوق الانسان، انتقادات شديدة الى صنعاء وواشنطن في شأن طرق تعاملهما مع موضوع المعتقلين في التقرير الذي يستند الى اسبوعين من الزيارات الميدانية في اليمن، واكثر من 36 مقابلة مع معتقلين يمنيين سابقين ومسؤولين اميركيين ويمنيين.

ولم تسلم الولايات المتحدة سوى نحو 10 يمنيين الى اليمن من اصل اكثر من 600 معتقل تم نقلهم الى بلدان اخرى. وبعد ايام من اعلان اوباما انه امر باغلاق المعتقل، قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، ان 94 يمنيا لا يزالون معتقلين في غوانتانامو سيتم ترحيلهم الى بلادهم خلال شهرين الى ثلاثة حيث سيوضعون في مركز لاعادة تأهيلهم ودمجهم.

واعلنت المنظمة انها حصلت على نسخة من خطة صنعاء لاعادة تأهيل العائدين من غوانتانامو، لكنها اوضحت انها «لا تتضمن تفاصيل كافية حول كيف ستقرر السلطات اليمنية متى اصبح الرجال مؤهلين».

وتابعت «هيومان رايتس ووتش»، ان على السلطات الاميركية واليمنية ان توفر برامج ملائمة لاعادة تأهيل المعتقلين العائدين من غوانتانامو. وحذرت صنعاء من فرض «قيود تعسفية» عليهم ودعتها الى تطبيق القوانين اليمنية والدولية التي تحظر التعذيب.

كما دعت المنظمة الولايات المتحدة الى «ان تعيد على الفور كل اليمنيين الذين لن يحاكموا في الولايات المتحدة والذين لم يعربوا عن مخاوف من تعرضهم للتعذيب او المضايقة لدى عودتهم الى بلادهم». واعتبرت ان على الولايات المتحدة ان تحاكم «امام المحاكم الفيدرالية» اليمنيين الذين اعتقلوا في غوانتانامو وفي قاعدة باغرام الجوية في افغانستان والذين وجهت اليهم تهم على صلة بالارهاب.

ولا يزال في قاعدة غوانتانامو الاميركية في كوبا اكثر من 240 معتقلا، نحو 100 منهم يمنيون. وتم توجيه تهم على صلة بالارهاب الى 15 منهم.

وطالبت المنظمة ايضا الولايات المتحدة بتقديم «اعتذارات وتعويضات مناسبة للمعتقلين الذين اعتقلوا بصورة تعسفية وتعرضوا للتعذيب او سوء المعاملة خلال فترة احتجازهم لديها». واعربت عن قلقها من المشكلات التي يعاني منها العائدون من غوانتانامو والذين يوصمون بانهم «مشتبهون بالارهاب» رغم تبرئتهم، وان ذلك لا يساعدهم على العثور على عمل، كما انهم يعانون من مشكلات نفسية وجسدية جراء احتجازهم لمدة تزيد على سبع سنوات.

من أعطى لأمريكا سلطة مزعومة في حقوق الإنسان؟

المصدر:جريدة الخليج الأربعاء ،2009/04/01
http://www.alkhaleej.co.ae/portal/21b2c38b-9011-4abb-9f1e-08a5c8cb757b.aspx

مارك ديزبروت

أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي هذا العام عن حقوق الإنسان فانهمرت عليه سهام الاستهجان وجوبه بقدر غير معهود من الاستنكار والتشكيك وناله من الانتقاد ما ناله. وكان لافتاً هذه المرة انضمام حكومة تحالف يسار الوسط التشيلية إلى بلدان أخرى مثل بوليفيا وفنزويلا والصين التي تتسم علاقاتها مع واشنطن بأنها أوعر مسلكاً وأشد تعقيداً لتصدر هذه المواقف الرافضة عن رأي موحد يسائل ويشكك في ''السلطة الأخلاقية'' المزعومة التي انتزعتها الولايات المتحدة عنوة فنصبت نفسها حكماً يقاضي ويجرم ممارسات البلدان الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

وحق لهذه المجموعة هذا التساؤل، كما أن هذا التشكيك في هذه المكانة المدعاة منطقي لا شطط فيه ولا غلو، وحقيقة أن ثمة مزيد من الحكومات الديمقراطية تطرح مثل هذا التساؤل انما يشكل نقطة تحول لها ما بعدها ولابد أن يكون لها انعكاساتها وتداعياتها. فمن الجلي أن دولة اقترفت مثل هذا الكم الهائل من جرائم التعذيب الصارخة في شناعتها وأقدمت على كل تلك الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان في أبو غريب وغوانتانامو وباغرام وغيرها وارتكبت كل هذه المجازر المروعة بحق المدنيين في أفغانستان والعراق واستأثرت بحق لا ينازعها فيه أحد من العالمين بأن تختطف أناساً بالشبهة وتزج بهم في سجون في بلدان أخرى متواطئة معها كي يتعرضوا لأبشع أنواع التعذيب والامتهان تحت عباءة ''الترحيل والنقل الاستثنائي''، تواجه لا شك مشكلة ضخمة تتعلق بالمصداقية، فهل ثمة نفاق أشد من أن ينصب أسوأ أنواع القتلة المجرمين نفسه قاضياً يدين ما يزعمه هو من انتهاكات الآخرين لحقوق الإنسان؟
ورغم ان الرئيس أوباما كان تعهد بإغلاق سجن غوانتانامو وسحب غطاء الشرعية عن ممارسات التعذيب التي كان ولا يزال يرتكبها المسؤولون الأمريكان فإنه قرر فيما يبدو الاحجام عن الغاء ''تسفير المعتقلين الاستثنائي إلى سجون سرية وتسليمهم إلى جلاوزة آخرين في دول أخرى، كما عزم على تأجيج نيران الحرب في أفغانستان وزيادة استعار القتال فيها وتعزيز القوات التي تخوض غمارها. لكن نقطة التحول التي ذكرنا آنفاً ربما تتجاوز أي اختلاف، وثمة اختلافات لا يستهان بها في الحقيقة بين الادارة الحالية والتي انقضى عهدها.
كان في وسع واشنطن فيما سلف، ولأسباب كثيرة غير موضوعية، أن تنصب نفسها قاضياً يفصل في قضايا حقوق الإنسان وحكماً له ثقله ووطأته وسطوته ليبت في هذه الأمور فيجرم من يشاء ويبرئ من يهوى، وذلك رغم أنها كانت متواطئة أو مشاركة بصورة مباشرة في بعض من أشنع انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين استفحلت فظائعها في فيتنام واندونيسيا وأمريكا الوسطى وغيرها من بقاع المعمورة. فإذا ما احتكمنا في هذا إلى المنطق بصورة دقيقة وحازمة يتبين لنا أن هذا محض هراء، غير أن هذا الاسفاف والهراء مرشح لأن يستمر ويستشري وتتفاقم شروره وتتعاظم ويلاته والسبب الجوهري في هذا يكمن في أن الولايات المتحدة لا ينظر إليها ولا تحاكم استناداً إلى سجلها في معاملة الناس خارج نطاق حدودها بل انطلاقاً من الكيفية التي تتعامل بها مع رعاياها ومن هم ضمن حدودها. فإذا ما نظرنا إلى الولايات المتحدة على صعيد الداخل نرى أنها تحظى بنظام متطور نسبياً من أنظمة احترام سيادة القانون ومراعاة الأصول في مثول المتهمين أمام محكمة فيها هيئة محلفين وقضاة يعملون في مناخ مستقل وفي ظل ضمانات حقوقية دستورية أخرى يكفلها النظام، رغم ان هذا الجانب المشرق لم يتسع ولم يشمل المواطنين الأمريكان من أصل إفريقي في معظم الولايات الأمريكية في الجنوب قبل اصلاحات الحقوق المدنية في حقبة الستينات.
وكانت واشنطن ابان حقبة الحرب الباردة تباهي بسجلها في مضمار يومها، الاتحاد السوفييتي، إذ كانت تبدو في الظاهر، وكأنها أخف الضررين وأهون الشرين. وساعدت الهيمنة الطاغية للولايات المتحدة على الاعلام الدولي وساحاته الكبرى

وأبواقه على أن يظل هذا هو الاطار الأساسي والجوهر الذي تقدم من ثناياه ومن خلاله حقوق الإنسان لمعظم بلدان العالم، فالرؤية الأمريكية هي التي ينبغي أن تشرئب لها الأعناق وينظر إليها الجميع بعين التقديس.
ولم يتمخض عن "تمزيق إدارة بوش للدستور ودوسها عليه بالنعال داخل أمريكا ذاتها". ودعمها المفضوح لانتهاكات حقوق الإنسان خارج الولايات المتحدة، تغيير فحسب وتشويه للصورة بل نتج عنه كذلك تغيير في المعايير التي سيتم من الآن فصاعداً محاكمة "القاضي" وفقاً لها واستناداً إليها. ولربما أسعفنا المجيء بمثال واحد لتبيان هذه النقطة. فقد دأبت الصين ولسنوات عديدة على الرد على تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان بأن صارت هي أيضاً تصدر تقريرها الخاص عن الإنسان طيلة عهود وأحقاب. ويشتمل التقرير الإنساني الصيني على سجل ضخم بالأسقام الاجتماعية والمظالم في الولايات المتحدة الذي تحتشد فيه الجرائم والانتهاكات في السجون وعلى أيدي رجال الشرطة الأمريكيين وألوان التمييز والاضطهاد العرقي والجنسي وأصناف الفقر والحرمان واللامساواة. غير أن واضعي التقرير عنونوا للقسم الأخير فيه بما يلي: "بشأن انتهاكات حقوق الانسان في بلدان اخرى".
وعن انتهاكات الولايات المتحدة لحقوق الانسان فحدث ولا حرج، فهذا امر سارت به الركبان وتناقلت اخباره الانس والجان. ويتمحور جدل في هذه الآونة الراهنة حول ان انتهاك حقوق الانسان في بلدان اخرى، بما فيه المليون ونصف المليون من اهل العراق الذين قتلهم الغزو والاحتلال الامريكي غير المشروع لبلدهم ينبغي ان يؤخذ في الحسبان حين نعكف على توثيق الحقائق ووضع سجل للولايات المتحدة في مجال حقوق الانسان.
وتظهر الحالة التي اماط اللثام عنها مؤخرا تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان عن فنزويلا واوضاعها في هذا المضمار وتبين بجلاء المخاطر الكامنة في هذا الفيض المتدفق من التسييس لحقوق الانسان الذي تطفح به ابواق حكومة الولايات المتحدة وسرعان ما تتسرب سيولة الى المنظمات غير الحكومية المشتغلة بالدفاع عن حقوق الانسان والتي تتخذ من واشنطن مقرا لها. وكان اكثر من مائة عالم وباحث واكاديمي قد كتبوا رسالة يشكون فيها من التقرير ويحاجون بأنه انجاز عن الحق وانه لم يرتق حتى "الى المعايير الدنيا في البحوث العلمية التي تصبو الى الحياد وتتوخى النزاهة وتتحرى الدقة وتنشد الحفاظ على المصداقية". فعلى سبيل المثال يزعم التقرير ان الحكومة الفنزويلية تميز بين مواطنيها فتضطهد خصومها السياسيين وتحول بينهم وبين الحصول على الخدمات الحكومية، الا ان التقرير حين حاول ان يأتي ببرهان على مزاعمه وعلى ما يثبت به اتهامه لم يأت سوى بواقعة واحدة مزعومة تورد ذكر شخص واحد في سياق الحديث عن برنامج يقدم خدماته لملايين كثيرة من اهل فنزويلا. وردت منظمة مراقبة حقوق الانسان بأن راحت تدافع عن تقريرها من دون المجيء بمستندات وادلة مقنعة تدحض بها اتهامها بالتحيز والنأي عن النزاهة غير ان تبادل الرسائل الذي تناول هذا الموضوع بين اتهام وردود اظهر بوضح انه كان من الخير بالنسبة لمنظمة مراقبة حقوق الانسان لو انها اقرت بما وقع في التقرير من اخطاء واعترفت ببعده عن النزاهة واتخذت خطوات لتصحيح الانحراف، فإذا ما مالت منظمات حقوق الانسان الدولية الى الانصاف واختارت سبيل احقاق الحق وضمان العدل فسوف تتعاظم باطراد اهميته الاستقلالية عن واشنطن والنأي عن مسالكها المعوجة الي تزري بتلك الحقوق وتهدرها بشكل مروع. وإذا ما ارتأت هذه المنظمات احراز تقدم حقيقي في مساعيها وبلورة آمالها المنشودة وقر قرارها على تجنب المصير الذي آلت اليه حكومة الولايات المتحدة التي تقوضت شرعيتها الدولية في مجال حقوق الانسان وخسرت صدقيتها في هذا الميدان فإن على هذه المنظمات التحرر من الهيمنة الامريكية والانفكاك من اسار واشنطن التي دأبت على تطويعها لمآربها وتسخيرها لأغراضها. ولا يمكن للمرء ان يغدق الثناء على التقرير الذي اصدرته منظمة العفو الدولية الشهر الماضي والذي دعا الى فرض حظر على التسلح على كل من "اسرائيل" وحماس في اعقاب العدوان "الاسرائيلي" على قطاع غزة، واكد على انه ينبغي على ادارة اوباما "ان تعلق على الفور العون العسكري الامريكي المقدم ل "اسرائيل" الى ان "ينتفي ويزول اي خطر حقيقي من استخدام مثل هذه الاسلحة والعتاد الحربي لارتكاب مخالفات وانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وللاتفاقيات والقوانين الدولية التي تسعى للحفاظ على هذه الحقوق"، إلا أن قصارى القول إنه مثال ايجابي واشارة تبث شيئا من التفاؤل. وكان البيان الوارد في التقرير والذي ذكر ان التدخل العسكري "الاسرائيلي" في غزة كان مدججا الى حد كبير بالاسلحة والامدادات الحربية الامريكية بمثابة كابوس لبعض الفئات من الناس في الولايات المتحدة التي لم يرق لها بل انزعجت ايما انزعاج من ذكر حقيقة ان اموال دافعي الضرائب الامريكان، انما تذهب لتمويل آلة الحرب التي شن بها "الاسرائيليون" عدوانهم على قطاع غزة. وهذا اللون من الاستقلالية هو المنشود، اذا ما ارادت المنظمات الانسانية الدولية تعزيز مصداقيتها واذا كانت حقا تسعى للقيام بدورها على الوجه المأمول.

الكويت تؤكد دعمها الكامل لسيادة الصومال ووحدة أراضيها

المصدر: جريدة الرأي الكويتية الاثنين 30 مارس 2009 العدد 10864
= http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=121826

جنيف ـ كونا ـ اكدت الكويت دعمها الكامل لسيادة الصومال ووحدة اراضيها ورحبت بالتطورات الايجابية لعملية السلام التي رسمها مؤتمر جيبوتي للمصالحة الوطنية الصومالية.

جاء ذلك خلال كلمة الوفد الدائم للكويت لدى الامم المتحدة التي ألقاها عضو الوفد نواف نعمان امام مجلس حقوق الانسان لدى مناقشته اوضاع حقوق الانسان في الصومال.

وقال نعمان ان «الكويت تأتي في مقدمة الدول الداعمة والمساندة للصومال انطلاقا من حرصها على تحسين الظروف المعيشية للشعب الصومالي الشقيق الذي عانى ويلات الازمات المتكررة والحروب الاهلية التي مست بالعديد من حرياته وحقوقه الاساسية».

واضاف بان بلاده «بذلت جهودا حثيثة لمعونة الشعب الصومالي من خلال اعمال الاغاثة داخل الاراضي الصومالية وفي دول الجوار كما انها قدمت المنح والقروض التنموية التي بلغت قيمتها الاجمالية ما يقارب 100 مليون دولار عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية».

واوضح نعمان ان «الصومال تواجه العديد من التحديات الانسانية التي تتطلب من مجلس حقوق الانسان الاضطلاع بمسؤولياته في المساهمة لبناء القدرات في جميع القطاعات وتقديم المساعدات الانسانية الملحة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة». واشار نعمان الى تردى « اوضاع العديد من الحقوق الاساسية في الصومال خاصة الحق بالصحة الذي يتطلب تدخلا فوريا ودعما عالميا عبر الامم المتحدة لمكافحة الاوبئة وتوفير الحد الادنى من العلاج».

وقال ان «الكويت تشجع مكتب المفوضة السامية لحقوق الانسان للوصول الى اتفاق شامل مع الحكومة الصومالية بشأن تقديم الدعم الفني في مجال حقوق الانسان وبناء القدرات المؤسسية على المستوى الوطني والاقليمي». وأكد نعمان مطالبة الكويت للمجتمع الدولي بالوقوف الى جانب المؤسسات الشرعية الصومالية وتوفير الدعم لها للتمكن من القيام بمهامها.